

جامعة القاهرة



مركز البحوث والدراسات السياسية

معجم النظم السياسية الليبرالية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية

د. حسن نافعة

مركز البحوث والدراسات السياسية

١٩٩١

محتويات الكتاب

الصفحة

- مقدمة ١

الفصل الأول

النظم السياسية في دول أمريكا الشمالية

- ① كندا ١١
② الولايات المتحدة ٢٣

الفصل الثاني

النظم السياسية في الدول الاسكندنافية

- ① ايسلندة ٤١
② الدانمارك ٤٩
③ السويد ٦١
④ فنلندة ٧١
⑤ النرويج ٨١

الفصل الثالث

دول الجماعة الأوروبية ذات النظم السياسية المستقرة

- ① ألمانيا ٩١
② إيطاليا ١٠٩
③ بلجيكا ١٢١

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن آراء
مؤلفيه ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى ١٩٩١

حقوق الطبع محفوظة للمركز

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
ت : ٧٢٨٠٥٥ - ٧٢٨١١٦ - ٧٣٢٩٧٦ - ٧٣٢٩٣٣
تلکس 93532 CUTPP UN

١٣١	• • • • •	٤	سويسرا
١٤١	• • • • •	٥	فرنسا
١٥٥	• • • • •	٦	بريطانيا
١٧١	• • • • •	٧	النمسا
١٨١	• • • • •	٨	هولندا

الفصل الرابع

دول الجماعة الأوروبية حديثة العهد بالديمقراطية

١٩١	• • • • •	١	اسبانيا
١٩٩	• • • • •	٢	ايرلنده
٢٠٩	• • • • •		وملحق عن : ايرلنده الشمالية
٢١٥	• • • • •	٣	البرتغال
٢٢٥	• • • • •	٤	اليونان

الفصل الخامس

الدويلات الأوروبية والفاثيكان

٢٣٧	• • • • •	١	اندورا
٢٤١	• • • • •	٢	سان مارينو
٢٤٥	• • • • •	٣	لكسمبورج
٢٥١	• • • • •	٤	ليشنتاين
٢٥٥	• • • • •	٥	مالطة
٢٦١	• • • • •	٦	موناكو
٢٦٥	• • • • •	٧	الفاثيكان
٢٧٣	• • • • •		خاتمة

مقدمة

هذا الكتاب ليس دراسة في أصول النظم السياسية أو تحليلاً مقارناً لها ، لكنه بالأحرى أقرب إلى كونه أداة معرفية وبحثية تهدف إلى تزويد القارئ العادي والباحث المتخصص على السواء بقدر معقول من المعلومات المنظمة والمفاتيح الأساسية لفهم النظم السياسية الليبرالية في العالم المعاصر .

ويتسم هذا الكتاب بسمتين أساسيتين تميزانه عن غيره من الكتب التي تتناول دراسة وتحليل النظم السياسية .

الأولى : أنه يغطي جميع النظم السياسية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية على سبيل الحصر ، ولا يكتفى بانتقاء نماذج معبرة عنها كما جرت العادة . وتشكل هذه النظم الأغلبية الساحقة للنظم الديمقراطية المعاصرة في العالم أجمع . إذ لا يوجد خارج أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية سوى عدد محدود جداً من الدول التي يمكن وصف نظمها السياسية بالليبرالية . وهو عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة بأي حال .

وعلى الرغم من أن المكتبة العربية تزخر بالمؤلفات التي تتناول دراسة وتحليل النظم السياسية من خلال مناهج وأطر نظرية وفكرية مختلفة ، سواء في إطار القانون الدستوري أو الحكومات المقارنة أو السياسات العامة ، إلا أنه لا يوجد ، في حدود علمنا ، مؤلف واحد باللغة العربية يضم كل هذا الكم من النظم ويتيح مثل هذه الاطلاعة البانورامية على مجمل النظم الليبرالية في العالم المعاصر .

ولا يخفى على القارىء أن دراسة هذه النظم أصبحت تحتل أهمية خاصة بعد سقوط نظم الحكم فى أوروبا الشرقية ، واهتزاز صورة جميع النظم التى جرت العادة على تسميتها تجاوزا بالديمقراطيات الاجتماعية ، وانكشاف مكان الضعف الخطيرة فى بنية النظم التى استلهمت الماركسية ، وهبوب رياح التغيير على كافة النظم ذات التوجهات الشمولية سواء تلك التى ترفع شعارات يمينية أو يسارية . وفى هذا السياق تبدو النظم الليبرالية وكأنها تقدم أطارا للتنظيم المجتمعى أقدر على تعبئة وترشيد الموارد المتاحة ، وتحقيق فاعلية وكفاءة أكبر فى الأداء على كافة الأصعدة ، وخاصة على الصعيد الاقتصادى ، وتتمتع بالمرونة اللازمة للتكيف مع الظروف والأوضاع المتغيرة داخليا وخارجيا ومن ثم تتوافر لها فرص أكبر للبقاء والاستمرارية والتجدد .

الثانية : أنه ، على خلاف المؤلفات التقليدية ، ينأى بنفسه عن التاصيل والتنظير مكتفيا بفرز وتجميع وتصنيف وعرض المعلومات بطريقة تسمح ليس فقط بالتعرف على سمات وملامح كل نظام وإنما أيضا بإجراء المقارنة بينها فى سهولة ويسر . ولذلك رأينا أن يعكس عنوان الكتاب هذه السمة الرئيسية باعتباره معجما وليس دراسة نظرية . وهو بهذه الصفة يشكل أداة من أدوات البحث والمعرفة تيسر مهمة التاصيل والتنظير أمام الباحثين المتخصصين فضلا عن قيمته فى ذاته باعتباره مصدرا من مصادر المعلومات المنظمة والمصنفة بطريقة يسهل الرجوع اليها بالنسبة لكل من يحتاجها .

وتفتقر المكتبة العربية الى مثل هذه الأدوات مما يجعل مهمة الباحث غاية فى الصعوبة ويؤدى الى تبديد مأساوى للجهد والموارد معا . فعندما يحتاج الباحث أو الحبير أو الممارس للعمل العام أو حتى المواطن العادى الى معلومات محددة عن الأحزاب أو النظم الانتخابية أو الهيئات التشريعية

الموجودة فى دولة أو مجموعة من الدول ، فقد يضطر للتنقيب فى عشرات الكتب والمجلات قبل أن يحصل عليها ، وقد لا يجدها مطلقا ولا يكون أمامه من سبيل آخر سوى البحث فى مصادر المعلومات المدونة باللغات الأجنبية والتى قد لا تكون متوافرة .

والواقع أننا فى أشد الحاجة فى مصر والبلاد العربية الى تطوير أدواتنا البحثية والمعرفية وتوفير مصادر المعلومات . وقد استقرت فى الدول المتقدمة مؤسسات ودور نشر متعددة تنحصر مهمتها ، أو تخصص على الأقل جانبا كبيرا من نشاطها ، لجمع وتصنيف وتبويب وعرض المعلومات الأساسية فى كافة فروع المعرفة . فالى جانب المعاجم والقواميس المتخصصة فى شرح المفاهيم والمدرجات هناك موسوعات Encyclopedias وحوليات معاماتية Almanacs وارشيفات Archives ومنفكات وتقارير وثائقية ، وإحصائية ، شهرية أو فصلية أو سنوية تعين الباحث فى الحصول بيسر وسهولة على أى معلومة مجردة يريدتها فى أى فرع من فروع المعرفة . وقد اعتمدنا فى هذا الكتاب على العديد من هذه المصادر ومنها على سبيل المثال الموسوعة العالمية للنظم السياسية والأحزاب World Encyclopedia of Political Systems and Parties ، وهى موسوعة متخصصة صدرت الطبعة الثانية منها عام ١٩٨٨ فى جزئين ، والحولية المعلوماتية الفرنسية المعروفة باسم quid والتى تضم عددا ضخما من المعلومات فى كافة المجالات وتصدر سنويا عن دار نشر Robert Laffont استقيننا منها مثلا معلومات عن نتائج بعض الانتخابات التشريعية التى جرت فى عام ١٩٨٨ وغيرها من معلومات حيوية .

ومن الجدير بالذكر أن مادة هذا الكتاب كانت قد أعدت أصلا لمشروع « القاموس العربى » الذى كان قسم العلوم السياسية فى جامعة الكويت يعكف منذ سنوات لإخراجه هذا العام . لكن الأحداث المأساوية التى تعرض لها الكويت منذ الثانى من أغسطس الماضى حالت دون خروج هذا العمل

الضخم الى النور . ولذلك سوف يلاحظ القارئ أن المادة العامة التي يتضمنها هذا الكتاب والخاصة بكل نظام على حده جاءت شديدة التركيز ولم تتجاوز في أحسن الأحوال ١٠ - ١٥ صفحة على أكثر تقدير .

وتشتمل المادة الخاصة بكل نظام من النظم السياسية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية على :

١ - مقدمة تحليلية أو لمحة عامة تهدف الىلقاء الضوء على طبيعة النظام وملامحه الأساسية وما يتسم به من آليات تعكس خصوصية المجتمع الذي يعبر عنه من حيث النشأة التاريخية أو البنية السياسية والاجتماعية .

٢ - نبذة عن العلاقة بين السلطات الثلاث : التنفيذية والتشريعية والقضائية من الناحية الدستورية ، ثم تعريف بكل منها من حيث مكوناتها وطريقة تشكيلها والنظام الانتخابي المتبع . . . الخ .

٣ - شرح للملامح العامة للنظام الحزبي ونشأته التاريخية والوظائف التي يقوم بها في النظام السياسي ككل ، ثم تعريف بأهم الأحزاب القائمة وتطور كل منها ووزنه في الحياة السياسية وأطروحاته الفكرية والأيديولوجية وبرامجه الاقتصادية والاجتماعية .

٤ - نبذة عن جماعات المصالح ودورها في النظام السياسي وأساليب عملها ومدى استقلاليتها وعلاقتها بالأحزاب السياسية أو جماعات الضغط الأخرى .

٥ - خاتمة توضح مواطن القوة والضعف في النظام وأهم المشكلات والتحديات التي يواجهها .

كما أضفنا أخيرا الى هذه القائمة توضيحا لأهم ارتباطات الدولة المعنية بالمنظمات الدولية أو الأحلاف العسكرية أو التجمعات والتكتلات الاقتصادية .

وقد اعتمدنا في تصنيف الدول وتوزيعها على فصول الكتاب المختلفة معيارا يجمع بين الاعتبارات الجغرافية واعتبارات أخرى تقديرية . فخصصنا الفصل الأول للنظم السياسية في دول أمريكا الشمالية ويشمل كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية . والفصل الثاني للنظم السياسية في الدول الاسكندنافية ويشمل كل من ايسلندة ، والدانمارك ، والسويد ، وفنلندة والنرويج . أما الفصل الثالث فخصصناه لما أسميناه بدول الجماعة الأوروبية ذات النظم السياسية المستقرة ويشتمل على النظم السياسية لكل من ألمانيا ، وإيطاليا ، وبلجيكا ، وسويسرا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، والنمسا ، وهولندة . وخصصنا الفصل الرابع لما أسميناه بالنظم السياسية لدول الجماعة الأوروبية حديثة العهد بالديمقراطية ويشتمل على النظم السياسية لكل من إسبانيا وإيرلندة والبرتغال واليونان . أما الفصل الخامس والآخر فخصصناه للنظم السياسية للدويلات الأوروبية ويشتمل على النظم السياسية لكل من أندورا ، وموناكو ، وسان مارينو ، وليشتنشتاين ، ولوكسمبورج ومالطة بالإضافة الى الفاتيكان وهو نظام له طبيعة خاصة .

ولا يخلو هذا التقسيم بالطبع من قدر من التحكم . فالدانمارك مثلا دولة عضو في الجماعة الأوروبية وعريقة في الديمقراطية ويتمتع نظامها السياسي بالاستقرار ، وكذلك الحال بالنسبة للكسمبورج . وهما بهذه الصفة يمكن أن يدرجا ضمن النظم السياسية التي يشتمل عليها الفصل الثالث . لكننا فضلنا إدراج الدانمارك ضمن دول الفصل الثاني على أساس أن الدول الاسكندنافية تشكل مجموعة متميزة سواء من حيث موقعها الجغرافي أو من حيث تشابه النظم السياسية فيها الى حد ما فضلا عن أنها تنتمي معا الى منظمة دولية واحدة تضمها جميعا وهي المجلس الشمالي Nordic Council . أما لكسمبورج فان صغر حجمها هو الذي دفع بنا الى ضمها الى مجموعة الدول التي يشتمل عليها الفصل الخامس . وأخيرا يلاحظ

على مجموعة الدول التي يشتمل عليها الفصل الرابع أن نظمها السياسية متباينة الى حد كبير ، فضلا عن أنها مشتتة جغرافيا بين الشمال الغربي لأوروبا (أيرلندا) وجنوبها الغربي (اسبانيا والبرتغال) وجنوبها الشرقي (اليونان) . لكنها تشترك في سمة واحدة على الأقل وهي أن نظمها السياسية وتجاربها الديمقراطية الخاصة لم تستقر بعد على أرض صلبة وما تزال تواجهها تحديات كثيرة ومتنوعة .

من ناحية أخرى رأينا أنه قد يكون من الأفضل أن نفرد لأيرلندا الشمالية معالجة خاصة على الرغم من أنها تعتبر من الناحيتين السياسية والقانونية جزء لا يتجزأ من المملكة المتحدة . لكنها في الواقع تنتمي الى النسيج الاجتماعي والسياسي الأيرلندي وليس البريطاني ، وتختلف خريطةها السياسية بشكل عام والحزبية بشكل خاص اختلافا جوهريا عن خريطة بريطانيا السياسية والحزبية . كما تصورنا أن المكان الأنسب لها في الترتيب يأتي بعد جمهورية أيرلندا أي ضمن الفصل الرابع .

ولما كان أخراج هذا العمل في صورته الحالية يسمح بأكثر من قراءة للنظم السياسية الليبرالية ، وفقا لقناعات القارئ ومعتقداته الشخصية وتوجهاته الأيديولوجية ، فقد كنا حريصين من جانبنا على ألا نحاول أن نصادر مقدما على ما يمكن أن يتوصل اليه القارئ بنفسه من نتائج أو انطباعات . لكننا وجدنا أنه قد يكون من المفيد في الوقت نفسه ، بل قد يكون من واجبننا أيضا ، أن نفرد خاتمة موجزة لهذا العمل نعرض فيها بعضا من ملاحظتنا المستمدة من قراءتنا المقارنة للنظم السياسية في الدول الغربية على ضوء الجدل الدائر منذ فترة على الساحتين العربية والإسلامية حول قضيتي الأصالة والمعاصرة وعلاقة الدين بالسياسة ، أملا في دفع هذا الجدل نحو دائرة البحث العلمي وبعيدا عن المهارات والمقولات العارية والمضللة .

بقي في ختام هذه المقدمة أن أتوجه بخالص الشكر والتحية والعرفان الى جميع هؤلاء الذين يرجع اليهم الفضل في اخراج هذا العمل . وهم كثيرون . واود أن أخص بالشكر أولا كلا من الأستاذ الدكتور محمد محمود ربيع والأستاذ الدكتور اسماعيل صبرى مقلد ، استاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت ، واللذان يعكفان بدأب واصرار منذ سنوات على الاشراف على اعداد القاموس السياسي العربي ، وهو عمل ضخم يستحق الاشادة والتقدير ، فلولا اصرارهما على مشاركتي في هذا العمل الكبير ، وهو اصرار ينم عن تقدير اعتر به واشرف ، وبدون الحاحهما وملاحقتهما المستمرين ما كنت لأوجه جهدي أصلا الى هذا الحقل البحثي . فلم يكن هذا الموضوع في حقيقة الامر واحدا من بين أولويات اهتماماتي البحثية في هذه الفترة . كذلك أتوجه بخالص الشكر والتقدير الى زميلي وصديقي الأستاذ الدكتور كمال المنوفى ، الذي تفضل مشكورا بقراءة مخطوطة هذا العمل ، وكان لرأيه ، وهو الأستاذ المتخصص والتقدير أكبر الأثر في تشجيعي وحتى على نشره في كتاب . واخيرا وليس آخرا أتوجه بالشكر والعرفان الى الصديق الكبير الأستاذ الدكتور على الدين هلال ، مدير مركز البحوث والدراسات السياسية ، الذي تفضل بدوره مشكورا بقراءة مخطوطة هذا العمل ووافق على نشرها على الفور ضمن اصدارات المركز . فاليه اذن يرجع الفضل الأول والاخير في إتاحة هذا الجهد العلمي المتواضع أمام جمهور القراء والباحثين . واود أن أنتهز هذه الفرصة لأحيي جهوده الطيبة للارتقاء بالعلوم السياسية وتطويرها في مصر .

أرجو من الله العليّ القدير أن يكون في هذا العمل ما ينفع الناس وبه نستعين ومنه التوفيق .

حسن نافلة

القاهرة في ٣٠ ديسمبر ١٩٩٠

الفصل الأول

النظم السياسية فى دول امريكا الشمالية

٢ - الولايات المتحدة

١ - كندا

لمحة عامة :

جاء النظام الكندي متأثرا الى حد كبير بالنظام السياسى البريطانى . فهو نظام برلمانى ديمقراطى تتولى السلطة التنفيذية فيه وزارة مسئولة جماعيا امام البرلمان الذى يتكون بدوره من مجلسين احدهما معين والآخر منتخب ، فضلا عن أن أهم حزبين فيه نشأ فى البداية كصدى أو كامتداد لنظيريهما فى المملكة المتحدة . وقد يثير هذا الوضع قدرا من الدهشة فى بلد تكاد تتماثل بنيته التاريخية والاجتماعية مع جاره القوى ، والذي تمتد معه حدوده كلها جنوبا وغربا الى ما يقرب من تسعة آلاف كيلو متر ، ألا وهو الولايات المتحدة الامريكية . ولكن هذه الدهشة سرعان ما تتبدد اذا ما تذكرنا أن كندا ارتبطت تاريخيا بعلاقة خاصة جدا مع بريطانيا . فقد ورثت بريطانيا منذ عام ١٧٦٣ كافة المستعمرات الفرنسية هناك وأصبح الشمال الأمريكى كله تحت الادارة البريطانية . وعندما اندلعت حرب الاستقلال فى الولايات البريطانية الثلاث عشر ، والتي شكلت فيما بعد نواة الولايات المتحدة الامريكية ، لم تكن المستعمرات البريطانية فى الشمال هادئة فقط ولكنها شكلت أيضا ملاذا لآلاف المهاجرين الذين نزحوا اليها من الجنوب أثناء الحرب وبمرور الزمن أصبح الوجود البريطانى ثم ارتبط كندا العضوى بالتاج البريطانى . بعد أن أصبحت عضوا بالكومنولث عام ١٨٦٧ ، يمثل أو يدرك من جانب الكنديين على أنه ضمان ضد احتمالات الابتلاع الأمريكى لها أكثر منه عائقا أمام استقلالها .

لكن النظام السياسى الكندي يعكس أيضا فى الوقت نفسه خصوصية الدولة والمجتمع فى كندا . فكندا دولة فيدرالية تشكلت نواتها الأساسية من أربعة أقاليم كبرى بمقتضى قانون شمال أمريكا البريطانية الصادر عام

أهنا لصفا

قيالمشا لهرىءا ياءه رة قيسليمنا بلصفا

أعند

فعمىءا نيلوا

١٨٦٧ ثم انضمت اليها اقاليم واراضى أخرى تباعا . وتتفاوت هذه الاقاليم تفاوتاً شامعاً من حيث المساحة وعدد السكان ولكل منها هيئاتها ومؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية الخاصة . ورغم أن التوتر يشوب أحياناً العلاقة بين الحكومات الاقليمية والحكومة الفيدرالية ، إلا أن الدستور حاول إقامة نوع من التوازن بينها على أساس هيمنة الحكومة المركزية على شئون الخارجية والدفاع والاقتصاد والتجارة والمالية والعدل (فى المسائل الجنائية) وترك شئون التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والعدل (فى المسائل المدنية) للحكومات المحلية كلية وقد انعكس هذا الوضع الاقليمي الخاص على كافة مؤسسات النظام السياسى الكندى . كما عكست الثقافة السياسية الكندية خصوصية مجتمع من المهاجرين مختلفى الأصول الاثنية والثقافية والدينية لم تتمكن مؤسساته الفيدرالية من أن تتحول الى بوتقة للصهر على الطريقة الامريكية .

العلاقة بين السلطات :

تقوم العلاقة بين السلطات فى النظام الكندى كائى نظام برلمانى ، على اساس من اتوازن مع وجود تدخل عضوى بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وذلك لأن مجلس الوزراء المسئول جماعياً أمام البرلمان يتكون هو نفسه من بين أعضاء البرلمان . ولا يستطيع الاستمرار فى الحكم بدون التمتع بثقة الأغلبية البرلمانية .

السلطة التنفيذية :

تمتعت كندا بوضع الدومنيون داخل الكومنولث فى الفترة من ١٨٦٧ الى ١٩٥٣ ثم أصبحت ملكية مستقلة ترتبط باتحاد شخصى مع ملكة بريطانيا بوصفها ملكة لكندا ورئيس للكونولث . وفى هذا الاطار يتعين التفرقة بين السلطة الشكلية التى تجسدها ملكة بريطانيا والسلطة الفعلية التى يتولاها مجلس الوزراء .

ويمثل الملكة فى كندا حاكم عام تعيينه بناء على اقتراح من رئيس

الوزراء ، يعاونه مجلس استشارى خاص Privy Council يعين بالطريقة نفسها وقد جرى التقليد منذ عام ١٩٥٩ على أن يتناوب فى منصب الحاكم العام ممثلون لكل من الفرانكفونية والانجلو - ساكسونية . ويمارس الحاكم العام وظائف شكلية يغلب عليها الطابع الاحتفالى ، وأحياناً يلعب الحاكم العام والمجلس دوراً استشارياً لرئيس الوزراء .

وتتركز السلطة التنفيذية فى مجلس وزراء يرأسه زعيم الأغلبية وعادة ما يتمتع حزب واحد بأغلبية فى مجلس العموم ولذلك فمن غير المألوف تشكيل حكومات ائتلافية فى كندا . وفى الفترات القليلة التى لم يتمكن فيها حزب واحد من الفوز بأغلبية برلمانية ، تشكل الحكومة عادة من الحزب الحاصل على أكبر عدد من المقاعد فى مجلس العموم وتعمل على ضمان بقائها إما من خلال تحالف برلمانى مستمر مع حزب ثالث أو تحالف متغير وفقاً لطبيعة القضايا المطروحة لي البرلمان .

ويتمتع رئيس الوزراء بحرية مطلقة من الناحية القانونية ، فى اختيار أعضاء وزارته ، لكنه مقيد عملياً باعتبارين : الأول يتعلق بالرغبة فى الحفاظ على تماسك حزبه ، وهو ما يدفعه عادة الى منح كافة الشخصيات المؤثرة فى الحزب من أعضاء البرلمان مناصب وزارية ، والثانى يتعلق بالرغبة فى مراعاة التمثيل الاقليمي المتوازن داخل مجلس الوزراء ، وهو ما يدفعه الى أن يختار من كل اقليم عضواً واحداً على الأقل فى المجلس وأن يعكس تشكيل المجلس ثقل الأقاليم المختلفة مساحة وسكاناً .

السلطة التشريعية :

ويتولاها برلمان يتكون من مجلسين أحدهما منتخب وهو مجلس العموم وآخر معين وهو مجلس الشيوخ .

ويتكون مجلس العموم من ٢٨٢ عضواً يمثل كل منهم دائرة انتخابية فردية وتقسّم الدوائر الانتخابية وفقاً لتعداد السكان ، وتعقد مع كل احصاء جديد والذى عادة ما يسبق الانتخابات . وتتفاوت نصيب الأقاليم

من مقاعد المجلس تفاوتاً كبيراً جداً ففي انتخابات ١٩٨٤ كان نصيب أكبرها (أونتاريو) ٩٥ مقعداً يليها كوبيك ٧٥ مقعداً أما أصغرها (يوكون) فكان نصيبه مقعداً واحداً .

أما مجلس الشيوخ فيتكون من ١٠٤ مقاعد . وكان المفروض أن يجسد ، كما هو الحال في نظيره الأمريكي ، فكرة المساواة بين الأقاليم الأربعة التي شكلت نواته الأصلية وكان لكل منها ٢٤ مقعداً . لكن الوضع تغير مع دخول أقاليم جديدة وأراضى جديدة . وتوزع المقاعد بين الأقاليم حالياً على أساس ٢٤ مقعد لكل من أونتاريو وكوبيك ، ١٠ مقاعد لكل من شمال سكوتلند وبرونزفيك ، ٦ مقاعد لكل من الأقاليم الأخرى فيما عدا جزيرة الأمير إدوارد ٤ ، يوكون ١ ، الأراضي الشمالية الغربية ١ .

ويتولى الحاكم العام تعيين أعضاء مجلس الشيوخ بناء على اقتراح رئيس الوزراء وعادة ما ينتهز رئيس الوزراء فرصة وجود هذا المجلس للاستفادة من الحيرات النادرة وتصحيح تمثيل الأقاليم التي قد لا تكون ممثلة بما فيه الكفاية في مجلس العموم .

وقد لعب هذا المجلس في السنوات الأولى بعد قيام الاتحاد الفيدرالي دوراً هاماً في الحياة السياسية الكندية لكن هذا الدور تلاشى بالتدريج ، ورغم أنه ما يزال ، من الناحية الدستورية ، يقف على قدم المساواة مع مجلس العموم . وتتركز وظيفته الحالية في العمل على تصحيح الصياغة القانونية والمضمونية لمشروعات القوانين المقترحة وضمان اتساقها وإزالة ما قد يشوبها من قصور أو تعارض . كما يعقد هذا المجلس جلسات استماع عديدة حول أهم القضايا الاجتماعية والسياسية . وهكذا تتركز الوظيفة التشريعية الرئيسية في يد مجلس العموم وحيث أن الحكومة تسيطر على الأغلبية في هذا المجلس كما أن هناك في العادة انضباطاً حزبياً فإن المبادرة التشريعية تصبح من الناحية العملية في يد الحكومة .

السلطة القضائية :

يقتصر النظام القضائي الفيدرالي على المحاكم العليا فقط ، أما المستويات الأدنى من التقاضي فتتم في نطاق الأقاليم . ولكل إقليم نظامه القضائي الكامل بدءاً بالمحاكم الابتدائية وانتهاء بالمحكمة العليا . وجدير بالذكر أن القانون الجنائي فقط هو قانون موجود وساري المفعول في كافة الأقاليم بخلاف القانون المدني فيختلف من إقليم لآخر ويدخل ضمن الاختصاصات التشريعية لبرلمانات الأقاليم . ويتم تعيين قضاة المحاكم الفيدرالية والمحاكم الإقليمية العليا بواسطة الحكومة الفيدرالية . وتعتبر المحكمة الفيدرالية العليا هي أعلى سلطة قضائية في النظام القضائي الكندي وقد أصبحت منذ عام ١٩٤٩ آخر درجات محاكم الاستئناف . أما قضاتها فيعينهم الحاكم العام بناء على اقتراح من رئيس الوزراء .

النظام الحزبي والتيارات الفاعلة :

تأثر النظام الحزبي في كندا إلى حد كبير بالنظام والتيارات السياسية التي سادت في بريطانيا خلال النصف الثاني من القرن الماضي إلا أن الأحزاب الكندية عكست ، في تطورها ومزاجها وهيكلها التنظيمية ، خصوصية الثقافة السياسية الكندية والواقع الكندي . وقد أفرزت الحياة السياسية في كندا حزبين كبيرين تداولا السلطة مع وجود حزب ثالث يستطيع ، أن لم يشكل تهديداً مباشراً للحزبين المتنافسين ، أن يشكل على الأقل قوة برلمانية لا يستهان بها . وتتفاوت درجة تغفل هذه الأحزاب الثلاث الكبيرة جغرافياً من إقليم لآخر وفقاً لنوع وطبيعة الأنشطة الاقتصادية ودرجة نمو هذه الأقاليم ومدى تنوع الأقليات الدينية أو العرقية أو الثقافية ... الخ . وفيما عدا الحزب الليبرالي يغلب على الهيكل التنظيمي للأحزاب الكندية طابعها الفيدرالي وضعف سلطة القيادة المركزية . وبالإضافة إلى الأحزاب الثلاث الكبيرة توجد أحزاب إقليمية أخرى كثيرة قد يكون لها ثقل سياسي ضخم داخل الأقاليم التي نشأت فيها لكنها ضعيفة أو

منعقدة التأثير خارجها ، كما ان هناك احزاب أخرى قومية من حيث الطموح لكنها عديمة التأثير والفاعلية على المستويين الاقليمي والفيدرالى .

١ - الحزب المحافظ :

وهو حزب نشأ فى أحضان الحكم البريطانى منذ البداية واشتهر قديما بولائه الشديد لبريطانيا ومشاعره المعادية للولايات المتحدة . وأدار دفة الحكم طوال ما يقرب من ثلث القرن الأول من عمر الدولة الوليدة (١٨٦٧ - ١٨٩٧) . وتبنى خلال هذه الفترة سياسة تهدف الى اقامة صناعة وطنية قوية من خلال الحماية الجمركية . ثم بدأت شعبية الحزب تتضاءل ، وخصوصا داخل اقليم كوبيك ، أثناء الحرب العالمية الأولى بسبب مشاركته فيها وبسبب سياسة التجنيد التى انتهجها ثم أصيب الحزب بنكسة أخرى أثناء فترة الكساد العظيم . وحاول الحزب ابتداء من الحرب العالمية الثانية تحسين صورته المحافظة ومواقفه التى تتسم بالجمود ونجح فى ذلك نسبيا بعد ان اندمج فيه الحزب التقدمى وأصبح اسمه الحزب التقدمى المحافظ . وبعد ان استقر وضعه لفترة كثنانى أكبر الأحزاب بعد الحزب الليبرالى بدأ نجمه يصعد من جديد وحقق فى انتخابات ١٩٨٤ مفاجأة كبيرة بفوزه بمائتين واحد عشر مقعدا أى حوالى ٧٥٪ من اجمالى مقاعد مجلس العموم . ويبدو ان زعامة ميلرونى للحزب قد حسنت من صورة الحزب كثيرا فى كوبيك ، لانه كاثوليكي ، ونشأ فى كوبيك ، ويجيد الفرنسية رغم انه ليس من الفرائكفون . وكانت أحد المشاكل المزمنة للحزب هى عجزه عن انتخاب زعيم ينتمى الى الفرائكفون .

ويحظى الحزب عموما بتأييد الشرائح الاجتماعية العليا والبروتستانت وكبار السن . ويقع مركز ثقله الانتخابى أساسا فى كندا البريطانية .

أما سياسة الحزب الحالية فتتمثل ، داخليا ، فى محاولة التخلص من الترهل البيروقراطى ورفع شعار ادارة الحكومة مثلما تدار المشروعات التجارية Government run as business ومكافحة البطالة وتشجيع رأس المال

الخارجى . أما خارجيا فترتكز سياسته على بناء جيش كندى قوى ودعم الصلات مع حلف شمال الأطلسى ، وحركة أوسع على الصعيد العالمى لدعم وتشجيع المبادرات السلمية .

٢ - الحزب الليبرالى :

وهو حزب نشأ بدوره كامتداد لنظيره البريطانى وتبنى سياسات مناهضة للسياسات التقايدية للمحافظين وطالب بحرية التجارة وازالة العوائق أمام كافة أنواع المبادلات الدولية كما تبنى سياسة مناهضة للاكليزية والتعليم الدينى فى كوبيك .

والحزب الليبرالى هو الوحيد من بين الأحزاب الثلاثة الكبار الذى حاول صهر هياكله التنظيمية لتبدو أقرب الى شكل المؤسسة القومية منها الى التجمع الفيدرالى . ومن تقاليد الراسخة تناوب الرئاسة بين الفرائكفون والناطقين بالانجليزية .

وقد أصبح الحزب الليبرالى أهم الأحزاب السياسية فى كندا منذ مطلع القرن وتولى السلطة خلال معظم هذه الفترة . لكنه بدأ يضعف تدريجيا وازدادت الانقسامات داخل صفوفه منذ الثمانينات ، كما غلبت عليه النزعة اليمينية والمحافظة بعد تزعم ترنر له . وجاءت نتيجة الانتخابات التشريعية فى عام ١٩٨٤ بمثابة كارثة حيث لم يحصل الحزب الا على أربعين مقعدا فقط وهو أدنى عدد من المقاعد حصل عليه منذ الحرب .

وتتمحور سياسات الحزب داخليا حول الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى مع التركيز على علاج مشكلة البطالة المتفاقمة وخصوصا بين الشباب ، وخارجيا على تحسين علاقة الحزب مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسى .

٣ - الحزب الديموقراطى الجديد :

وترجع أصوله الى عام ١٩٣٣ بعد تحالف عدد من المجموعات والأحزاب

الصغيرة ذات التوجه الاشتراكي والاصلاحي واصبح الحزب يعرف ابتداء من ١٩٦١ بالحزب الديمقراطي الجديد بعد ان كان اسمه « اتحاد الكومنولث التعاوني » . ويستمد الحزب قوته الانتخابية من تأييد جانب من القوى العاملة والمنظمات النقابية ، والاطراف المشتغلة بالزراعة والرعى وخصوصا فى مانيتوبا . لكن موقف الحزب ضعيف جدا فى كوبيك . وقد حصل هذا الحزب فى انتخابات ١٩٨٤ على ٣٠ مقعدا .

ويرفع الحزب شعارات يغلب عليها الطابع الاشتراكي المعتدل . وهو اكثر الاحزاب الكندية الكبيرة معاداة للولايات المتحدة وتشكيكيا فى نواياها للهيمنة على كندا ، ويناهض سياستها الخارجية عموما وفى أمريكا الجنوبية والشرق الاوسط على الاخص .

الاحزاب الاقليمية والاحزاب الصغيرة :

تسمح قوانين الانتخابات الفيدرالية لاي حزب سياسى بالتسجيل رسميا اذا كان قادرا على التقدم بخمسين مرشحا على الاقل فى الانتخابات . وفى انتخابات ١٩٨٤ تقدم خمسة عشر حزبا او مجموعة سياسية للتسجيل ، لكن احد عشر فقط من بينهم هم الذين تمكنوا من استيفاء الشروط المطلوبة . ومع ذلك لم يحصل اى من هذه الاحزاب ، باستثناء الاحزاب الثلاثة الكبيرة ، على مقاعد فى مجلس العموم . وربما كان اهم هذه الاحزاب الصغيرة هو حزب « الامان الاجتماعى » Social Credit Party الذى نشأ فى البرتا عام ١٩٣٥ كرد فعل مباشر لنكساد الاقتصادى . واصبح اهم حزب سياسى على مستوى الاقليم ثم تمكن من مد نفوذه الى كولومبيا البريطانية وكوبيك وتمكن من الحصول على ١٥ مقعد فى مجلس العموم عام ١٩٧٢ . لكنه تراجع بعد ذلك كثيرا على المستوى الفيدرالى خلال السنوات العشر الاخيرة . ولم يحصل على اى مقعد فى انتخابات ١٩٨٠ . ١٩٨٤ .

وفى هذا السياق يمكن الاشارة ايضا الى حزب « اخرايت » وهو عبارة عن جماعة وطنية تستخدم السخرية للتهكم من النخبة السياسية كلها . وحصل على ١٪ من الاصوات فى انتخابات ١٩٨٤ دون الفوز باى

مقاعد . وهناك ايضا احزاب يسارية متطرفة مثل الحزب الشيوعى الكندى (اقل من ١٪ من الاصوات) والحزب الماركسى - اللينى وهو حزب ماوى لا وزن له .

اما الاحزاب الاقليمية والتي تلعب دورا رئيسيا فى الحياة السياسية للاقاليم فهى كثيرة ومتعددة وربما كان اشهرها حزب كوبيك Parti Quebecois الذى اسسه ليشيك Rene' Levesque عام ١٩٦٨ وتمكن من الوصول الى السلطة وتشكيل حكومة كوبيك المحلية عام ١٩٧٦ . وطالب الحزب باستقلال اقليم كوبيك وان كانت الخلافات قد نصاعدت فى الآونة الاخيرة حول السبيل لتحقيق الاستقلال وادت الى أزمة انتهت باستقالة زعيمه . لكن الحزب ما زال اقوى الاحزاب فى كوبيك رغم انه لا يمارس اى تأثير خارجها .

وفى السياق نفسه يمكن ان نشير ايضا الى حزب المفهوم الغربى لكندا Western Concept Party الذى ظهر عام ١٩٨١ ويهدف الى انسحاب مانيتوبا وساسكا تشوان ، والبرتا ، وكولومبيا البريطانية وحصول هذه الاقاليم على الاستقلال وغيرها من الاحزاب الرامية الى نفس الغرض .

جماعات المصالح :

ودورها فى النظام السياسى لا يبدو قويا فى كندا ربما بسبب طبيعته الفيدرالية الخاصة وتكويناته الاجتماعية والثقافية الفريدة . وربما كانت النقابات العمالية هى اهم الجماعات المنظمة وان كانت درجة تنظيماتها لا تقارن بالمجتمعات الاوربية بسبب كثرة انشقاقها وخصوصا فى الفترة الاخيرة وبعض هذه النقابات له صلة عضوية بالحزب الديمقراطى الجديد ولكنها صلة تتسم بالمرونة .

كما تجدر الاشارة هنا ايضا الى « رابطة النخبة الكندية » Canada Corporate Elite وهى تتشكل من مجموعة العائلات التى تسيطر على الاقتصاد القومى فى كندا ويقال انها لا تتجاوز الالف أسرة . ويعتبر

مثل هذا التركيز العائلي ظاهرة غير مألوفة في الاقتصاديات الغربية . ويبدو أثر هذه الرابطة جليا خلال الحملات الانتخابية وعمالية جمع التبرعات .

اهم المشكلات السياسية :

يبدو النظام السياسي الكندي وكأنه يتمتع بقدر لا بأس به من الاستقرار رغم كثرة المشكلات الاقتصادية . وكان حصول الحزب المحافظ على حوالى ٧٥٪ من مقاعد مجلس العموم فى انتخابات ١٩٨٤ ظاهرة لافتة للنظر أدت اليها عوامل كثيرة أهمها ضعف الأحزاب المنافسة داخليا وازدهار التيار المحافظ خارجيا وخصوصا مع أكثر دول العالم تأثيرا على كندا وهما بريطانيا والولايات المتحدة ولكن من الصعب التكهّن بمستقبل هذه الظاهرة الجديدة فى الحياة السياسية الكندية . ففى بلد تبلغ مساحته حوالى ٩ مليون كيلو متر مربع ولا يقطنه سوى ما يقرب من ٢٥ مليون نسمة فقط ، فإن وجود نسبة بطالة وخصوصا بين الشباب تبلغ حوالى ١٩٪ من قوة العمل قد يعنى وجود مشكلة هيكلية داخل الاقتصاد والمجتمع الكندي وسوى يتعين على أى حزب إيجاد حل حقيقى لها ان أراد الاستمرار . وكذلك فإن تزايد أواصر العلاقات الكندية الامريكية على المستويين الاقتصادى والاستراتيجى قد تتيح من الفرص بقدر ما تثير من مشكلات .

اهم الارتباطات الدولية :

كندا دولة عضو بالأمم المتحدة وبكافة وكالاتها المتخصصة . وهى أيضا عضو فى الكومنولث ويربطها بالملكة المتحدة اتحاد شخصى كما انها عضو بحلف شمال الأطلسى وبمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وترتبط كندا منذ ١٩٥٢ باتفاقية دفاع مشترك مع الولايات المتحدة الامريكية . وقد وقعت مع الولايات المتحدة عددا من الاتفاقيات الدولية الرامية الى تحقيق مزيد من التنسيق بين الدولتين على المستويين الاقتصادى والاستراتيجى . من الجدير بالذكر أيضا أن كندا من الدول الموقعة على البيان الختامى لمؤتمر هلسنكى عام ١٩٧٥ وحضرت بانتظام كافة اجتماعات مؤتمر التعاون والأمن الأوروبى .

المراجع

- 1 — Bellamy, David et al. The Provincial Political System. Toronto : Methuin Press, 1976.
- 2 — Thorburn, Hagh (ed.). Party Politics in Canada Scarborough, Canada; Prentice Hall, 1985.
- 3 — Van Loon, R & M. Whittington. Canadian Political System Toronto : Mc Graw. Hill Ryerson, 1981.

٢ - الولايات المتحدة الأمريكية

لمحة عامة :

يعبر النظام السياسى للولايات المتحدة الامريكية تعبيراً دقيقاً عن خصوصية المجتمع الأمريكى ذو التكوين الاجتماعى والاقتصادى والثقافى الفريد . فهذا المجتمع هو أولا مجتمع من المهاجرين تختلف أصولهم العرقية والدينية اختلافاً بينا وهو ثانياً مجتمع حديث النشأة يفتقر الى العمق التاريخى بأعبائه ومزاياه : فعمره السياسى لا يزيد على قرنين من الزمان ، ووجوده المادى على رقعة الارض التى يسكنها لا يزيد على خمسة قرون على اكثر تقدير . وهو ثالثاً مجتمع غير محدد الهوية من المنظور الحضارى . صحيح انه خرج من رحم أوروبا ، بكل تناقضاتها وتنوع روافدها وفروعها لكنه لم يتدمج مع اصحاب الارض الاصليين وبعد ان تمكن من استئصالهم واستقرت له الامور ، خاض ضد الوطن « الأم » حرب تحرير واستقلال يحثا عن مستقبل خاص به . وهو رابعاً واخيراً كيان ضخم اقرب الى شكل الامبراطورية منه الى الدولة ويشكل بثرواته الطبيعية الضخمة وقوته الاقتصادية والعسكرية الناجمة عن تجربته الخاصة فى التعامل مع هذه الثروة ، ظاهرة تكاد تكون غير مألوفة فى التاريخ من حيث قدرتها وطريقتها فى التأثير على اقدار ومصائر الشعوب الأخرى وعلى مسار النظام العالمى ككل .

ولكن يحقق النظام السياسى الأمريكى عنصرى الاستمرارية والفاعلية فى سياق كهذا ، كان عليه أن يوائم بين متناقضات كثيرة للحفاظ على الرغبة الجامحة فى الانطلاق والحرية الفردية وفى الوقت نفسه خلق الآليات المجتمعية اللازمة لصنع نسيج موحد من خيوط متنافرة ، وللجمع بين واقع اللامركزية والطموح نحو بناء الدولة الموحدة والقادرة . وفى ثنايا عملية

التشكل القومى عشر المجتمع الأمريكى على صيغة مبتكرة لتحقيق هذه الموازنة تتمتع بقدر كبير من المرونة .

فالدستور الأمريكى هو أقدم الدساتير المطبقة حاليا فى العالم ويقتصر على المبادئ العامة ويتمتع بقدسية خاصة . فقد تم اقراره عام ١٧٧٨ وظل معمولاً به حتى الآن بعد أن أدخل عليه ، على مدى قرنين من الزمان ، أربع وعشرون تعديلا فقط وكفل هذا الدستور للمواطن الأمريكى حقوقا واسعة وأرسى فى الوقت نفسه قواعد راسخة لنظام فيدرالى يقوم على الفصل الكامل بين السلطات مع أحداث توازن بينها يجعلها قادرة على مراقبة بعضها البعض بفاعلية . وخلق مؤسسات تتمتع بالقوة والمرونة فى الوقت نفسه . فـ رئيس الولايات المتحدة يتمتع بسلطات تنفيذية هائلة ، لكنها تتم تحت رقابة سلطة تشريعية قوية بدورها وفى ظل نظام قضائى يراقب أداء السلطات معا ويمارس دوره كحارس أمين على الدستور . والسلطات الفيدرالية الثلاث تعمل من خلال نسق يحافظ على ذاتية واستقلالية كل ولاية ويكفل استقلال أجهزتها التنفيذية والتشريعية والقضائية بشرط احترامها للدستور وعدم خروجها على مبادئه وأحكامه .

كذلك أقرزت الثقافة السياسية الأمريكية نظاما حزبيا ثنائيا يتسم بمرونة شديدة سواء فى بنيتة التنظيمية أو فى نسقه العقيدى أو الفكرى مما ترك الباب مفتوحا لجماعات المصالح من كل لون ونوع لتمارس تأثيرها على السلطتين التشريعية والتنفيذية . وتقوم هذه الجماعات بضبط أداء النظام كله على النحو الذى يتوافق مع مصالح وطموحات القوى الحية والفاعلة فى المجتمع . ولذلك يمكن القول أن النظام السياسى الأمريكى ينطوى على آليات معقدة للفرز الاجتماعى تضمن البقاء للأقوى ليس فقط على مستوى الأفراد ولكنه على مستوى المؤسسات أيضا .

العلاقة بين السلطات :

وضع الدستور الأمريكى عددا من الضمانات للفصل بين السلطات مع

كفالة التوازن بينها : فالسلطة التنفيذية هى من اختصاص الرئيس وحده ، وأما السلطة التشريعية فهى من اختصاص الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب وتملك كل من السلطتين فى مواجهة الأخرى ضمانات الاستقلال . فالرئيس لا يملك حل الكونجرس أو تأجيل اجتماعاته أو توجيه أعماله . وفى الوقت نفسه لا يملك الكونجرس حق عزل الرئيس أو تنحيته ولا يسأل أمامه سياسيا لا هو ولا وزرائه . ومن مظاهر هذا الاستقلال أيضا عدم جواز الجمع بين المنصب التنفيذى وعضوية أى من مجلسى التشريع .

لكن استقلال السلطتين التشريعية والتنفيذية لا يعنى انفصال كل منهما عن الأخرى ، إذ توجد مناطق اختصاص مشتركة أو متداخلة . فللرئيس دور فى العملية التشريعية يتمثل فى حقه فى الاعتراض على القوانين التى يقرها الكونجرس ، وله أن يمارس هذا الحق خلال عشرة أيام من تاريخ اقرارها ، وفى هذه الحالة يتعين على الكونجرس إعادة مناقشتها فإذا أقرها الكونجرس مرة أخرى بأغلبية الثلثين ، وغم اعتراض الرئيس ، تصبح نافذة . وللكونجرس دور فى مباشرة بعض اختصاصات السلطة التنفيذية يتمثل فى ضرورة موافقة مجلس الشيوخ على تعيين الوزراء والسفراء والقضاة الفيدراليين وكبار رجال الدولة عموما ، كما لا تدخل المعاهدات الدولية التى يبرمها الرئيس حيز التنفيذ الا اذا صدق عليها مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين .

السلطة التنفيذية :

تتركز فى يد الرئيس المنتخب والذى يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة . فهو الذى يعين الوزراء ويعزلهم . والوزراء مسئولون أمامه وحده وليس أمام الكونجرس . ولا يوجد فى النظام الأمريكى مجلس وزراء بالمعنى التقليدى أو هيئة تنفيذية لها إرادة جماعية . إذ يستمد الجهاز التنفيذى برمته إرادته من إرادة رئيس الدولة . ولذلك يعتبر الوزراء مساعدين للرئيس وليسوا شركاء له فى السلطة .

ويمنح الدستور الأمريكى الرئيس سلطات تنفيذية واسعة جدا . فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة والرئيس الأعلى لكافة أجهزة الأمن ، والمسئول الأول عن إدارة العلاقات الخارجية . الخ .

ويختار الرئيس معاونيه لإدارة جهاز الدولة ولذلك عادة ما يرتبط وصول قادم جديد إلى البيت الأبيض بتعيين ما يقرب من أربعة آلاف شخص في المواقع القيادية ليصبحوا رجاله في تسيير دفة الحكم بدلا من « طاقم » الرئيس السابق .

ولكن على الرغم من تركيز السلطة التنفيذية في يد فرد واحد ، من الناحية القانونية ، إلا أن هذه السلطة تنجز عمليا نحو « التنظيم المؤسس » . إذ ينتظم البيت الأبيض نسق مؤسس معقد حيث يعاون الرئيس مكتب تنفيذى (E.O.P) يشتمل على أجهزة عديدة أهمها وأشهرها : مكتب الإدارة والميزانية (O.M.P) ، ومجلس الأمن القومى (NSC) ومجلس المستشارين الاقتصاديين (CEA) وغيره من المجالس الاستشارية الفنية . هذا بخلاف هيئة موظفى البيت الأبيض (WHS) والمكونة من حوالى ٤٠٠ موظف يعملون تحت إمرة الرئيس مباشرة دون اشتراط موافقة الكونجرس على تعيينهم ، ويتولون عرض الأوراق المختلفة عليه وتنظيم مقابلاته واتصالاته . وتلعب هذه الأجهزة جميعا دورا بالغ الأهمية في صنع القرار يختلف من جهاز لآخر باختلاف شخصية الرئيس .

أما فيما يتعلق بانتخاب الرئيس فإنه يتم وفقا لنظام معقد جاء كحل وسط بين أنصار الانتخاب المباشر وأنصار الانتخاب غير المباشر . ومن الناحية العملية هناك مرحلة الانتخابات الأولية التى تجرى لاختيار مرشحي الأحزاب للرئاسة ، وتنتهى بكل حزب إلى عقد مؤتمر عام يسمى فيه شخصية مرشحه ولا يكتفى في النظام الأمريكى بطرح أسماء المرشحين للرئاسة للاقتراع المباشر . فوفقا للدستور الأمريكى فإن الذى يختار الرئيس هو مجمع انتخابى يتكون من عدد من الناخبين يمثل عدد أعضاء الكونجرس

بمجلسيه (٥٣٧ ناخبا) . وتختار كل ولاية عددا من الناخبين يمثل عدد المقاعد المخصصة لها في مجلس النواب (وهو يختلف من ولاية لأخرى) مضافا إليه عدد المقاعد المخصصة لها في مجلس الشيوخ (اثنان من كل ولاية) ويصبح المرشح الذى يحصل على أغلبية أصوات المجمع رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية لمدة أربع سنوات .

وجدير بالذكر أن هذا النظام ينطوى على مفارقة غريبة . فالمرشح الذى يحصل في التصويت الشعبى على أغلبية الأصوات يكسب كافة أصوات الولاية في المجمع الانتخابى . ومعنى هذا أنه يمكن نظريا أن يحصل مرشح على أغلبية تزيد بصوت واحد في كل من الولايات السبع الأكثر تعدادا ، عند التصويت الشعبى ، لكى يضمن أغلبية قدرها ٢٧٧ صوتا في المجمع الانتخابى . هو مجموع ناخبى هذه الولايات السبع في المجمع . ومعنى هذا احتمال فوز مرشح برئاسة الولايات المتحدة دون أن يحصل على أغلبية شعبية . وهو ما لم يحدث في تاريخ الولايات المتحدة سوى مرة واحدة عام ١٨٨٨ . لكن يوجد دائما تفاوت ضخم بين نسبة ما حصل عليه الرئيس المنتخب من أصوات في الاقتراع الشعبى ونسبة ما حصل عليه من أصوات المجمع الانتخابى .

السلطة التشريعية :

وهي مركزة في يد الكونجرس والذى يتكون من مجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب . أما مجلس الشيوخ فيتألف من مائة مقعد بواقع مقعدين عن كل ولاية من الولايات المتحدة الخمسين . بينما يتألف مجلس النواب من ٤٣٧ مقعدا وتختص كل ولاية بعدد من المقاعد يختلف من ولاية إلى أخرى حسب اختلاف عدد السكان (يتراوح بين ٤٧ مقعد لكاليفورنيا - ٤ مقاعد لنيفاذا) . وهكذا يجسد مجلس الشيوخ فكرة المساواة في السيادة بين الولايات في الوقت الذى يعكس فيه تشكيل مجلس النواب بعدا من أبعاد المساواة في الحقوق بين المواطنين . وتختلف مدة كل من المجلسين . فهى في مجلس الشيوخ ست سنوات وتجرى الانتخابات لتجديده ثلث

المجلس كل سنتين ضمانا للحفاظ على مستوى معين من الخبرة والكفاءة وانتقالهما بسلاسة من دورة الى اخرى ومن جيل الى آخر . أما مدة مجلس النواب فهي سنتين فقط . وترجع كفة مجلس الشيوخ اذ ينفرد دون مجلس النواب بمشاركة الرئيس بعض الاختصاصات التنفيذية . فهو الذي يوافق على التعيينات ويصدق على المعاهدات الدولية .

ويختص الكونجرس بمجلسيه أساسا باقتراح وإقرار مشروعات القوانين ، لكنه يمارس في الوقت نفسه وظيفة لا تقل عن ذلك خطورة وهي مراقبة أداء السلطة التنفيذية من خلال سلطاته التي تكاد تكون مطلقة في مجال الاعتمادات المالية وتشكيل ما يراه من لجان استماع ولجان تحقيق . . . الخ . وقد تؤثر أعمال بعض هذه اللجان على مكانة الرئيس الى درجة دفعه الى الاستقالة (وهو ما اضطر اليه نيكسون بسبب التحقيقات التي جرت حول فضيحة « ووترجيت » في ١٩٧٣) كما أثارت تحقيقات بعضها الآخر (مثل لجنة التحقيق في فضيحة « إيران - كونترا » لعام ١٩٨٧) ردود فعل داخلية وخارجية مدوية .

وينتمي أكثر من ٩٩٪ من أعضاء الكونجرس الى الحزبين الجمهوري والديمقراطي وكان نصيب الحزب الديمقراطي في السيطرة على الكونجرس منذ الثلاثينات وحتى الآن أوفر كثيرا من نصيب الحزب الجمهوري . ويندر وجود شخصيات مستقلة أو ممثلة للأحزاب والقوى الصغيرة داخل الكونجرس . ولكن الانتماء الحزبي لا يعنى انضباطا في التصويت الذي تتحدد خطوطه في العادة وفقا لاعتبارات لا تستند بالضرورة الى أسس حزبية . وكان هناك في الكونجرس على الدوام تحالف محافظ غير معلن بين أعضاء الحزبين ومن المعروف أن معظم أعضاء الحزب الديمقراطي الذين يمثلون ولايات الجنوب يشكلون في العادة أكثر الأجنحة المحافظة تطرفا داخل الحزب .

السلطة القضائية :

ويتولاها جهاز قضائي يباشر اختصاصاته في استقلال تام عن السلطتين التشريعية والتنفيذية وتعتبر المحكمة العليا هي أعلى سلطة قضائية في الولايات المتحدة وتشكل من تسع قضاة يعينون بقرار من الرئيس الأمريكي بعد أخذ موافقة مجلس الشيوخ ، ولا يجوز عزلهم من مناصبهم الا في ظروف خاصة جدا وقاهرة . ويسرى على تعديل لائحة المحكمة العليا نفس الاجراءات المتبعة لتعديل الدستور الأمريكي ذاته اذ يشترط موافقة ثلثي أعضاء الكونجرس بالإضافة الى ثلاثة أرباع المجالس التشريعية في الولايات .

وقد اختلف دور المحكمة العليا وأهميتها النسبية في النظام السياسي الأمريكي باختلاف رئيسها . ومنذ عهد القاضي جون مارشال (١٨٠١) تأكدت واستقرت أهم وظائفها الحالية الا وهي الرقابة على دستورية القوانين ، وأصبح من الأمور العادية ألا تكتفى المحكمة بتفسير القانون ولكن يمكنها أيضا أن تقرر أن القانون نفسه معيب وغير صالح للتطبيق بسبب تعارضه مع الدستور . ويؤكد معظم الباحثين على أن درجة انغماس المحكمة العليا في المشكلات السياسية واضحة بطريقة غير معهودة في النظم الغربية .

والواقع أن المحكمة العليا أسهمت في تشكيل الملامح الأساسية للنظام السياسي الأمريكي في مبادئ عامة أو قواعد معينة . . . الخ . ولذلك أصبح قضاة المحكمة بصفة عامة ورئيسها بصفة خاصة عناصر نشطة في العملية السياسية ، وهو ما أدى الى أن تتحكم الاعتبارات والعوامل السياسية في عملية اختيارهم وقد شهدت المحكمة العليا عصرها الذهبي في عهد القاضي إيرل وارين (١٩٦٧ - ٥٣) حيث ساهمت أحكامها في محاصرة العديد من مظاهر التفرقة العنصرية ووسعت من نطاق تطبيق قواعد العدالة والمساواة والحرية . وقد حاول نيكسون ثم من بعده ريجان على وجه الخصوص تعيين العناصر المحافظة كلما سنحت له الفرصة .

الهيئات المستقلة ذات الطبيعة الخاصة Independent Regulatory Agencies
وهي هيئات نشأت بقوانين من الكونجرس لأداء وظائف ذات طبيعة حساسة وتديرها لجان من الخبراء ينتمون إلى الحزبين الجمهوري والديمقراطي بالتساوي تقريبا ويتم تعيينهم بقرار من الرئيس بعد أخذ موافقة مجلس الشيوخ والفتوات تتراوح بين ٥ - ١٤ سنة ويصعب تنحيهم أو عزلهم . وقد أصبح لهذه الهيئات قدرا من الاستقلال الذاتي والحظوة جعلها تبدو كما لو كانت فرعاً رابعاً للسلطة .

ومن بين هذه الهيئات تلك المنبثقة عن نظام الاحتياطي الفيدرالي FRS وفى القلب منها البنك المركزى الأمريكى والذي يمارس دورا هائلا فى الاقتصاد الأمريكى من خلال سيطرته على عمليات الائتمان . ولجنة التجارة الفيدرالية FTC والتي تضع الضوابط الخاصة بالمنافسة التجارية ومكافحة الغش والتدليس ، ولجنة الأمن والمبادلات SEC التى تشرف على أسواق الاستثمار ، لجنة الاتصالات الفيدرالية FCC التى تهتم على كافة المسائل الفنية والسيادية المتعلقة بالثبث والارستال الإذاعى والتليفزيونى والاتصالات ولجنة الرقابة النووية Nuclear Regulatory Commission المسئولة عن الأمن النووى فى الاستخدامات السلمية ، وغيرها . وربما كان من أهم هذه الوكالات مكتب المحاسبة العامة General Accounting Office والذي يعتمد عليه الكونجرس كثيرا فى رقابته المالية على أداء الحكومة خصوصا فيما يتعلق بأوجه إنفاق المال العام .

النظام الحزبى :

ساعدت الثقافة السياسية الأمريكية على استقرار الثنائية كقاعدة فى العمل السياسى . وفى بداية عهد الجمهورية انقسمت النخبة السياسية إلى مؤيدين ومعارضين للفيدرالية وكان هناك شعورا معاديا للأحزاب عموما ، ولكن الفيدراليين شكلوا بزعماء الكسندر هاملتون جبهة داخل أول كونجرس بدت أقرب فى تنظيمها إلى شكل الحزب ، وفى مواجهتها شكل

جيفرسون فيما بعد حزبا معارضا أسماه حزب الجمهوريون - الديمقراطيون ثم حدثت انشقاقات داخل هذا الحزب أدت إلى ظهور حزبين هما الحزب الديمقراطى وحزب الهويج Whigs فشكل الديمقراطيون حزبهم بزعماء اندرو جاكسون عام ١٨٢٨ ، وبعد ذلك بحوالى ربع قرن قام تحالف بين الهويج والجناح المناهض للعبودية داخل الحزب الديمقراطى ونجم عن هذا التحالف قيام الحزب الجمهورى عام ١٨٥٤ . ومنذ ذلك التاريخ يسيطر الحزبان الديمقراطى والجمهورى على الحياة السياسية فى الولايات المتحدة .

وتعتبر الأحزاب فى النظام السياسى الأمريكى أقرب إلى كونها قنوات للترشيح ، للرئاسة أو لعضوية الكونجرس على المستويين الفيدرالى والمحلى ، منها إلى منابر للصراع الأيديولوجى أو حتى السياسى . فلا توجد للأحزاب فى الولايات المتحدة فى أغلب الأحيان سياسات عامة مستمرة ومتفق عليها وثابتة لكل حزب كما لا توجد لها بنية تنظيمية هرمية ويصعب التمييز بين مواقفها السياسية . وقد بدا التمايز فى السياسات بين الحزبين يتضح بصورة أكبر منذ الثلاثينات من هذا القرن .

١ - الحزب الديمقراطى :

أصبحت صورته النمطية تعكسها حزمة السياسات التى انتهجها فرانكلن روزفلت منذ عام ١٩٣٢ لمعالجة الأزمة الاقتصادية وهى السياسات التى عرفت باسم New Deal والتى أبرزت أهمية تدخل الدولة لحماية الفقراء والمسنين والعاطلين مع وضع ضوابط على النشاط الاقتصادى الخاص . وقد ساعد التحالف الذى التف حول روزفلت ، وتشكل من النقابات العمالية وصغار الزراعيين والجماعات الاثنية والنخبة المثقفة من البيض فى الشمال والجنوب على تمكين الحزب الديمقراطى من السيطرة على الرئاسة على مدى ثلث قرن وعلى الكونجرس على مدى ما يقرب من نصف قرن بعد أزمة الكساد العالمى الشهيرة .

وقد شكل الحزب الديمقراطى فيما بعد مظلة لمعظم التيارات ذات

النزعات الليبرالية الإصلاحية مثل حركات حقوق الإنسان ، والحركات النسائية المطالبة بالمساواة أو إباحة الإجهاض والقيادات التي قاومت استمرار الحرب الفيتنامية ... الخ . وعلى صعيد السياسة الخارجية يصعب أن نفرق بين سياسته وسياسة الحزب الجمهوري وإن كان يمكن القول بصفة عامة أن الحزب الديمقراطي أكثر قبولاً للأفكار الرامية إلى خفض النفقات العسكرية وتقليص حجم التدخل الأمريكي في الشؤون العالمية .

وحتى عام ١٩٨٦ كان ٤٤٪ من الناخبين الأمريكيين يعتبرون أنفسهم ديمقراطيين ويصوت حوالى ٩٠٪ من السود لصالح مرشحي الحزب الديمقراطي والذي يمثل عنصر جذب أيضاً لأصوات الكاثوليك واليهود فضلاً عن جذبه لأوساط الفقراء ومحدودي الدخل بصفة عامة وبدأت مكانة الحزب تهتز بسبب افتقاره إلى القيادات القوية وصعود الموجة المحافظة داخل الولايات المتحدة وفي العالم .

٢ - الحزب الجمهوري :

نشأ كما ذكرنا كحركة معارضة للعبودية وأصبح على الفور هو الحزب المعبر عن رجال الأعمال وأصحاب الصناعات في الشمال . وتمكن من السيطرة على مقعد الرئاسة وعلى الكونجرس طوال معظم الفترة من ١٨٦١ - ١٩٣١ ، ثم تراجع بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الممتدة واستمر في التراجع لفترة طويلة لدرجة أنه بعد وصول كيندى إلى السلطة عام ١٩٦٠ اعتقد البعض أن الحزب الجمهوري لن يقوى على البقاء ، لكن سرعان ما دبت فيه الحياة وأصبح ، وخصوصاً بعد تولي ريغان للسلطة ، يبدو أكثر نشاطاً وحيوية من الحزب الديمقراطي .

ومن المبالغ فيه بل ليس من الصحيح التأكيد على أن الحزب الجمهوري كان دائماً على يمين الحزب الديمقراطي في القضايا الاقتصادية والاجتماعية . فقد انقسم الجمهوريون تاريخياً إلى جناحين أحدهما معتدل وأقرب في تفكيره الاجتماعى إلى سياسات الحزب الديمقراطي والآخر متطرف ويطالب بالغاء

التشريعات الاجتماعية التي سنّها الديمقراطيون . ومنذ عام ١٩٦٤ وبمقدار ترشيح الحزب باري جولدوتر للرئاسة أصبح الجناح المحافظ هو الأقوى وازدهر هذا الجناح مع وصول ريغان إلى السلطة وظهور تيارات فكرية محافظة منظمة وقوية خارج الأطر الحزبية مثل الأغلبية الأخلاقية Moral Majority استفاد منها الحزب كثيراً .

وقد قفزت نسبة الناخبين الأمريكيين الذين يعلنون انتماءهم للحزب الجمهوري في ١٩٨٦ إلى ٣٦٪ بعد أن كانت لا تتجاوز ٢١٪ عام ١٩٧٧ . ويستمد الحزب نفوذه وتأييده من أوساط رجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة والبيض عموماً . ولا يكاد يلقى تأييداً يذكر داخل النقابات العمالية باستثناء عدد محدود جداً منها .

وقد انتهج الحزب خلال حكم ريغان سياسة يمينية متطرفة تقوم على تخفيض الدعم الموجه للفقراء وتقليص الاتفاق على الخدمات الاجتماعية وخفض الضرائب وزيادة الانفاق العسكرى . وعلى صعيد السياسة الخارجية شدد الحزب على أهمية محاصرة نفوذ الاتحاد السوفيتي في كل مكان وإجباره على التراجع وجره إلى سياق للتسلح يستحيل كسبه . ويبدو أن هذه السياسة وخاصة في شقها الخارجى قد حققت نتائج طيبة .

الأحزاب الصغيرة أو القوى الثالثة :

لا تمثل مجتمعة أكثر من ٥٪ من أصوات الناخبين على أكثر تقدير . وهي أحزاب تقوم وتختفى بسرعة في كثير من الأحيان ويقلب عليها الطابع الأيديولوجى أو الحماس لقضية معينة . وهي لا تطمح في الغالب سوى في التعبير عن الاحتجاج أو الغضب . لكن هذا لا يمنع من حصول مرشحي بعض هذه القوى أو الأحزاب في انتخابات الرئاسة أحياناً ولأسباب ظرفية على نسبة لا بأس بها من الأصوات . وأعلى نسبة هي تلك التي حصل عليها مرشح الحزب التقدمي عام ١٩٢٤ حيث حصل على ١٦.٦٪ من اجمالى أصوات الناخبين .

جماعات المصالح :

تتلعب جماعات المصالح في النظام السياسي الأمريكي دورا يفوق الدور الذي تلعبه مثيلاتها في أي نظام ديمقراطي آخر بسبب الطبيعة البراجماتية للنظام ولل عقلية الأمريكية بصفة عامة وليست الأحزاب السياسية في الواقع سوى مجرد بالونات تنفخ فيها جماعات المصالح من كل لون ونوع كسل حسب قدراته وامكانياته . ونظرا لحرية التجمع والخطابة التي يكفلها الدستور الأمريكي وضخامة المجتمع الأمريكي وتنوعه الاثني والثقافي ، فإن هناك الآلاف من هذه الجماعات التي يعبر بعضها عن مصالح اقتصادية في إطار تجمعات ذات طبيعة نقابية أو مهنية عامة أو قطاعية وبعضها يعبر عن مصالح جماعات ائنية أو يتبنى قضية تتعلق بسياسات معينها كالتعليم أو الصحة أو البيئة أو سباق التسلح . . . الخ وتتفاوت أحجام وامكانيات وقدرات هذه الجماعات على التأثير في عملية صنع القرار السياسي تفاوتاً كبيراً . بعض هذه الجماعات اشتهر بضخامة حجمه وامكانياته كالنقابات العمالية وأهمها اتحاد العمال الأمريكي - مؤتمر المنظمات الصناعية (AFL - CIO) والذي يضم تحت مظلته ثلاثة أرباع النقابات العمالية الأمريكية وبعضها الآخر اشتهر بمفرداته التعبوية والتنظيمية الكبيرة مثل المنظمات اليهودية المختلفة . . . الخ .

وتمارس جماعات المصالح تأثيراتها على عملية صنع السياسة في أوقات الانتخابات بصفة أساسية من خلال ما تنظمه من حملات لجمع التبرعات أو لحشد التأييد والدعاية الانتخابية لصالح مرشحين معينين في انتخابات الرئاسة أو الكونجرس مقابل وعود محددة أو الالتزام بسياسات عامة تستجيب لمصالح هذه الجماعات . وكانت هذه الحملات مجالا واسعا للفساد والابتزاز حاول القانون الخاص بتمويل الحملات الانتخابية والصادر عام ١٩٧٤ إصلاحه لكن أمكن الالتفاف حول بعض ما سده هذا القانون من ثغرات من خلال تشكيل لجان تسمى لجان العمل السياسي PAC وقد وصل عدد هذه اللجان في انتخابات ١٩٨٤ إلى أكثر من ٣٠٠٠ لجنة

تعتبر كلها عن جماعات مصالح مختلفة أنفقت أكثر من ١٠٠ مليون دولار في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨٤ .

ولا تكتفي جماعات المصالح بالنشاط في أوقات الانتخابات ولكنها تحاول أن تحصل على مقابل ما أنفقته من جهد ومال بالسعي والاتصال الدائم بأعضاء الكونجرس وبالادارات المعنية في واشنطن Lobbying وللجماعات الهامة مكاتب دائمة في واشنطن لتحقيق هذا الغرض .

أهم المشكلات السياسية :

تكمن قوة النظام السياسي الأمريكي أساسا في المرونة الفائقة التي تتمتع بها مؤسساته وهي مرونة تجعل هذه المؤسسات قادرة على الاستجابة بسرعة والتكيف مع التيارات التي تفرزها البنية الاقتصادية والاجتماعية للنظام ولذلك فلا مكان للتحولات الفجائية الكبرى .

لكن هذا لا يعني أن المجتمع الأمريكي لا يواجه مشكلات حادة فزعم كل ما يقال عن الليبرالية واشفاقية والأبواب المفتوحة للحراك الاجتماعي أمام الأفراد والفئات الاجتماعية فيه إلا أن حركة الحقوق المدنية في المجتمع كانت بطيئة وصادفها وما زالت تصادفها عقبات كثيرة . فالسود الذين يشكلون أكثر من ١٥٪ من السكان ما يزالون من أكثر فئات المجتمع تعرضا للقمرة والبطالة وانتشار المخدرات بل والجوع . ويواكب انتشار القمار المحافظ في المجتمع الأمريكي الآن تزايد وعى السود والفئات الاجتماعية الأخرى بحقوقهم وظهرت حديثا بعض القيادات القادرة على تعبئتهم واقناعهم بالتخلي عن السلبية والمشاركة في العملية السياسية . من أبرز هذه القيادات جيسي جاكسون القس الأسود الذي حقق نتائج طيبة في الانتخابات الأولية لمرسحي الحزب الديمقراطي للرئاسة عام ١٩٨٨ ولا شك أن وضع السود في المجتمع الأمريكي يمثل أحد العوامل المحددة لشكل الخريطة السياسية والحزبية في الولايات المتحدة خلال ربع القرن القادم .

وربما كانت الملاحظة اللافتة للنظر هي ضعف المشاركة السياسية للمواطن الأمريكي رغم أن المظهر الوحيد لهذه المشاركة يكاد يقتصر على الانتخابات إلا أن نسبة المشاركين فيها لا يتجاوز بالكاد ٥٠٪ ممن لهم حق التصويت ولذلك لا أحد يستطيع أن يتكهن بالذي يمكن أن يحدث في الولايات المتحدة إذا ما تحركت هذه الأغلبية الصامتة ، ولا يستطيع أحد أن يتنبأ بطبيعة الأحداث ، الجسم ، التي من شأنها أن تحرك هذه الأغلبية.

ويسيطر المزاج المحافظ على العقلية الأمريكية الآن فعلى الرغم من أن سياسات ريجان المتطرفة في القضايا الاجتماعية والاقتصادية كانت ، بعد فترة نجاح أولى ، قد بدأت تظهر آثارها الجانبية السلبية العديدة ومن بينها تدهور مستوى الخدمات الاجتماعية وخصوصاً في مجال التعليم والصحة ، وانتشار المخدرات بدرجة كبيرة ... الخ ، إلا أن هذا التيار سيستفيد ولا شك من التحولات الضخمة الجارية في المعسكر الاشتراكي الآن .

أهم الارتباطات الدولية :

الولايات المتحدة هي زعيمة المعسكر الغربي ، عضو مؤسس في الأمم المتحدة (وتتمتع فيها بمقعد دائم بمجلس الأمن) وعضو في المنظمات الدولية المتخصصة ، فيما عدا منظمة العمل الدولية واليونسكو التي انسحبت منها عام ١٩٨٤ ، وهي أيضاً عضو مؤسس بمنظمة حلف شمال الأطلس (الناتو) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة الدول الأمريكية .

المراجع

- 1 — NELSON, Michael. The presidency and the Publicit System, Washington D.C : Congressional Quartly Assoc. 1984.
- 2 — Wilson, Graham K. Interest Groups in the United Shtes London. Oxford. University Press, 1981.
- 3 — Meny, Yves : Politique Comparee. Les democratie : Etats-Unies, France, Grande-Bretagne, Italie R.F.A 2e ed. Montchrestein, Paris, 1988.

الفصل الثامن

النظم السياسية فى الدول الاسكندنافية

- ١ - ايسلندة
- ٢ - الدانمارك
- ٣ - السويد
- ٤ - فنلندة
- ٥ - النرويج

رجحان كافة السلطة التنفيذية واضحا في النظام الايسلندي حيث يمكن لرئيس الجمهورية أن يصدر مرسوما يحل البرلمان في أى وقت بناء على تصيحة الحكومة . وفى واقع الامر يتوقف أداء المؤسسات السياسية في ايسلندا على طبيعة العلاقة بين الأحزاب الأربعة الكبيرة والتي تفوز بها بأكثر من ٩٥٪ من المقاعد ، دون أن يتمكن أى منها من الحصول على أغلبية . فالصفقات الحزبية هي التي تحدد عادة مصير السلطتين التنفيذية والتشريعية معا .

السلطة التنفيذية :

ويتولاهما شكلا كلا من رئيس الجمهورية والحكومة . أما رئيس الجمهورية فينتخب بالاقتراع المباشر لمدة أربع سنوات . وهو الذى يعين رئيس الوزراء بعد استشارة مع زعماء الأحزاب عقب الانتخابات التشريعية . ويعين الوزراء بناء على اقتراح رئيس الوزراء . والواقع أن رئيس الجمهورية يمارس اختصاصاته كرئيس دولة من خلال رئيس الوزراء ولذلك يغلب على اختصاصاته الطابع الشرفى أما الإدارة الفعلية لدفة الحكم فتتركز فى يد رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة . ومع ذلك يمكن لرئيس الجمهورية أن يلعب دورا سياسيا هاما من خلال سلطاته الدستورية فى طرح أى قانون للاستفتاء العام ، وهى سلطة لم يستخدمها حتى الآن ، أو من خلال الدور الذى يلعبه عند اختيار رئيس الوزراء لأن عدم حصول أى حزب على أغلبية برلمانية ، وهو ما تكرر دوما طوال تاريخ الحياة البرلمانية منذ الاستقلال ، يمنحه دورا هاما عند تشكيل الحكومة الائتلافية .

السلطة التشريعية :

ويباشرها برلمان Althingi مكون من ثلاثة وستين عضوا ينتخبون بالاقتراع المباشر بنظام التمثيل النسبى للقوائم الحزبية كل أربع سنوات . وينقسم البرلمان فور اتمام الانتخابات التشريعية وفى أول جلسة الى غرفتين ، العليا : وتتكون من ثلث الأعضاء ، والسفلى : تتكون من الثلثين

الآخرين . ويمكن تشكيل كل من الغرفتين ثقل المجموعات البرلمانية المختلفة . والمقصود من هذا التنظيم تقسيم العمل بطريقة افضل حيث تتم مناقشة الميزانية والمسائل الخاصة بطرح الثقة والاستجابات ... الخ فى جلسة مشتركة للبرلمان بغرفتيه أما باقى المسائل فتوزع على الغرفتين لتسهيل العمل .

ويعتبر البرلمان الايسلندي Althingi مؤسسة سياسية غير تقليدية اذ تضرب بجذورها عميقا فى تاريخ ايسلندا ، حيث نشأت عام ١٩٣٠ كمؤسسة قائمة تمارس الوظائف التشريعية والقضائية معا ثم فقدت سلطتها التشريعية نهائيا عام ١٨٠٠ ثم أعيدت عام ١٨٤٥ كجمعية استشارية لملك الدانمارك ، ثم أعيدت اليها بعض السلطات التشريعية والمالية فى ظل دستور ١٨٧٤ ، وبدأت تباشر صلاحياتها كمؤسسة تشريعية حديثة بعد حصول ايسلندا على استقلالها .

السلطة القضائية :

ويباشرها الجهاز القضائى فى استقلال تام عن السلطتين التشريعية والتنفيذية وتعتبر المحكمة العليا Haestirettur Islands التى أنشئت عام ١٩٢٠ هى أعلى هيئة قضائية وتتكون من ثمانية قضاة يعينهم رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير العدل . ولهذه المحكمة صلاحية النظر فى مدى دستورية القوانين .

وجدير بالذكر أيضا أن النظام القضائى فى ايسلندا يتضمن محكمة خاصة هى محكمة الدولة العليا Landsdomur تختص بمحاكمة أعضاء الحكومة لكنها فى الواقع لم تدعى للانقضاء منذ انشائها فى عام ١٩٠٥ .

النظام الحزبى :

بدأت الحياة الحزبية فى التبلور بشكل واضح فى ايسلندا مع بداية القرن . وكانت قضية الاستقلال هى أهم محاور العمل الحزبى ، لكنها لم

تعد قضية أساسية بعد حصول أيسلندة على استقلالها الشكلي عام ١٩١٨ وأصبحت القضايا والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية هي أهم مجاور التمايز والخلافات بين الأحزاب مع وجود بعد خاص بالسياسة الخارجية يتعلق بملاق أيسلندة بمنظمة حلف شمال الأطلسي ووجود إحدى قواعد العسكرية على أراضيها في كيفلافيك .

ويسيطر على الحياة الحزبية في أيسلندة أربع أحزاب هي من اليمين إلى اليسار : حزب الاستقلال ، الحزب التقدمي ، الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، وحزب تحالف الشعب .

١ - حزب الاستقلال : IP

تأسس عام ١٩٢٩ بعد انصهار كل من حزب المحافظين وحزب الأحرار في إطار حركة يمينية هدفت إلى توحيد صفوف المعارضة لكل من الحزب التقدمي (الوسطي) والحزب الاشتراكي الديمقراطي (اليساري) . وأصبح هذا الحزب بعد عام ١٩٤٢ هو أكبر أحزاب أيسلندة على الإطلاق وكان هو العمود الفقري في جميع الائتلافات الحكومية التي تشكلت منذ ذلك الوقت وأصبح هو الحزب المرشح للحكم بشكل طبيعي . وقد حدثت انقسام في الحزب عام ١٩٨٠ حين قام نائب الحزب ومعه عدد من النواب بعقد صفقة لتشكيل حكومة ائتلافية مع حزب التقدم ، وحزب التحالف الشعبي . لكن هذه الأزمة لم تؤثر على الحزب كثيرا وحصل الحزب في انتخابات ١٩٨٣ على ٢٨٫٧٪ من الأصوات (٢٣ نائبا) لكنه هبط بشكل ملحوظ مرة أخرى عام ١٩٨٧ إذ لم يحصل الا على ٢٧٫٢٪ من الأصوات (١٨ نائبا) .

وقد تطورت سياسة الحزب بالتدريج من سياسة يمينية محافظة إلى سياسة أكثر برجماتية ويجسدها شعار « الليبرالية الاجتماعية » التي تقبل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وأن يكون لها دور في الرفاهة الاجتماعية من خلال التخطيط . أما على الصعيد الخارجي فيؤيد الحزب بقاء

أيسلندة في عضوية حلف الأطلسي ووجود القاعدة العسكرية في كيفلافيك .

٢ - الحزب التقدمي : PP

وهو في حقيقة الأمر حزب وسط نشأ كحزب فلاحى عام ١٩١٦ وكان له ارتباط عضوى بالحركة التعاونية التي شكلت ثقلا كبيرا في المناطق الريفية . وبرز في العشرينات وتمكن من الحصول على ما لا يقل عن ٢٥٪ من مجموع الأصوات بعد عام ١٩٢٣ .

ولذلك شكل أحد أهم الأحزاب وربما أهمها على الإطلاق خلال العشرينات والثلاثينات ولم يبق في المعارضة أكثر من خمس سنوات طوال الفترة من ١٩١٧ - ١٩٤٢ . ثم نضالته أهميته بعد ذلك وأصبح اشتراكه في الائتلافات الحكومية رهنا بالظروف . لكنه عاد وبرز في السنوات العشر الأخيرة بعد انفتاحه على الطبقة المتوسطة ككل . ويدور وزنه الانتخابي حول ٢٠٪ من أصوات الناخبين (١٤ - ١٥ نائب) .

ويحاول الحزب أن يدافع عن مصالح الفلاحين والثقافة التقليدية بصفة خاصة وعن مصالح الطبقة المتوسطة بصفة عامة ويدافع عن الاقتصاد المختلط الذي يجمع بين القطاع الخاص والقطاع العام والقطاع التعاوني . وعلى صعيد السياسة الخارجية يتفهم بقاء أيسلندة في عضوية حلف شمال الأطلسي ولكنه ينتقد التواجد العسكري في كيفلافيك ويطالب بإزالة القاعدة العسكرية منها .

٣ - الحزب الاشتراكي الديمقراطي : SDP

تأسس عام ١٩١٦ كجناح سياسى للحركة النقابية التي ارتبط بها ارتباطا عضويا حتى عام ١٩٤٢ . وقد غلب عليه الطابع اليساري والطبقي في البداية ثم اتخذ منحى اصلاحيا بعد ذلك . وبعد صعود تدريجي مكنه من الحصول عام ١٩٣٤ على ٢٠٪ من مجموع الأصوات تضائل وزنه بعد

ذلك على عكس الحال بالنسبة للتيار الاشتراكي الديمقراطي في دول الشمال الأوروبي . وأصبح لا يمثل أكثر من ١٤ - ١٦٪ من مجموع أصوات الناخبين . ويتميز هذا الحزب بتغير وتنوع تحالفاته من مرحلة لأخرى وإيضاً باختلاف نتائجه في الانتخابات وتقلبها بشكل واضح (٩١٪ عام ١٩٧٤ - ٢٢٪ عام ١٩٧٨ ، ١٥٢٪ عام ١٩٨٧) .

وقد حاول الحزب في السنوات الأخيرة تبني سياسة جديدة حول قضايا تهم المواطنين بشكل خاص مثل مكافحة التضخم والبحث عن طرق مختلفة للمشاركة السياسية لكن مشكلته تكمن في عجزه عن إرضاء ناخبين الوسط واليسار معا . أما سياسته الخارجية فتقوم على تأييد عضوية إسبانيا في الناتو وبقاء القواعد العسكرية فيها رغم انتقاد شباب الحزب لهذه السياسة .

٤ - حزب تحالف الشعب P.A :

وهو على يسار الحزب الاشتراكي الديمقراطي وتكون من عدد من التيارات المنسقة على الحزبين الشيوعي والاشتراكي الديمقراطي . وأعاد تنظيم نفسه عام ١٩٦٨ وطرح نفسه كحزب اشتراكي يؤمن بالديمقراطية ويطمح في إقامة مجتمع اشتراكي من خلال العمل البرلماني والاختيار الديمقراطي للشعب . يطالب بالملكية العامة لأهم وسائل الإنتاج ولكنه يرفض صراحة النموذج السوفيتي والتخطيط المركزي القسري . والواقع أن الحزب يضم جماعات متباينة الأفكار من شيوعيين واشتراكيين ديمقراطيين وخضر ... الخ . شارك الحزب في الائتلافات الحاكمة في ١٩٧١ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠/١٩٨٣ ، وتراوح قوة الحزب الانتخابية عادة بين ١٧ - ٢٢٪ . لكنه حصل في الانتخابات الأخيرة عام ١٩٨٧ على ١٣٣٪ فقط .

٥ - الأحزاب الصغيرة :

توجد في إسبانيا أحزاب صغيرة أخرى كثيرة . إذ لا توجد قيود تذكر

على تشكيل الأحزاب . ويكفي لأي حزب يريد التقدم بقائمة انتخابية حوض الانتخابات أن يحصل على توقيعات تتراوح بين ٥٠ - ٢٠٠ ناخب . لكن أقلية من الأحزاب التي تمكنت من الوصول إلى البرلمان . من بين هذه الأحزاب يمكن أن نذكر هنا قائمة المرأة (أو تحالف المرأة) وهو حزب يركز على قضايا المرأة وحصل في انتخابات ١٩٨٧ على ١٠٪ من الأصوات (٦ مقاعد) مقابل ٥٣٪ وثلاث مقاعد في انتخابات ١٩٨٣ . وحزب المواطنين وهو حزب خاض الانتخابات لأول مرة عام ١٩٨٧ وحصل على ١٠٠٪ من الأصوات (٧ مقاعد) .

جماعات المصالح :

وأهمها اتحاد العمال A.S.I واتحاد الموظفين V.S.I ويلعب هذان الاتحادان دوراً هاماً في النظام السياسي ويمارسا دورهما الآن بشكل مستقل . وكان اتحاد العمال قبل عام ١٩٤٢ مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بالحزب الاشتراكي الديمقراطي . أما اتحاد الموظفين وغرفة التجارة فلهما برنامجهما السياسي والاقتصادي الخاص المستقل وإن كان يتشابه إلى حد كبير مع برنامج حزب الاستقلال .

أهم المشكلات السياسية :

حققت إسبانيا نمواً اقتصادياً كبيراً في الحقبة الماضية لكن هذا النمو اقترن بنسبة مرتفعة جداً من التضخم . وقد بلغت نسبة هذا التضخم عام ١٩٨٣ : ١٠٠٪ . وتعتبر مكافحة التضخم مع المحافظة على مستوى المعيشة والاهتمام بالبيئة ومكافحة التلوث أهم المشكلات التي تواجه الأحزاب السياسية حالياً .

أهم الارتباطات الدولية :

إسبانيا عضو في كل من : الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة المرتبطة بها ، منظمة حلف شمال الأطلسي ، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ، مجلس دول الشمال الأوروبي ، المجلس الأوروبي .

المراجع

- 1 - Grimsson, O.R. "Iceland : A Multilevel Coalition System". In Brown and Dreijman's (eds) : Governments Coalitions in western Democracies, Longman, New York, 1982.
- 2 - Wistl, Folmer (ed). Nordic Democracy. Copenhagen : Det danske Selskab, 1981.

٢ - الدانمارك

لمحة عامة :

يعتبر النظام السياسي الدانماركي واحدا من أقدم الملكيات الدستورية في أوروبا . فعلم الدانمارك الذي ترفعه حاليا هو نفس العلم المستخدم منذ عام ١٢١٩ وبعض مؤسساتها السياسية الحالية ترجع أصولها الى دستور يونيو ١٦٦٥ . وقد تطور النظام السياسي بشكل سلمي ومتدرج وتحول الى نظام ديمقراطي برلماني كامل اعتبارا من ١٩٠١ ، ومن ثم فهو نظام يعكس قدرا كبيرا من الاستمرارية التاريخية والمؤسسية التي يجسدها دستورها المعمول به حاليا والصادر عام ١٩٥٣ .

ومن أهم السمات التي تميز الحياة السياسية في الدانمارك خصوصية وتنوع وثراء الأفكار السياسية والتي يتداخل فيها القديم مع الجديد بطريقة تجعلها في حالة تطور دائم يتجاوز الأطروحات الأيديولوجية ويتجه بها نحو البرامج والسياسات العملية . وكانت إحدى النتائج الأساسية التي ترقبت على هذه السمة هو عجز أي حزب سياسي أن يحصل منفردا على أغلبية برلمانية منذ بداية القرن والاتجاه المتزايد نحو التفتت لا الاندماج السياسي . وبعد أن كان النظام الحزبي يركز على قاعدة مستقرة من أربعة أو خمسة أحزاب دخل مرحلة جديدة بعد عام ١٩٧٣ وأصبحت عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان لا تقل عن عشرة أحزاب مع حصول أكبرها على نسبة لا تتجاوز ٣٠٪ من اجمالي المقاعد . لكن رغم الصعوبات المتزايدة التي تواجه عملية تشكيل الحكومة أو طريقة بناء الأغلبية البرلمانية ، إلا أن التقاليد المدنية للمجتمع الدانماركي مكنته من التعامل والتكيف الإيجابي مع هذا الوضع .

ويتميز النظام الانتخابي في الدانمارك كذلك بشدة تعقيد ومحاولة الاقتراب قدر الامكان من تحقيق أصدق صورة ممكنة للتمثيل النسبي ، مع

منح الأحزاب والناخبين خيارات متعددة عند الترشيح وعند التصويت أيضا .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن جزر الفارو التابعة للدانمارك تتمتع بحكم ذاتي منذ عام ١٩٤٨ ولها برلمان خاص Ljgtingid وحكومة Landsstyrid من أربعة أعضاء مسئولة أمامه . ولكن السياسة الخارجية والتعليم والقانون المدني والجنائي والشئون الاجتماعية والدينية هي من اختصاص السلطات المركزية ويمثل جزر الفارو في البرلمان الدانماركي Folketing بعضوين . أما جرينلاند فقد حصلت على استقلالها الذاتي في عام ١٩٧٩ وتتمتع بمؤسسات سياسية تشبه بمؤسسات جزر الفارو ويمثلها في برلمان الدانمارك عضوين أيضا . وكانت جرينلاند قد قررت في أول فبراير ١٩٨٢ الانسحاب من السوق الأوروبية المشتركة وأصبح هذا الانسحاب ساريا اعتبارا من ١٩٨٥ . ولم يؤثر هذا الانسحاب بالطبع على وضع الدانمارك داخل الجماعة الأوروبية .

العلاقة بين السلطات :

من الناحية الدستورية البحتة ينفرد الملك (أو الملكة) بالسلطة التنفيذية ويتقاسم السلطة التشريعية مع البرلمان . لكن من الناحية العملية يمارس السلطة التنفيذية مجلس وزراء مسئول أمام البرلمان . وتتداخل السلطتين التنفيذية والتشريعية تداخلا عضويا شأنها في ذلك شأن النظم البرلمانية الأخرى . أما القضاء فهو مستقل عن السلطتين .

أولا - السلطة التنفيذية :

يختص الملك (الملكة) بتعيين رئيس وأعضاء الحكومة ويرأس مجلس الدولة الذي يقر التشريعات الصادرة عن البرلمان . وفيما عدا ذلك يمارس وظائف وصلاحيات شكلية وذات طابع احتفالي كرمز للدولة وتجسيد لوحدها .

ويعين الملك في منصب رئيس الوزراء أحد زعماء الأحزاب القادرين

على تشكيل حكومة تحظى بثقة الأغلبية البرلمانية . ويعين الوزراء بناء على ترشيح رئيس الوزراء الذي يختارهم عادة من بين النواب أصحاب المواقع القيادية في حزبه أو الأحزاب المتحالفة معه والوزارة مسئولة أمام البرلمان ، ولا تستطيع الاستمرار في الحكم بدون ثقة البرلمان . ولكن نظرا للتركيبة الحزبية الخاصة للبرلمان الدانماركي تعددت صيغة الحكم من فترة لأخرى : فهي أحيانا حكومة ائتلافية تشكل اقلية أو أغلبية برلمانية وأحيانا حكومة اقلية حزبية غير ائتلافية ، وبالتالي تعتمد إما على أغلبية برلمانية دائمة أو أغلبية متحركة وفقا لطبيعة التشريعات المقترحة .

ثانيا - السلطة التشريعية :

ويباشرها برلمان يتكون من مجلس واحد Folketing مكون من ١٧٩ عضوا : اثنان منهم يمثلان جزر الفارو واثنان آخران يمثلان جزر جرينلاند . وينتخبون بالاقتراع المباشر وبنظام التمثيل النسبي لمدة أربع سنوات . لكن السمة الخاصة بالنظام الحزبي في الدانمارك تؤدي إلى تكرار الانتخابات التشريعية تقريبا كل عامين بحيث أصبح مثل هذا الاجراء يكاد يكون تقاييدا الآن . وتلعب المجموعات البرلمانية للأحزاب دورا رئيسيا في قيادة العمل التشريعي وتجتمع بطريقة شبه يومية ويزداد دورها عندما تكون الحكومة القائمة حكومة اقلية تعتمد على أغلبية متحركة تتغير بحسب طبيعة مشروعات القوانين المقترحة .

وجدير بالذكر أنه يتعين اللجوء إلى الاستفتاء في حالات كثيرة لا يكفي فيها بموافقة البرلمان من ذلك : تعديل الدستور ، والمعاهدات التي تمس سيادة الدولة وتكاملها الاقليمي وبعض الجوانب المتعلقة بممارسة حق الانتخاب . وفي جميع الأحوال يتعين اللجوء إلى الاستفتاء إذا طلب ذلك ثلث أعضاء البرلمان بالنسبة لأي مشروع معروض على البرلمان ويرفض المشروع إذا رفضته أغلبية تمثل على الأقل ٣٠٪ من مجموع الناخبين .

ثالثا - السلطة القضائية :

وببشرها نظام قضائي يمارس دوره في استقلال تام عن السلطتين التشريعية والتنفيذية . ومن الجدير بالذكر أن المحاكم في النظام القضائي الدانماركي تملك صلاحية النظر في مدى دستورية القوانين إذا ما طلب منها ذلك . ولكن لوحظ أنها حكمت بالدستورية في جميع القضايا العشر التي أحيلت إليها منذ بداية القرن . كذلك تملك المحاكم صلاحيات خاصة للنظر في الطعون المتعلقة بالقرارات الإدارية ، لكن يتعين على المدعى إثبات وجود شوائب أو اعتبارات خارجية تسببت في صدور القرار المطعون في صحته .

وفي جميع الأحوال يستطيع المواطن الدانماركي أن يلجأ إلى المحقق البرلماني Ombudsmand ، الذي يعينه البرلمان لفحص وتحقيق شكاوى المواطنين في مواجهة الإدارة . وتحظى قراراته في الواقع بالاحترام من جانب الجهاز الإداري بكافة مستوياته .

نظام الحزبي وأهم القوى السياسية :

خرجت الأحزاب السياسية في الدانمارك إلى حيز الوجود في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . فقام الحزب الليبرالي كحركة معارضة ضد السياسة المحافظة التي انتهجتها طبقة كبار الملاك . ثم نظمت هذه الطبقة صفوفها في إطار حزب محافظ . ومع ظهور الأفكار الراديكالية تم الاشتراكية انسلخ التيار الراديكالي عن الحزب الليبرالي ويشكل حزبه الخاص ، ثم أسس التيار الاشتراكي حزبه أيضا . وسيطرت هذه الأحزاب الأربعة على الحياة السياسية في الدانمارك من خلال سيطرتها على البرلمان (وعلى السلطة التنفيذية بالتالي) حتى عام ١٩٧٣ ، رغم الانشقاقات ورغم ظهور أحزاب وتيارات جديدة . وكانت انتخابات عام ١٩٧٣ بمثابة مؤشر لانتهاج سيطرة الأحزاب الأربعة القديمة وحصول التيارات والقوى الجديدة أو

المنشقة على نسبة متزايدة من مقاعد البرلمان إلى درجة أنه أصبح من الصعوبة تشكيل حكومة تحظى بأغلبية برلمانية على أسس ثابتة ودائمة .

فيما يلي نبذة مختصرة عن أهم هذه الأحزاب والتيارات :

١ - الحزب الاشتراكي الديمقراطي SD :

تأسس عام ١٨٧١ مستلهما المبادئ والنظرية الماركسية . وركز في سنواته الأولى على بناء وتنظيم الحركة العمالية ثم تحول إلى حزب جماهيري ودخل البرلمان لأول مرة عام ١٨٨٤ وغلب عليه الطابع الاصلاحي والبراجماتي ، وأصبح منذ عام ١٩٢٤ وحتى الآن أكبر الأحزاب تمثيلا في البرلمان . ومنذ الحرب العالمية الثانية وحتى ١٩٨٦ بلغت نسبة الفترة التي شارك فيها الحزب في الحكم ٦٧٪ . وما زال الحزب يشكل أقوى مجموعة برلمانية حتى الآن رغم تآكل وزنه النسبي (٥٦ نائباً في انتخابات ١٩٨٤ مقابل ٥٩ في انتخابات ١٩٨١ ، ٦٨ في انتخابات ١٩٧٦) .

ويعكس البرنامج الحالي للحزب مجموعة من التوجهات تدور حول

ما يلي :

داخليا : دعم الحريات الفردية وحرية التنظيم والتجمع والسيطرة على صنع القرار الاقتصادي من خلال حكومة منتخبة ديمقراطيا مع رقابة الدولة ، ديمقراطيا ، على السياسات الاستثمارية ، ومشاركة العمال في الإدارة . كما يطالب الحزب بهيمنة الدولة على قطاع الخدمات الاجتماعية والصحية والرقابة الفعالة على الصناعة الدوائية وعلى الصيدليات . ويعمل الحزب على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال الضرائب التصاعدية وخصوصا على الملكية العقارية والأراضي والدخول الرأسمالية والتركات . وعلى صعيد السياسة الخارجية : يطالب الحزب بدعم الأمم المتحدة وتحقيق مزيد من التعاون بين الدول الاسكندنافية . أما تأييده للجماعة الأوروبية فتشوبه الكثير من المحاذير . وقد عارض الحزب في عام ١٩٨٥ مجموعة الاجراءات الرامية إلى زيادة سلطة البرلمان الأوروبي وتضييق نطاق استخدام الفيتو بالنسبة

بدول الجماعة ويرى أن حرية القرار الدائم تاركنى مطلوبة من أجل بلورة سياسة فعالة للمحافظة على البيئة . أما بالنسبة لموقفه من حلف شمال الأطلسي فيطالب بأن يلعب الحلف دورا أفضل لتحقيق الاستقرار الدول اعترض على نشر صواريخ بيرشينج وكروز وشكل أغلبية معارضة لرفض اعتماد النفقات اللازمة لبناء قواعدها .

٢ - حزب الشعب المحافظ : KP

تأسس عام ١٨٧٦ للمحافظة على مصالح الفئات التي كانت تهيمن في ذلك الوقت على مجلس الشيوخ Landstinget في مواجهة صعود الفئات الاجتماعية الأخرى التي حاول حزب الأحرار تنظيمها ومثلت الأغلبية في مجلس النواب . وقد حمل الحزب في ذلك الوقت اسم « مجموعة اليمين الموحد » والتي فقدت دورها منذ عام ١٩٠١ (بعد اقرار مبدأ مسؤولية الحكومة أمام مجلس النواب) ثم انضم ما تبقى منها الى جناح محافظ من الليبراليين ليشكلوا مع حزب الشعب المحافظ في ديسمبر ١٩١٥ وأصبح له بعض الدور في النظام السياسي بعد قبوله للأصلاحات الدستورية والضريبة التي اقترحها الليبراليون . وقد بلغت نسبة المدة التي شارك فيها في الحكم في الفترة من ١٩٤٦ - ١٩٨٦ حوالي ٢٥٪ ولكن دون أن يكون له الدور القيادي ، حيث ظلت المبادرة على جبهة اليمين في يد الليبراليين . وقد حقق حزب الشعب المحافظ مفاجأة في انتخابات ١٩٨٤ حين حصل على ٤٢ مقعدا (مقابل ٢٥ مقعدا فقط في عام ١٩٨١) . وهكذا بدأ يعود الى موقع القمة ويسك بزمام المبادرة والقيادة على جبهة اليمين .

والواقع أن حزب الشعب المحافظ قد أصبح ، بسبب آلية الحركة الاجتماعية في الدانمارك ، أكثر قربا من أحزاب الوسط مع احتفاظه في الوقت نفسه ببعض العلامات المميزة . ويركز في سياساته الداخلية على قضية إمكانية التضخم مع تخفيض الضرائب وتبسيطها واتباع سياسة استثنائية واقتصادية تمكن جميع الفئات من الادخار والملكية . أما على الصعيد

السياسات الخارجية فيعتبر الحزب أشد الأحزاب تأييدا لحلف شمال الأطلسي وللوحدة الأوروبية ويؤكد على أن السوق المشتركة أفادت رجال الصناعة والفلاحين والمهنيين ، فضلا عن أنها أداة أساسية لتحقيق الأمن الأوروبي . من ثم أمن الدانمارك . كذلك يعتبر حزب الشعب المحافظ من أشد الأحزاب تحمسا لزيادة النفقات العسكرية والدفاعية .

٢ - الليبراليون : V

تأسس عام ١٨٧٠ وهو أول حزب منظم في تاريخ الدانمارك . وقاد معارك من أجل الديمقراطية ضد الملك وضد كبار الملاك ولعب دورا أساسيا في ارساء دعائم النظام البرلماني . ثم تضاءل دوره مع ظهور أحزاب جديدة أكثر راديكالية ، ولكنه استمر كأحد القوى الرئيسية في الحياة السياسية . وشارك بعد الحرب الثانية في ستة حكومات بشكل بعضها منفردا كحكومات أقلية وبعضها الآخر مع المحافظين أو مع الراديكاليين الليبراليين أو حتى مع الاشتراكيين الديمقراطيين . ويركز الحزب في سياساته على الحريات الفردية وعلى قضايا التعليم والثقافة والدين ومن أشد المدافعين عن حرية الاعتقاد بالنسبة للأقليات . أما على الصعيد الاقتصادي فهو من أنصار اقتصاديات السوق ودعم النظام الخاص ومع حرية التجارة الدولية . ويعمل الحزب على إضعاف دور النقابات العمالية التي يرى فيها عائقا يكبل قدرة الاقتصاد الوطني على المنافسة . أما على الصعيد الخارجي فيعتبر الحزب من أشد المدافعين عن الأمم المتحدة والمطالبين بتقوية دورها في النظام الدولي ، وزيادة المساعدة للدول الفقيرة مع ربطها بحرية التجارة الدولية .

وقد تميزت قوة الحزب الانتخابية بالثبات النسبي خلال السنوات العشرين الماضية حصل فيها الحزب على حوالي ٢٢ مقعدا في كافة الانتخابات التشريعية التي جرت أثناءها ، وذلك فيما عدا انتخابات عام ١٩٧٥ التي حصل الليبراليون فيها على خمسة وأربعين مقعدا .

٤ - حزب الشعب الاشتراكي SF

أسسه Aksel Larsen عام ١٩٥٦ بعد طرده من زعامة الحزب الشيوعي بسبب خروجه على الخط السوفيتي ومطالبته بنمط ديمقراطي للاشتراكية ويمارض الحزب الاشتراكية الدولة في نفس الوقت الذي يمارض فيه الرأسمالية وي طرح حولا اشتراكية للمشكلات الدانماركية. يقوم على تفجير الطاقات الخلاقة للطبقة العاملة في مجتمع لامركزي الملكية فيه مشتركة والإدارة ذاتية . وقد تصاعد دور هذا الحزب في النظام السياسي وأصبح بشكل قوة انتخابية لا يستهان بها بعد أن حصل في انتخابات ١٩٨١ ، ١٩٨٤ على ٢١ مقعدا .

٥ - الليبراليون الراديكاليون RV

وهو حزب منشق عن الحزب الليبرالي وتأسس عام ١٩٥٥ . وترجع أهمية هذا الحزب الى أنه كان وما يزال يمثل نقطة ارتكاز بين اليمين واليسار في الدانمارك . لكن قوة الحزب الانتخابية متذبذبة : ٣٠ مقعد (١٩٧٣) ، ٦ (١٩٧٧) ، ١٠ (١٩٨٤) .

٦ - الأحزاب والتيارات الأخرى :

من أكثر الأحزاب إثارة في النظام الدانماركي حزب التقدم FP الذي أسسه عام ١٩٧٢ أحد المحامين المتخصصين في الضرائب وركز برنامجه على إلغاء الضرائب على الدخل وإصلاح النظام الإداري بإحلال العمالة المنتجة محل العمالة البيروقراطية وخفض عدد نواب البرلمان من ١٧٩ عضو الى ٤٠ عضوا فقط وإلغاء التمثيل الدبلوماسي الخارجي والنفقات العسكرية . وحصل الحزب في أول انتخابات يخوضها على ٢٨ مقعد وحافظ على ثقته كمجموعة برلمانية هامة حتى عام ١٩٨١ (١٦ مقعد) ولكنه بدأ ينهار مع انتخابات عام ١٩٨٤ (٦ مقاعد فقط) . وقد أدين زعيمه بتهمة التهرب من الضرائب بعد محاكمة استمرت ثمان سنوات !!

وهناك أيضا حزب الوسط الديمقراطي CD وهو انشقاق عن

الاشتراكيين الديمقراطيون ويطمح أن يصبح هو الحزب المهيمن عن الطبقة الوسطى . ويتسم بالتذبذب الكبير في قوته الانتخابية وقد حصل في انتخابات ١٩٨٤ على ثمان مقاعد مقابل ١٤ (١٩٧٣) ، ٤٠ (١٩٧٥) ، ١٥٠ (١٩٨١) . وحزب الشعب المسيحي KrF الذي تأسس عام ١٩٧٠ ويركز على القضايا الأخلاقية والمشكلات العائلية وتراوحت كتلته البرلمانية بين ٤ - ٧ مقعد . وحصل في انتخابات ١٩٨٤ على خمس مقاعد . وحزب اليسار الاشتراكي VS وهو حزب نوري متطرف منشق عن حزب الشعب الاشتراكي وتغلب عليه الرومانسية . ولكنه استطاع خلال السنوات العشر الأخيرة أن يحافظ على وجوده كمجموعة برلمانية تتراوح بين ٤ - ٦ أعضاء .

النظام الانتخابي :

يعتبر النظام الانتخابي في الدانمارك من أعقد النظم الانتخابية في العالم . وتتراوح المقاعد المخصصة لكل دائرة من ٢ - ١٥ مقعد . ويسمح للأحزاب بالتقدم بثلاث قوائم مختلفة من المرشحين وأن يجمعوا بين هذه القوائم في تشكيلات متعددة يمكن أن تختلف من دائرة لأخرى . كما يسمح للناخب بعدد كبير من الاختيارات .

وبعد التصويت ، يتم شغل المقاعد على مرحلتين في مرحلة أولى يتم شغل ١٣٤ مقعدا في كل الدوائر وفقا لنظام حسابي شديد التعقيد على مستوى كل دائرة على حدة . أما المقاعد الخمسة والأربعون المتبقية فتوزع أخذا في الاعتبار نتائج الانتخابات على المستوى القومي ككل . ويتعين حصول الحزب على ٢٪ على الأقل من الأصوات ليمثل في البرلمان . ولا توجد انتخابات تكميلية حيث يحل المرشح من نفس الحزب الذي حصل على المرتبة التالية من حيث الأصوات محل العضو الذي خلت دائرته .

المراجع

- 1 — Cerny, Karl (ed) : Scandinavia at the Polls : Recent Trends in Danemark, Norway and Sweden, Washington D.C American Enterprise Institute, 1977.
- 2 — Fitzmaurice, John. Politics in Danemark. London : C. Hurst & Co., 1981.
- 3 — Delury, George (ed) World Encyclopedia of Political Systems & Parties. 2nd ed. Vol. 1, Facts on File, New York, 1988. PP. 287-288.

أهم المشكلات السياسية :
تعتبر الدانمارك واحدة من أكثر الدول الأوروبية رفاهية وتحقيقاً لمعدلات زيادة سنوية عالية في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي رغم ارتفاع الضرائب (٤٦٢٪) . لكن تطور النظام السياسي يتجه نحو مزيد من الاستقطاب بين اليمين واليسار مع مزيد من التفتت داخل صفوف كل منهما ، وهو ما يجعل عملية تشكيل الحكومة مسألة صعبة وتجه نحو مزيد من التعقيد : وإذا كانت ثقل التقاليد المدنية والسياسية رفيعة المستوى في الدانمارك قد مكنت هذا النظام التعددي المتميز من العمل بصورة مرضية حتى الآن . إلا أن قدرته على الاستمرار سوف تتوقف في المستقبل على قدرة فصائله ، يميناً أو يساراً أو وسطاً ، على عقد تحالفات على أسس وقواعد واضحة تضمن للنظام بعض الاستقرار . قد يستلزم الأمر تعديل النظام الانتخابي أيضاً .

أهم الارتباطات الدولية :

الدانمارك عضو بعدد من المنظمات التي تربطها ببقية الدول الاسكندنافية والتي لا صيغة اقتصادية وثقافية لها ، وعضو مؤسس في حلف شمال الأطلسي (١٩٤٩) وعضو بالجماعة الاقتصادية الأوروبية منذ (١٩٧٢) .

٣ - السويد

لمحة عامة :

النظام السياسي السويدي هو نظام ملكي دستوري برلماني .
ولأسباب تاريخية عديدة تأخرت الإصلاحات السياسية في السويد . فحتى
بداية القرن العشرين تركزت السلطات السياسية في يد الملك وفقا
للترتيبات الدستورية المعمول بها منذ ١٨٠٩ . ولم يعترف بمسئولية
الوزارة أمام البرلمان الا بعد ١٩١٧ كما لم يؤخذ بنظام الاقتراع العام
المباشر في الانتخابات التشريعية الا في عام ١٩٢١ . أما الإصلاحات
الدستورية لعام ١٩٧٤ فقد قلصت دور الملك تماما في الحياة السياسية .

وقد اتسم النظام السياسي في السويد بقدر كبير من الاستقرار منذ
الثلاثينات وحتى الآن نتيجة سيطرة الحزب الاشتراكي الديمقراطي وتمكنه
من تشكيل حكومة أغلبية خلال معظم هذه الفترة . فقد تولى هذا الحزب
مقاليد السلطة دون انقطاع خلال الفترة ١٩٣٢ - ١٩٧٦ . ولم يعتمد عن
السلطة الا خلال الفترة ٧٦ - ١٩٨٢ فقط تشكلت خلالها عدة حكومات
أقلية غير اشتراكية . ثم عاد بعد ١٩٨٢ بحكومة أغلبية اشتراكية . ولهذا
صاغت الأيديولوجية الاشتراكية الديمقراطية حياة السويد ومؤسساتها
السياسية أكثر مما صاغها أي شيء آخر .

كذلك فان أحد المميزات الرئيسية للنظام السياسي السويدي تتمثل
في إرسائه تقاليد للعمل التشريعي تتسم بالدقة والديمقراطية الحقة . إذ
تسند عملية إعداد مشروعات القوانين الهامة الى لجنة خاصة تضم نوابا
ينتمون الى الحكومة والمعارضة معا وخبراء مستقلين وموظفين عموميين وأحيانا
ممثلين عن جماعات المصالح المعنية بالتشريع المقترح . وعادة ما يستغرق

عملها من سنتين الى ثلاث سنوات ثم يطبع تقريرها ويوزع على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية للتعليق عليه . ويرفق ملخص للتقرير النهائي يكون بمثابة ورقة خلفية لمشروع القانون حين عرضه على البرلمان .

العلاقة بين السلطات :

تقوم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام السويدي شأنها في ذلك شأن أي نظام برلماني آخر ، على أساس التعاون والتداخل . فالحكومة مسئولة أمام البرلمان . ولكن رئيس الوزراء يصبح محور النظام السياسي والشخصية المهيمنة حين يتمتع بأغلبية برلمانية مريحة . وفي الوقت نفسه تبدو كفة السلطة التشريعية هي الأرجح في حالات كثيرة مثل تعيين رئيس الوزراء وأعضائه وأيضا عند تعديل الدستور . . . الخ . أما السلطة القضائية فتباشر مهامها في استقلال تام عن السلطتين التشريعية والتنفيذية .

السلطة التنفيذية :

لا يتمتع الملك بأي سلطات تنفيذية . وتتركز هذه السلطات في يد رئيس الوزراء الذي يعينه رئيس البرلمان ، وليس الملك كما هو متبع في النظم الملكية الدستورية . ويختار رئيس الوزراء أعضاء حكومته من بين نواب البرلمان عادة . وفي حالة عدم حصول أي حزب على أغلبية برلمانية يقترح رئيس البرلمان ، بعد التشاور مع نوابه ومع رؤساء المجموعات البرلمانية الممثلين للأحزاب ، رئيسا للوزراء يصوت عليه البرلمان . وليس من غير المألوف تشكيل حكومات أقلية في السويد . فقد كان هذا هو الوضع الغالب في الفترة من ١٩٢٠ - ١٩٣٢ وأيضا في الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٢ .

السلطة التشريعية :

ويباشرها برلمان من مجلس واحد Riksdag مكون من ٣٤٩ عضوا

ينتخبون لمدة ثلاث سنوات . ويلاحظ أن عدد نواب البرلمان كان ٣٥٠ عضوا لكن التجربة البرلمانية خلال الدورة ٧٠ - ١٩٧٣ ، ٧٣ - ١٩٧٦ أدت الى انقسام البرلمان الى كتلتين متساويتين تماما واحدة اشتراكية والاخرى غير اشتراكية مما فرض ضرورة تعديل عدد نواب البرلمان .

وينتخب النواب بالاقتراع المباشر على أساس نظام التمثيل النسبي للقوائم الحزبية وجدير بالذكر أن عدد المقاعد التي توزع على الدوائر الانتخابية يبلغ ٣١٠ مقعد فقط أما المقاعد المتبقية وعددها ٢٩ مقعدا فتوزع على الأحزاب المختلفة وفقا لنظام مقعد يطلق عليه اسم نظام St Lague الذي يهدف الى المطابقة قدر الامكان بين نسبة الأصوات التي تحصل عليها الأحزاب في الانتخابات ونسبة المقاعد المخصصة لها في البرلمان .

وفي أول جلسة للبرلمان يتم انتخاب الرئيس وثلاث نواب له بعد التشاور بين ممثلي الأحزاب ومنهم جميعا يتشكل مجلس رئاسة البرلمان الذي يلعب دورا هاما وخاصة فيما يتعلق بتعيين رئيس الوزراء .

وفي حالة قيام الحكومة بحل البرلمان ، فإن البرلمان المنتخب الجديد يكمل فقط المدة المتبقية لكي ينهي البرلمان القديم فترة الثلاث سنوات المحددة له . ويتمين أن تجرى الانتخابات التشريعية بشكل منتظم وفي مواعيد محددة سلفا كل ثلاث سنوات .

ولتعديل الدستور يتعين التصويت على مشروع التعديل مرتين في البرلمان تفصل بينهما انتخابات تشريعية جديدة . ويمكن لثلث النواب بعد التصويت الأول المؤيد لمشروع التعديل ، اقتراح طرح مشروع التعديل للاستفتاء العام . وجدير بالذكر أن النظام السياسي السويدي يجيز للبرلمان أيضا سن قوانين خاصة تنطوي على ضرورة الرجوع الى المواطنين لاقرار موضوعات معينة من خلال الاستفتاء .

السلطة القضائية :

تمارس السلطة القضائية وظائفها في استقلال تام عن السلطتين التشريعية والتنفيذية . ويتضمن النظام القضائي في السويد نظامين فرعيين الأول خاص بالمسائل المدنية والجنائية وتقف على رأسه محكمة عليا والثاني خاص بالمسائل الإدارية وكل ما يصدر عن الحكومة والأجهزة التنفيذية من قوانين وقرارات وتقف على رأسه محكمة إدارية عليا . وتعين الحكومة قضاة حياتين المحكمين وتكفل لهم كافة الضمانات التي تمكنهم من أداء واجباتهم في استقلال كامل .

ومن الجدير بالذكر أن تعديلا دستوريا دخل حيز التنفيذ عام ١٩٧٩ قضى بعدم نفاذ ما تسنه السلطات التشريعية والتنفيذية من قوانين وقرارات إذا كانت تنطوي على فساد واضح بالدستور .

النظام الحزبي :

لا توجد قيود قانونية على تشكيل الأحزاب في السويد ، وتقدم الحكومة السويدية إعانات في صيغ متعددة للأحزاب لأنها ترى فيها أداة مهمة جدا لنجاح وتدعيم الديمقراطية . ويتمتع حصول أي حزب على ٤٪ من الأصوات على الأقل من المستوى القومي أو ١٢٪ على مستوى الدائرة لضمان تمثيله في البرلمان .

وقد سيطر على الحياة الحزبية في السويد حتى الحرب العالمية الأولى حزبا المحافظين والأحرار . وادى الأخذ بنظام التمثيل النسبي عام ١٩٠٩ إلى تمكين الفلاحين من إقامة حزب خاص بهم للدفاع عن مصالحهم كما برز نجم التيار الاشتراكي الديمقراطي . ومع منتصف الثلاثينات استقرت الحياة الحزبية حول خمسة أحزاب أو تيارات رئيسية هم من اليسار إلى اليمين على التوالي : الشيوعيون - الاشتراكيون الديمقراطيون - المزارعون (الوسط) - الأحرار والمحافظين . وفيما يلي نبذة مختصرة عن هذه الأحزاب مرتبة حسب أهميتها .

١ - الحزب الاشتراكي الديمقراطي SAP :

تأسس عام ١٨٨٩ وكان أقرب إلى الاتجاه الليبرالي ولكنه تبنى بعد ١٨٩٧ برنامجا ماركسيا مستوحى من برنامج الحزب الاشتراكي الألماني ثم بدأ يتخلى تدريجيا عن المضمون الماركسي وخصوصا بعد الحرب العالمية الأولى . وقد حكمت عليه المواقف التكتيكية تأييد الاتجاه الليبرالي والتحالف معه لتحديث النظام السويدي والارتقاء بالنظام البرلماني . وشق الحزب تدريجيا طريقه نحو القمة ففاز في الحرب العالمية الأولى كان يمثل ثلث القاعدة الانتخابية وأصبح مع بداية الثلاثينات أكبر أحزاب السويد قاطبة وحصل وحده على الأغلبية البرلمانية عام ١٩٤٠ .

ولم يتأثر الحزب بانشقاق بعض التيارات الراديكالية داخله . ورغم أنه واجه بعض انعكسات كان أقسامها عام ١٩٧٦ والتي حصل فيها على ٤٢٫٧٪ فقط من الأصوات إلا أنه استرد عافيته بالكامل عام ١٩٨٢ حين حصل على عدد من المقاعد في البرلمان يفوق ما حصلت عليه الأحزاب الثلاث غير الاشتراكية مجتمعة .

ويؤكد الحزب في برنامجه على دولة الرفاهية والعدالة الاجتماعية ويرفع منذ عدة سنوات شعار الديمقراطية الاقتصادية كضرورة حتمية لتكملة مسيرة الديمقراطية السياسية . وقد أسهم هذا الحزب اسهاما كبيرا في دعم الحركة النقابية وتحقيق استقلالها . وما زال هو التعبير السياسي عن الطبقة العاملة رغم أن تأييد النقابات العمالية له قد انخفض مؤخرا من أربعة أخماس إلى الثلثين ، لكنه استعاض عن فقدان هذه النسبة من الأصوات بنسبة موائمة أو أكثر من الطبقة المتوسطة .

٢ - حزب اليسار الشيوعي VPK :

وهو انشقاق من التيار الاشتراكي والتحق بالدولية الثالثة وأصبح اسمه في الفترة من ١٩٢١ - ١٩٦٧ الحزب الشيوعي السويدي . وقد تميزت الحركة الشيوعية التي جسدها هذا الحزب بانقسامات متكررة وتراوح

تقلها الانتخابي بين ٣ - ٤٥٪ وكان أقصى نسبة حصلت عليها في تاريخها هي ١٠٣٪ عام ١٩٤٤ بسبب سمعة الاتحاد السوفييتي الطيبة في ذلك الوقت ودوره في مكافحة النازية .

وفي الوقت الذي يعلن فيه هذا الحزب التزامه بالنظام الديمقراطي البرلماني يطالب بتأميم الصناعات الرئيسية والبنوك وشركات التأمين والعمل على تحويل السويد تدريجيا الى مجتمع شيوعي . ورغم هجومه المستمر على التيار الاشتراكي الديمقراطي الذي ينتمى بالتواطؤ مع النظام الرأسمالي ، الا انه يتحالف معه عادة لابعاد اليمين عن السلطة . وقد حصل هذا الحزب في انتخابات ١٩٨٥ على ٥٤٪ من الأصوات (١٩ مقعد) .

٣ - حزب الوسط :

وهو النسبة الحديثة للحزب الزراعي القديم Bondetorbundet الذي أسس عام ١٩١٣ وكان يمثل صغار المزارعين في ذلك الوقت واندمج مع حزب آخر كان يمثل كبار المزارعين في عام ١٩٢١ وشكلا معا كتلة تصويتية برلمانية هامة تراوحت بين ١١ - ١٤٪ . وقد تغير اسم الحزب عام ١٩٥٨ الى « حزب الوسط » كتعبير عن رغبة زعامته الجديدة في توسيع قاعدته الانتخابية والانفتاح على الطبقة المتوسطة من غير الفلاحين . وقد انثرت هذه الاستراتيجية التي وصلت ذروة النجاح عام ١٩٧٣ حين حصل الحزب على ٢٥٪ من أصوات الناخبين . وقد أصبح هذا الحزب أقوى أحزاب المعارضة غير الاشتراكية ورأس زعيمه الوزارة في تحالف الأحزاب غير الاشتراكية التي وصلت الى السلطة خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨١ لكن هذا التحالف لم يكن صلبا وتحطم عام ١٩٨١ . ولم يتجاوز الحزب ١٢٫٤٪ من الأصوات عام ١٩٨٥ (٤٤ نائباً) .

وتدور سياسة الحزب حول القضايا التي تهتم الطبقة المتوسطة عموما مثل قضايا اللامركزية والبيئة والدفاع عن مصالح الشركات والمؤسسات الصغيرة واصلاح الحلل بين الريف والمدينة ... الخ .

٤ - الحزب الليبرالي :

ظهر أولا كمجموعة برلمانية عام ١٨٩٥ ثم كحزب رسمي عام ١٩٠٢ واصبح يشكل مع حزب المحافظين دعامة الحياة الحزبية في ذلك الوقت ويتناوبا السلطة . ومع ادخال نظام التمثيل النسبي وبزوغ قوى سياسية جديدة بدا يفقد قوته التي لم تتجاوز قبل الحرب العالمية الثانية ١١ - ١٢٪ . وبعد الحرب لاح لفترة وكأنه قادر على تجميع القوى غير الاشتراكية وحصل خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٥٦ على حوالي ربع مقاعد البرلمان لكنه عاد وانكمش بشدة لدرجة أنه لم يحصل عام ١٩٨٢ على أكثر من ٥٫٩٪ من الأصوات . ثم قفز فجأة في عام ١٩٨٥ ليرتفع الى ١٤٫٢٪ (٥١ مقعداً) .

ويعارض هذا الحزب كلا من الاشتراكيين والمحافظين من حيث المبدأ ولكنه تحالف مع كل منهم بالنسبة لقضايا معينة في مراحل مختلفة . وقد تغير موقف الحزب من القضايا الاقتصادية بتغير زعاماته وانتقل من الدفاع عن الاستراتيجية الليبرالية التقليدية « دعه يعمل دعه يمر » الى استراتيجية الليبرالية الاجتماعية ، التي تطالب باشتراك الدولة مع المؤسسات الخاصة لمعالجة أمراض « اقتصاديات السوق » .

٥ - الحزب المعتدل :

وهو الاسم الذي يطلق منذ عام ١٩٦٩ على حزب اليمين المحافظ . وكان أقوى الأحزاب في بداية الحياة الحزبية في السويد ومثل تقليديا كبرى الشركات ورجال الأعمال وكبار الملاك ... الخ . وظل حتى عام ١٩٤٨ أقوى الأحزاب غير الاشتراكية ثم تراجع أهميته حتى بداية السبعينات (١١٫٥٪) حين بدأ يستعيد بعضا من عافيته مرة أخرى . وقد حصل في انتخابات ١٩٨٢ على ٢٣٫٦٪ من الأصوات (٨٦ مقعداً) وفي انتخابات ١٩٨٥ حصل على ٢١٫٣٪ (٧٦ مقعداً) .

ويعتبر هذا الحزب من أقوى المدافعين عن القطاع الخاص والمعارضين للإصلاح الضريبي والرافضين للتوسع في القطاع العام . ويطالب الحزب

بسيطة دفاعية نشطة وبرنامج نووي سويدي قوى . ولا يعتقد الحزب أن
انضمام السويد إلى الجماعة الأوروبية يمكن أن يؤثر على حيادها
التقليدي .

جماعات المصالح :

حرية تكوين النقابات العمالية والروابط والتجمعات المهنية وغيرها من
اشكال جماعات المصالح المختلفة مكفولة في النظام السويدي . وتتمارس
هذه الجماعات عادة نشاطها كجماعات مستقلة لكنها تمارس تأثيرها على
الأحزاب وعلى الحياة السياسية عموماً بوسائل واشكال مختلفة . ويرتبط
بعضها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالأحزاب السياسية سواء من خلال
الدعم المالي أو الارتباطات التنظيمية التي تختلف من حالة إلى أخرى . ومن
المعروف مثلاً أن اتحاد النقابات العمالية والحركة التعاونية السويدية مرتبطان
بشكل أو آخر بالحزب الاشتراكي الديمقراطي وهناك تقارب واضح بين من
ناحية اتحاد الموظفين السويديين واتحاد الصناعة السويدي من ناحية والحزب
الحافظ (المعتدل) من ناحية أخرى كما أن جماعات المنقذين والكنائس الحرة
لا تخفى تعاطفها مع الحزب الليبرالي وهكذا .

أهم المشكلات والتحديات :

يبدو النظام السويدي من أكثر النظم السياسية استقراراً في العالم .
وقد استطاع الحزب الاشتراكي الديمقراطي أن يعالج باقتدار مشكلات
السويد الاقتصادية والاجتماعية بأكبر قدر من المرونة والبراجماتية وترك
طابعه وبصاته على الحياة السياسية وكافة المؤسسات السويدية . ولذلك
كان اغتيال زعيمه أولوف بالم في ٢٨ فبراير ١٩٨٦ من أكثر الأحداث التي
مر بها هذا النظام دامية .

أهم الارتباطات الدولية :

كانت السويد دولة محايدة منذ عام ١٨١٨ وتكثرت من الاحتفاظ
بحيادها أيضاً خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية . وهي عضو في الأمم
المتحدة وكافة المنظمات الدولية المتخصصة المرتبطة بها . كما أنها عضو
بمجلس دول الشمال الأوروبي وبالرابطة الأوروبية للتجارة الحرة .

المراجع

- 1 — Berglund, Sten and Lindstrom, Ulf. The Scandinavian party System (S). Lund : Student litteratur, 1978.
- 2 — Elvander, Nils. Scandinavian Social Democracy : Its Strength and weakness. Acta Universitatis. No 39, 1979.
- 3 — Delury, George (ed) word Encyclopedia of political systems and parties. Vol. II. Facts on File Publications, New York, 1988 PP. 1029 - 1043.

٤ - فنلندة

لمحة عامة :

النظام السياسى فى جمهورية فنلندة هو نظام رئاسى - برلمانى أى انه نظام مختلط يحمل بعض ملامح النظام الرئاسى وبعضها من ملامح النظام البرلمانى فى مزيج يعكس خصوصية المجتمع وطبيعة الفرص والقيود المتاحة أمام الدولة الفنلندية . ولذلك نجد أن النظام الفنلندى يختلف عن النظم الرئاسية أو البرلمانية أو حتى النظم المختلطة القائمة فى أوروبا وأمريكا الشمالية .

ومن المعروف أن فنلندة خضعت لحكم السويد المباشر لفترة تزيد على ستة قرون قبل أن تصبح دولة تابعة لروسيا القيصرية لفترة تزيد على قرن من الزمان ، ولم تحصل على استقلالها الا بعد اندلاع الثورة البلشفية عام ١٩١٧ . وقامت الجمهورية فى عام ١٩١٩ . وقد انعكس تاريخها وموقعها الجيوليتيكى على نظامها السياسى بطريقة مباشرة وغير مباشرة .

ويتسم المجتمع الفنلندى بحسنة الاستقطاب السياسى والاجتماعى لأسباب لغوية وثقافية أو لأسباب تتعلق بطبيعة العلاقة بين الريف والحضر أو لأسباب طبقية . وغلب الطابع التعددى على النظام السياسى . ولم يتمكن أى حزب أن يحصل متفردا على أغلبية برلمانية تمكنه من تشكيل حكومة متجانسة . ولذلك نجد أن جميع الحكومات التى شكلت ، وخصوصا بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت حكومات ائتلافية وقصيرة العمر . والقت طبيعة العلاقات الخاصة مع الاتحاد السوفيتى بثقلها على آلية وديناميكية التحالفات الحزبية . فقد كان من الصعب مشاركة أحزاب يمينية محافظة أو متطرفة تعادى الاتحاد السوفيتى صراحة ، فى الحكومات الائتلافية . ولذلك غلب على هذه الحكومات طابع الوسطية وتشكلت من ائتلاف أحزاب يسار

الوسط أو يمينه حسب الظروف . وفى هذا السياق ظهرت فيما يبدو الحاجة الماسة الى وجود رئيس قوى ومعمّر للجمهورية لاحتداث التوازن المطلوب بين الصراعات الداخلية والضغوط الخارجية باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتهيئة أفضل الظروف للاستقرار المطلوب للانطلاق على طريق التنمية وهو ما نجحت فيه فنلندا الى حد كبير .

العلاقة بين السلطات :

تتميز العلاقة بين السلطات برجحان قوة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وفى داخل السلطة التنفيذية برجحان قوة رئيس الجمهورية على رئيس الوزراء والوزراء واستقلال السلطة القضائية .

السلطة التنفيذية :

أولا - رئيس الجمهورية :

ويختار لمدة ٦ سنوات بطريق الانتخاب غير المباشر بواسطة مجمع انتخابى مكون من ٣٠١ عضو ينتخبون بالاقتراع المباشر وبنظام التمثيل النسبى . لكن هذه الاجراءات الدستورية لم تتبع فى حالات معينة . وفى اعوام ١٩١٩ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٦ اختار البرلمان رئيس الجمهورية . وفى اعوام ١٩٤٠ ، ١٩٤٣ انتخب رئيس الجمهورية نفس المجتمع الانتخابى الذى شكل عام ١٩٣٧ . وفى عام ١٩٧٣ قرر البرلمان تأجيل انتخابات رئاسة الجمهورية التى كان مقررا عقدها عام ١٩٧٤ ، ومد فترة الرئاسة أربع سنوات لتمكين الرئيس كيكونن Kekonen من الاستمرار فى مفاوضات الطويلة مع السوق الأوروبية المشتركة .

ويتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة فهو الذى يعين رئيس الوزراء والوزراء (مجلس الدولة) ويقيلهم وهو الذى يعين كافة القيادات العليا فى الأجهزة الادارية والقضائية والدينية . وله سلطة حل البرلمان والتصديق أو الاعتراض على القوانين الصادرة عنه . ويتولى قيادة الجيش وتصريف الشئون الخارجية .

وعادة ما تقتزن سلطات الرئيس فى مواجهة مجلس الدولة والبرلمان والأحزاب بشخصيته وقدراته القيادية وانجازاته . وعلى سبيل المثال فقد فرضت شخصية كيكونن نفسها على الحياة السياسية فى فنلندا الى درجة اجماع أكبر الأحزاب الست على تجديد انتخابه لفترة رئاسية خامسة عام ١٩٧٨ . واستقال عام ١٩٨٢ لأسباب صحية بعد أن أمضى فى رئاسة الدولة ستة وعشرون عاما .

ثانيا - مجلس الدولة Valtioneuvosto :

ويتكون من رئيس الوزراء ونائبه بالإضافة الى خمسة عشر وزيرا على الأكثر . وله وضع خاص وخرج فى النظام الفنلندى لأن رئيس الدولة هو الذى يعينه ويقيله وفى الوقت نفسه يحتاج الى ثقة البرلمان ليمارس دوره بشكل طبيعى . ويسأل الوزراء قانونيا وسياسيا عن أعمالهم . وبسبب طبيعة النظام الحزبى فى فنلندا كانت جميع الحكومات التى شكلت بعد الحرب العالمية الثانية ائتلافية . وتشكل الائتلاف فى الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٦٦ من أحزاب يمين الوسط ثم من يسار الوسط منذ عام ١٩٦٦ حتى الآن . ويناقش المجلس مشروعات القوانين التى يتقدم بها ، من خلال الرئيس ، الى البرلمان . والمفروض أن يناقش القرارات التى يتخذها الرئيس قبل صدورها . ولكن ليس من الشائع وجود صراع بين الرئيس والمجلس . ويقوم المجلس أيضا بتسيير شئون الدولة والاشراف على تنفيذ قراراته والقوانين المختافة .

السلطة التشريعية :

ويختص بها مجلس واحد Eduskunta مكون من ٢٠٠ عضو بالإضافة الى عضو يمثل جزر آلاند Aaland التى تحظى باستقلال ذاتى ، ينتخبون كل أربع سنوات بالاقتراع المباشر وبنظام التمثيل النسبى .

ومن الناحية الدستورية لا توجد حدود على سلطة البرلمان فى التشريع وتختلف الأغلبية المطلوبة فى حالة القوانين الأساسية

Fundamental Law عنها في حالة القوانين العادية حيث يتطلب الأمر إعلان أهمية مسألة أو الحاجة العاجلة لها يصدر بأغلبية خمسة أصداف وعند عرض المشروع المقترح للتصويت يتعين موافقة أغلبية الثلثين ، أو الموافقة على المشروع مرتين بأغلبية الثلثين على أن يفصل بينهما انتخابات عامة .

سلطة القضائية :

وهي مستقلة عن السلطين التنفيذية والتشريعية ويباشرها جهاز قضائي يشمل ثلاث أنواع من المحاكم : عادية (عامة) ، وخاصة إدارية . وتعتبر المحكمة العليا هي أعلى سلطة قضائية . وتتكون من رئيس ونائب الرئيس وثلاثة وعشرين عضوا يعينهم رئيس الدولة . ولا يدخل في اختصاص هذه المحكمة مراقبة دستورية القوانين التي تختص بها اللجنة الدستورية في البرلمان . ولكن تجدر الإشارة إلى أن للمحكمة سلطة محاكمة رئيس الدولة بتهمة الخيانة العظمى .

النظام الحزبي :

أصبحت التعددية السياسية متبلورة وواضحة تماما منذ عام ١٩٠٦ بعد أن كانت إرهاباتها قد بدأت مع منتصف القرن التاسع عشر حيث ظهرت الانقسامات بين المتحدثين بالفرنسية والمتحدثين بالسويدية قبل أن تتضح مظاهر التعارض بين مصالح الريف والحضر أو مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة والتي شكلت خطوطا فاصلة بين الأحزاب والقوى السياسية . ومن الجدير بالذكر أنه لا توجد قيود قانونية حول حرية تشكيل الأحزاب والتي لم يرد ذكرها في النصوص الدستورية . وتعامل الأحزاب معاملة التشكيلات والتجمعات المدنية . لكن ذلك لم يمنع من اللجوء إلى حل أحزاب قائمة اتهمت بالتطرف مثل الحزب الشيوعي (١٩٢٨) وبعض التيارات الموالية للفاشية (١٩٤٤) .

وهناك الآن ما يقرب من عشرة أحزاب ممثلة في البرلمان ويتراوح

عدد المقاعد التي تمثل كل منها بين مقعدين وسبعة وخمسين مقعدا .
وفيما يلي نبذة موجزة عن أهم هذه الأحزاب .

١ - الحزب الاشتراكي الديمقراطي :

تأسس عام ١٨٩٩ كحزب معبر عن المصالح العمالية مستلهما الأيديولوجية الماركسية . وعندما سمح القيصر لأول مرة عام ١٩٠٧ بانتخاب البرلمان (الدايت) الفنلندي بالاقتراع المباشر حصل هذا الحزب على ٨٠ مقعدا متجاوزا بفارق كبير أي حزب آخر ، بل أنه حصل عام ١٩١٦ على ١٠٣ مقعد أي أغلبية مطلقة ورفض القيصر دعوة البرلمان عقب هذه الانتخابات وبعد الثورة البلشفية تصاعدت حدة الاستقطاب السياسي في فنلندا إلى حد الحرب الأهلية التي انتهت بتصفية الحزب ونفى زعمائه إلى الخارج . وبعد أن هدأت الأمور في الداخل عاد الجناح المعتدل والإصلاحي وشكل حزبا يماثل الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا . وادت الانقسامات الكثيرة في صفوفه إلى إضعافه ووصل إلى أدنى مستوى له عام ١٩٦٢ ثم عاد وبرز كأقوى حزب في البلاد وقاد معظم الحكومات الائتلافية التي شكلت بعد عام ١٩٦٦ . وفي عام ١٩٧٩ أصبح زعيمه كوفستو Kolvisto رئيسا للوزراء قبل أن ينتخب عام ١٩٨٢ رئيسا للجمهورية .

وينتهج الحزب سياسة اقتصادية إصلاحية ذات مضمون اجتماعي أما بالنسبة للسياسة الخارجية فقد اتخذ موقف المعارضة الصريحة للاتحاد السوفيتي حتى الستينات ثم أصبح موقفه أكثر اعتدالا وبرجماتية بعد ذلك . وقد حصل الحزب في انتخابات ١٩٨٧ على ٥٦ مقعدا .

٢ - عصبة الشعب الديمقراطية S K D L :

تأسست عام ١٩٤٤ كانشقاق عن الاشتراكيين الديمقراطيين وتتكون من مجموعات من الاشتراكيين المستقلين والشيوعيين . ويعتبر هذا التيار في شكله الحالي تجسيدا وامتدادا لتيار الشيوعية الأوروبية . ويهدف إلى إقامة مجتمع اشتراكي على مراحل . وتؤيد غالبية خط الحياد النشط كما

بلوراه الرئيس كيكونن بالنسبة للسياسة الخارجية رغم أن به أقلية شيوعيه
تتحفظ في توجيه أى انتقادات للاتحاد السوفيتى . ويشكل الحزب كـ
برلمانية لا يستهان بها (١٦ مقعدا فى انتخابات ١٩٨٧) .

٣ - حزب الوسط :

وظهر عام ١٩٠٦ تحت اسم « الاتحاد الزراعى » ، وغير اسمه الى حزب
الوسط بعد احساسه بالحاجة الى الانفتاح على الطبقة الوسطى غير الزراعية .
واصبح هذا الحزب اقوى احزاب يمين الوسط لكن تدهورت مكانته النسبية
نتيجة لسياسة التحديث ونقص سكان الريف بالمقارنة بالحضر . لكن ظل
دائما أحد الركائز الأساسية فى الحكومات الائتلافية وخرج من صفوفه أكثر
رؤساء الجمهورية والوزارات بالمقارنة بالأحزاب الأخرى . وحصل هذا الحزب
فى انتخابات ١٩٨٧ على ٤٠ مقعدا :

٤ - حزب الريف الفنلندى :

تأسس عام ١٩٥٦ كانشقاق عن « الاتحاد الزراعى » أو حزب الوسط
السابق ذكره متبعا إياه بالتخل عن صغار المزارعين والفلاحين وأصحاب
الصناعات الريفية الصغيرة . وهو أيضا أحد الأحزاب الوسطية وحقق أقصى
نجاح له فى عام ١٩٧٠ حين حصل على ثمانية عشر مقعدا (١٠.٥٪ من
الأصوات) لكنه عاد وتراجع وقوته تتسهم بالتذبذب بصفة عامة . وحصل
فى انتخابات ١٩٨٧ على تسع مقاعد .

٥ - حزب التحالف الوطنى (الحزب المحافظ) :

تأسس عام ١٩١٨ كامتداد لبعض الجماعات الوطنية المحافظة .
وارتبطت صورته بتطرفه كحزب يمينى تحالف أحيانا مع حركات فاشية .
ولفترة طويلة لم يتجاوز الثقل الانتخابى للحزب ٢٪ من الأصوات لكن
نفوذه الحقيقى فى فترة ما بين الحربين تجاوز ذلك كثيرا خصوصا وأن أحد
رؤسائه أصبح رئيسا للجمهورية فى الفترة من ١٩٣١ - ١٩٣٧ . وشارك
فى معظم الحكومات فى الفترة من ١٩٢٥ - ١٩٤٦ . ولكنه لم يشارك بعد

الحزب الا فى ثلاث وزارات فقط . وبعد أن سيطر خط كيكونن الخاص
بسياسة « الحياد النشط » أصبح غير مقبول كشريك فى الحكم . لكنه بدأ
ينتج رغم ذلك سياسة أكثر اعتدالا وكان أحد الأحزاب الستة التى ايدت
بالاجماع إعادة انتخاب كيكونن للمرة الخامسة عام ١٩٧٨ . وقد حقق الحزب
قفزة كبيرة فى السنوات الأخيرة وأصبح له عام ١٩٨٧ : ٥٣ مقعدا
(مقابل ٤٤ عام ١٩٨٣) . وأصبح ثانى أكبر الأحزاب فى فنلندا بعد أن
تجاوز حزب الوسط .

٦ - حزب الشعب السويدى :

تأسس عام ١٩٠٦ كتعبير عن مصالح الناطقين بالسويدية والذين
يشكلون حوالى ٩٪ من السكان . وقد استطاع هذا الحزب أن يجذب اليه
أصوات بعض من لا ينتمون الى أصول سويدية وتراوحت نسبة ما كان
يحصل عليه من أصوات خلال الثلاثينات من ١٠ - ١٤٪ لكن شعبيته
تضاءلت بعد الحرب العالمية الثانية . ومع ذلك فانه ما زال يشكل كتلة
برلمانية لا يستهان بها (١٣ مقعد عام ١٩٨٧) . ومنذ عام ١٩٦٨ وهو
يعتبر نفسه جزءا من تحالف يسار الوسط .

وبالإضافة الى هذه الأحزاب يوجد عدد من الأحزاب الصغيرة ذات
التوجهات اليمينية أو اليسارية الأكثر تطرفا .

نظام الانتخاب :

تجرى الانتخابات التشريعية والمحلية وكذلك الانتخابات الخاصة
بإختيار المجمع الانتخابى وفق نظام للتمثيل النسبى يكاد يكون متطابقا .
وينطوى هذا النظام على بعض السمات الفريدة . إذ يحدد الناخب اسم
المرشح الذى يختاره . ويسجل التصويت أيضا لصالح الحزب الذى ينتمى
اليه . وترتب أسماء المرشحين على كل قائمة حزبية حسب عدد الأصوات
التي يحصلون عليها . ويسجل لكل قائمة حزبية رقم مقارن بحيث يحصل
الحزب الفائز بأعلى الأصوات على رقم يعادل مجموع الأصوات الصحيحة فى

الدائرة ، والتي يليه في الترتيب على نصف هذا الرقم والثالث على ثلثه ... وهكذا ، ثم يعاد تصنيف الأحزاب وفقا لهذا التوزيع ويحصل كل حزب على حصته القابلة من المقاعد المتاحة . وفي الوقت نفسه تفيد عملية ترتيب أسماء المرشحين في تحديد موقع المرشح على القائمة الحزبية .

جماعات المصالح :

تتنظم الفئات الاجتماعية المختلفة في جماعات وروابط لها هيكلها ومؤسساتها التنظيمية . ومن أهم هذه الجماعات النقابات العمالية ، وهي رغم استقلالها القانوني عن الأحزاب فهي مرتبطة بصلحيا وسياسيا عادة بالحزب الاشتراكي الديمقراطي . أما جماعات المصالح الزراعية مثل اتحاد المنتجين الزراعيين MTK واتحاد صغار المزارعين P V K والرابطة المركزية للتعاونيات الفنلندية S O K فهي مرتبطة تقليديا بحزب الوسط . وهناك أيضا أصحاب الأعمال والموظفين وتنظيماتهم الخاصة مثل اتحاد المصانع ، اتحاد الموظفين ، وغرفة التجارة المركزية وهي تنظيمات لها روابط سياسية وعامة مع حزب التحالف الوطني اليميني .

أهم التكتلات السياسية :

كان أداء النظام السياسي الفنلندي في ظل ظروف فنلندا الخاصة مرضيا بدرجة كبيرة . ولم تحدث أزمات حادة بين مؤسسات النظام أو تنعكس المسيرة الديمقراطية على الرغم من السمة الديكتاتورية لمؤسسة الرئاسة والسمة الديمقراطية للبرلمان والنظام الحزبي . وربما كان احساس الشعب الفنلندي بطبيعة القيود المفروضة على حركته مع توفر القيادة البراجماتية الواعة هي التي أدت الى انضباط الأمور ومكنت فنلندا من تحقيق الاستقرار التي سمح لها بانطلاقة لا بأس بها على طريق التنمية . لكن صعود الحزب المحافظ بالإضافة الى التغييرات الضخمة الحادثة داخل أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي قد يكون لها تأثير في اتجاه تغيير قواعد اللعبة السياسية هناك .

أهم الارتباطات الدولية :

عضو بالأمم المتحدة منذ عام ١٩٥٥ ، عضو بمجلس دول الشمال الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية منذ عام ١٩٦٩ . وقته وقعت فنلندا اتفاقا للتجارة الحرة ، في عام ١٩٧٤ ، مع دول السوق المشتركة ، وترتبط باتفاقية تعاون اقتصادي مع الكوميكون . وقد أصبحت ، منذ عام ١٩٨٦ ، عضوا بالرابطة الأوروبية للتجارة الحرة . أما من الناحية السياسية فهي دولة محايدة .

المراجع

- 1 - Harasse, Marika. "Dilemma Between Occupational and Party Structures : Finland Since World War II. Acta Sociologica, Vol. 4, No 4, January 1962.
- 2 - Arter, David. "All Party Government for Finland ?" Pacific Century Affairs, Vol. 21, No 1, January 1962.

٥ - الترويج

لمحة عامة :

النظام السياسي الترويجي هو نظام ملكي دستوري برلماني . وقد صدر الدستور الترويجي المعمول به حاليا عام ١٨١٤ ، وكان أكثر الدساتير الأوروبية ليبرالية في ذلك الوقت ، وتم ادخال العديد من التعديلات عليه ، ويعتبر أقدم الدساتير الأوروبية المكتوبة .

وقد ظلت الترويج تابعة للتاج الدانماركي لمدة أربعة قرون ثم أصبحت تابعة للتاج السويدي (من خلال اتحاد شخصي) في الفترة من ١٨١٤ - ١٩٠٥ قبل أن تصبح مستقلة استقلالاً كاملاً ، واختار الشعب في استفتاء عام جرى في ١٩٠٥ عودة الأسرة الملكية الترويجية القديمة .

وقد تحققت الديمقراطية الكاملة في الترويج بالتدريج ودون نكسات أو اضطرابات كبرى وحصل الشعب الترويجي مبكراً على حق الانتخاب بالاقتراع المباشر عام ١٨٩٨ . وتعتبر الترويج من أكثر النظم السياسية استقراراً . ومن النادر اللجوء الى حل البرلمان أو اجراء انتخابات تشريعية في غير مواعييدها المقررة كل أربع سنوات . ولم يؤثر انتقال السلطة وتداولها بين حزب العمال والأحزاب الأخرى ، وهو ما حدث في منتصف الثلاثينات ثم في منتصف الستينات ، على الحيارات الأساسية للدولة والمجتمع .

العلاقة بين السلطات :

مثل أي نظام برلماني توجد علاقة وثيقة بين السلطين التنفيذية والتشريعية حيث تستند السلطة التنفيذية الى الحزب (أو الأحزاب) الحاصل على الأغلبية البرلمانية وتعتبر الحكومة مسؤولة أمام البرلمان ولا تستطيع

الاستمرار في الحكم بدون تمتعها بثقته ولكن يلاحظ أن حالات سحب الثقة من الحكومة أو انقضاء الائتلاف الحكومي والبرلماني مسائل نادرة الحدوث في النظام النرويجي . وتمتع السلطة القضائية بالضمانات التي تكفل لها القيام بوظائفها في استقلال كامل عن السلطين التنفيذية والتشريعية .

السلطة التنفيذية :

ويمارسها شكلا الملك وتنتقل السلطة بين أفراد الأسرة المالكة من خلال نظام وراثي قاصر على الذكور فقط . فالملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس الكنيسة ، وهو الذي يصدر القوانين والقرارات الإدارية ، ويعين رئيس وأعضاء الحكومة وكافة القيادات التنفيذية . لكنه أصبح ومنذ بدء العمل بالنظام البرلماني الكامل عام ١٨٨٤ يمارس هذه السلطات من خلال حكومة مسئولة أمام البرلمان . ويتمتع على الملك تكليف زعيم الحزب الحاصل على الأغلبية البرلمانية بتشكيل الحكومة ، فإذا لم يحظ أي حزب متفردا بهذه الأغلبية تشاور الملك مع رئيس البرلمان لتكليف الشخص الأكثر قدرة على تشكيل حكومة تتمتع بثقة الأغلبية .

السلطة التشريعية :

ويمارسها برلمان منتخب بالاقتراع المباشر وفقا لنظام التمثيل النسبي يسمى ستورتنج Storting . وفور اتمام الانتخابات ينقسم البرلمان إلى غرفتين : الأولى (العليا) تتكون من ربع الأعضاء (٣٩ عضوا) وتسمى Lagting وينتخبها البرلمان ويعكس تشكيلها الأوزان النسبية للأحزاب الممثلة في البرلمان . والثانية (السفلى) وتتكون من الأعضاء الباقين وتسمى Odelsting .

وهناك مسائل تشريعية معينة يتعين بحثها من جانب البرلمان ككل لكن معظم التشريعات العامة تناقش بشكل منفصل في واحدة منهما أو في كليهما . ونظرا لأن توزيع المقاعد على القوى السياسية المختلفة يكاد يكون متطابقا في الغرفتين ، مم غير المتوقع نشوب أزمة بينهما أو عرقلة أحدهما

عمل الأخرى ، وفي حالة ظهور خلاف يحسم عن طريق التصويت بأغلبية الثلثين في اجتماع البرلمان ككل .

ويعتبر حصول أي مشروع لتعديل الدستور على أغلبية الثلثين ثم تجري انتخابات عامة ، فإذا ما أقر البرلمان الجديد مشروع التعديل بأغلبية الثلثين أيضا دخل حيز التنفيذ .

السلطة القضائية :

المحكمة العليا والتي تسمى في النظام القضائي النرويجي Hoiesterett هي أعلى سلطة قضائية في البلاد . ويعين الملك قضاتها لكنه لا يستطيع تنحيهم إلا من خلال اجراءات خاصة . وتعتبر حماية الدستور والتأكد من مطابقة القوانين والتشريعات له هي إحدى أهم وظائف هذه المحكمة . أما محاكمة كبار المسؤولين وعزلهم فتتم من خلال محكمة خاصة عليا يختار ثلث أعضاؤها من قضاة المحكمة العليا أما الثلثين الآخرين فتختارهم الغرفة الأولى (العليا) The lagting في البرلمان .

النظام الحزبي وأهم القوى والتيارات السياسية :

لا توجد قيود قانونية على تشكيل الأحزاب . ولكن يتعين على الأحزاب الراغبة في التقدم بقوائم لمرشحيها في الانتخابات والراغبة في الحصول على دعم الدولة اتباع اجراءات معينة تحددها وزارة العدل . وهناك تقاليد قديمة وراسخة للعمل الحزبي الذي تعرفه الساحة السياسية النرويجية منذ قرن كامل أو أكثر قليلا . وقد تمتع النظام الحزبي بقدر كبير من الاستمرارية والاستقرار . وحتى عام ١٩٧٣ كانت نسبة التغير في عدد الأصوات التي تفوز بها الأحزاب في الانتخابات المتتالية لا تتجاوز ٣٪ وهو ما يعكس درجة كبيرة من الارتباط بين الحزب وناخبيه . أما الآن فقد ضعف هذا الارتباط بدرجة ملحوظة . ويوجد ما لا يقل عن ٢٥٪ من الأصوات العائمة التي لا تحدد مواقفها الانتخابية مسبقا .

ويصل عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان حاليا الى حوالى عشرة أحزاب ، ولم يحصل أى حزب متفردا على أغلبية برلمانية مطلقة منذ فترة طويلة . وفيما يلي نبذة مختصرة عن أهم هذه الأحزاب .

١ - حزب العمال النرويجي : D.A.

تأسس عام ١٨٨٧ وأصبح أكبر الأحزاب النرويجية فى العشرينات و هذا القرن وشكل الحكومة اعتبارا من ١٩٣٥ ولمدة ثلاثين سنة لم تنقطع إلا خلال فترات قصيرة واثنا الاحتلال الألماني . وتمتع فى البرلمان بأغلبية مطلقة فى الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٦١ ، ولكن تضائل وزنه النسبى بعد ذلك . ولم يحصل عام ١٩٧٣ إلا على ٣٥.٣٪ من الأصوات وهى أسوأ نسبة يحصل عليها منذ الثلاثينات ، لكن مركزه تحسن نسبيا بعد ذلك . حصل فى انتخابات ١٩٨٥ على ٧١ مقعدا (٤٠.٨٪) من الأصوات وما زال يشكل أكبر كتلة انتخابية فى النرويج حتى الآن .

وينتهج الحزب سياسة راديكالية على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى ، ويعتبر الحزب بالمقارنة بالأحزاب الأخرى المشابهة فى أوروبا أكثر ميلا للتخطيط المركزى والتدخل الحكومى فى الاقتصاد . أما على صعيد السياسات الداخلية فقد كان من مؤيدى سياسة حلف الأطلنطى فى الأربعينات ، وقاد محاولة ربط النرويج بالسوق الأوروبية المشتركة ولكن رفض الناخبين فى استفتاء ١٩٧٢ هذا الانضمام أدى الى تخليه عنها .

٢ - الحزب المحافظ :

تأسس عام ١٨٨٤ كحزب معارض للحزب الليبرالى وأصبح منذ الستينات من هذا القرن أحد العناصر الأساسية فى تحالف اليمين . وهو الآن أقوى أحزاب اليمين على الإطلاق ويكاد يقترب من وزن حزب العمال . وشكل الحزب ، لأول مرة عام ١٩٨١ حكومة أقلية تم توسيعها لتصبح حكومة أغلبية بعد تحالف حزب الوسط وحزب الشعب المسيحى معها . واستمرت هذه الحكومة فى السلطة بعد انتخابات ١٩٨٥ .

وينتهج الحزب سياسة يمينية محافظة فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى ويؤيد ، على الصعيد الخارجى التقارب الواضح وغير المتحفظ مع منظمة حلف شمال الأطلنطى وكان من أقوى مؤيدى الانضمام للسوق المشتركة وتأثرت شعبيته قليلا بعد الرفض الشعبى للانضمام ثم استعاد مواقفه السابقة بعد أن تلاش الاهتمام بعضوية النرويج للجماعة الأوروبية .

٣ - حزب الشعب المسيحى : K.r.F.

تأسس عام ١٩٢٣ وأصبح بعد الحرب العالمية الثانية ثالث أكبر الأحزاب النرويجية . وينتهج الحزب سياسة أصولية مسيحية ويتميز دون كافة الأحزاب الأخرى بتركيزه الشديد على أهمية القيم المعنوية والأخلاق المسيحية . وعارض بشدة مشروع السماح بالأجهاض والذي قدمه حزب العمال للبرلمان وما زال متمسكا بصلاية بموقفه من هذه المسألة . أما فى القضايا الاقتصادية فله مواقف وسياسات تعارض سياسات حزب العمال وإن كان موقف الحزبين يكاد يكون متقاربا فى المسائل الاجتماعية . وقد حصل الحزب فى انتخابات ١٩٨٥ على ١٦ مقعدا (٨.٣٪) من الأصوات .

٤ - حزب الوسط : S.P.

وهو حزب نشأ فى العشرينات من هذا القرن للتعبير عن مصالح الفلاحين وغير اسمه من « العصابة الزراعية » عند نشأته الى « حزب الفلاحين » ثم اعتبارا من عام ١٩٥٩ إلى « حزب الوسط » . وحصل الحزب على أكبر نسبة من المتأهدين عام ١٩٧٣ (٢١ مقعدا) ، أما فى انتخابات ١٩٨٥ فقد حصل على اثنى عشر مقعدا فقط (٦.٦٪ من الأصوات) .

والى جانب هذه الأحزاب الأربعة الأساسية توجد أحزاب أخرى لها تمثيل فى البرلمان أهمها اليسار الاشتراكى الذى وصل عدد مقاعده فى البرلمان عام ١٩٧٣ الى ١٦ مقعدا ثم هبط الى ٦ مقاعد عام ١٩٨٥ ، وأحزاب التقدم والأحرار والشعب الليبرالى وغيرها . كما توجد أحزاب صغيرة أقل

أهمية يشارية ومبينة على حد سواء مثل الحزب الشيوعي النرويجي وحزب
يسار الاشتراكي والحزب الليبرالي وغيرهما ، ولم يتمكن معظمها من الفوز
بشيء مطلق في البرلمان حتى الآن .

جوانب المصالح :

توجد جوانب مصالح اقتصادية ومهنية تلعب دورا هاما في التأثير
على النظام السياسي وهي كثيرة أهمها رابطة الموظفين النرويجية
التي تعد نقابات العمال النرويجية (إفأ) واتحاد العلاجل النرويجيين . ومن
من أكبر المنظمات المهنية والنقابات العمالية . وتوجد منظمات أخرى كثيرة
في جميع المجالات .

وعلى الرغم من التجانس الثقافي واللغوي الكبير الذي تتمتع به النرويج
لقد شهد النظام السياسي قيام عدد كبير من الجماعات القومية والثقافية
والدينية النشطة والتي تلعب دورا هاما في التأثير على الناخبين وعلى مراكز
منع القرار .

أهم السمات والتوقعات :

يبدو أن النرويج دخلت في مرحلة أصبحت فيها الغلبة للأحزاب غير
الاشتراكية لكن ذلك لن يغير فيما يبدو شيئا أساسيا من المكاسب الاجتماعية
التي حصلت عليها الطبقات العاملة أو من النظم الصحية والتأمينية والتعليمية
التي استقرت . ويصير الحفاظ على مستويات المعيشة وتحسينها لكل فئات
الشعب من أهم قضايا النظام السياسي . وقد ساعدت الاكتشافات البترولية
في الساحل الشمالي النرويجي على تحقيق تقدم اقتصادي كبير في السنوات
الآخيرة وعدم التأثير كثيرا بحالة التكامل التي عرفتها كثير من الدول
الأوروبية خلال السبعينات والثمانينات .

منذ عيوب في النظام الانتخابي النرويجي تبدو ماثلة أمام الجميع .
نظام التمثيل النسبي المطبق غير قادر على أن يقرب بين نسبة ما تحصل عليه

الأحزاب من أصوات مع نسبة ما تحصل عليه من مقاعد . وهو نظام يعارض
الأحزاب الكبيرة وقد تستجد ظروف تدفع إلى تغييره في المستقبل .

أهم الارتباطات الدولية :

النرويج عضو مؤسس بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة
المرتبطة بها وهي أيضا عضو مجلس دول الشمال الأوروبي والرابطة
الأوروبية للتجارة الحرة EFTA ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة
حلف شمال الأطلسي (الناتو) . وجدير بالذكر هنا أن نرويج ل
النرويجي الجنسية كان أول سكرتير عام للأمم المتحدة . كما أن النرويج كانت
من أولى الدول التي بادرت بمد المنطقة الاقتصادية البحرية الخاصة بها إلى
مسافة ٢٠٠ ميل بحري ، وهو مسلك جارته فيه معظم الدول بعد ذلك .

المراجع

- 1 — Arter, Devid. The Nordic Parliaments. London : C Harst and Co., 1984.
- 2 — Berglund, Sten and Lindstrom, Ulf. The Scandinavian Party Systems. Lund, Sweden, Studentlitteratur, 1978.

الفصل الثالث

دول الجماعة الأوروبية
ذات النظم السياسية المستقرة

- ١ - ألمانيا
- ٢ - إيطاليا
- ٣ - بلجيكا
- ٤ - سويسرا
- ٥ - فرنسا
- ٦ - بريطانيا
- ٧ - النمسا
- ٨ - هولندا

١ - ألمانيا

لمحة عامة :

حالت عوامل عديدة دون تمكن ألمانيا من بلورة تقاليد ديمقراطية راسخة وبناء مؤسسات سياسية مستقرة . فمنذ قيام الوحدة الألمانية لأول مرة عام ١٨٧١ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، انشغلت ألمانيا بقضايا الصراع والتوازنات الأوروبية والأطماع الاستعمارية وحدود الأمة الألمانية ودورها في النظام العالمي بأكثر مما شغلتها قضايا الحريات وشكل نظامها السياسي . ومنيت ألمانيا بهزيمتين ساحقتين متتاليتين في الحربين العالميتين الأولى والثانية . وخرجت من هذه الأخيرة ليس فقط محطمة ، ولكن أيضا وعلى وجه الخصوص مقسمة إلى أربع مناطق احتلال بين الدول المنتصرة وهي الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا .

وقد أدى انقسام العالم إلى معسكرين متصارعين بعد الحرب الثانية إلى قيام دولتين ألمانيتين أحدهما ذات نظام سياسي ليبرالي في المناطق التي كانت تحتلها الدول الغربية الثلاث ، وهي جمهورية ألمانيا الاتحادية ، والأخرى ذات نظام ماركسي في المنطقة التي كان يحتلها الاتحاد السوفيتي ، وهي جمهورية ألمانيا الديمقراطية . وتطور النظام السياسي في كل منهما على ضوء التجربة التاريخية المريرة لألمانيا ككل وكذلك على ضوء القيود التي فرضتها علاقاتهما الجديدة بكل من المعسكرين المتصارعين . فارتبطت ألمانيا الديمقراطية اقتصاديا بمجموعة دول الكوميكون كما ارتبطت سياسيا وعسكريا بحلف وارسو . وارتبطت ألمانيا الاتحادية اقتصاديا بالسوق الأوروبية المشتركة وسياسيا وعسكريا بحلف شمال الأطلسي .

واستقر النظام السياسي في ألمانيا الاتحادية على دعائم برلمانية - فيدرالية . وحاول إيجاد نوع من التوازن بين السلطات والمؤسسات الفيدرالية

المركزية وبين السلطات والمؤسسات الخاصة بالولايات Lander . كما تنوعت وتمددت المؤسسات التي تشارك في صنع القرارات السياسية والدستورية على المستوى الفيدرالي يحركها حاجس أساسي وهو الحيلولة دون انفراد أي زعامة سياسية مهما كانت قوتها بالسلطة المطلقة . واتسمت كافة القوى السياسية الرئيسية فيها بالاعتدال وخفت حدة الصراعات الأيديولوجية التي ميزت العلاقات بينها منذ بداية القرن ، ولم يعد بينها خلافات تذكر حول علاقة ألمانيا الاتحادية بالعالم الخارجي وأصبحت الخلافات بينها هي خلافات في الدرجة وليس في النوع حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية الواجب اتباعها . وشقت ألمانيا الاتحادية طريقها بثبات نحو الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي وأصبحت بالتدريج أهم قوة اقتصادية وتكنولوجية في أوروبا الغربية .

أمام النظام السياسي في جمهورية ألمانيا الديمقراطية فقد تشكلت تحت وطأة الاحتلال السوفيتي الذي فرض عليها نظاما اشتراكيا يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والتخطيط المركزي الموجه للاقتصاد الوطني . ورغم السيطرة المطلقة للحزب الاشتراكي الموحد (وهو حزب ماركسي - لينيني) على السلطة ، إلا أن النظام السياسي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية تميز عن غيره من الأنظمة الشيوعية بوجود نوع من التعددية الحزبية سمحت للعديد من التيارات السياسية غير الماركسية بتنظيم نفسها من خلال قنوات مؤسسية شرعية ولكن بالطبع تحت اشراف ورقابة بل وهيمنة الحزب القائد .

ولكن الشعب الألماني رفض قبول واقع تقسيم الأمة الألمانية الى دولتين مستقلتين والاستسلام له ، وحاول على مدى سنوات طويلة تغيير هذا الأمر الواقع . فقد رفضت ألمانيا الاتحادية الاعتراف بحكومة ألمانيا الديمقراطية التي اعتبرتها حكومة غير شرعية ، وجسد مبدأها لشيئين اصرارها على فرض العزلة الدبلوماسية على ألمانيا الديمقراطية وقطع العلاقات مع أي دولة تعترف بحكومتها . كما جسدت الهجرة المتزايدة من

برلين الشرقية الى برلين الغربية حقيقة الرفض الشعبي لواقع الانقسام وللنظام الماركسي في ألمانيا الشرقية على السواء . وجاء حائط برلين الذي أقامته حكومة ألمانيا الديمقراطية في ١٣ أغسطس عام ١٩٦١ ، في محاولة لوقف هذه الهجرة ، ليذكر الشعب الألماني بأن الجدار الفاصل بين شطري الأمة هو نفسه الجدار الفاصل بين نظامين ومعسكرين عالميين ، وأنه سوف يستحيل هدم هذا الجدار قبل انهيار الحاجز الفاصل بين المعسكرين المتصارعين أولا . ولأن تلك مهمة تتجاوز حدود وقدرات الشعب الألماني وحده فقد اتجهت ألمانيا الاتحادية ، تحت قيادة فيلي برانت ، الى تنظيم العلاقة بين شطري الأمة على أساس القبول بالأمر الواقع . وبدأت الأمة الألمانية والعالم بأسره ، منذ السبعينات ، ينظران الى وجود دولتين ألمائيتين مستقلتين على أنه إحدى الحقائق السياسية الراسخة في الحياة الدولية المعاصرة .

ثم دار التاريخ دورته ليفسح عن مشهد لم يخطر ببال أحد قط . فقد اتضح أن بنية النظام الاشتراكي للاتحاد السوفيتي نفسه قد أصابها خلل خطير . وعندما انكب جورباتشوف على إعادة بناء النظام السوفيتي بمفهوم جديد وعقلية جديدة ، كان من الطبيعي أن تتراخى قبضة الاتحاد السوفيتي عن دول أوروبا الشرقية ليبدأ انهيار انظم الشمولية فيها تباعا . لكن المثير في التجربة الألمانية أن انهيار النظام الماركسي في ألمانيا الديمقراطية جسّد في نفس اللحظة أهم خطوة على طريق وحدة الأمة . فقد اندفعت الجماهير النائرة في برلين الشرقية لتهدم حائط برلين العازل بين الشعبين في ٩ نوفمبر ١٩٨٩ . واستغل المستشار الألماني هلموت كول بحسنة بالغة حاجة الاتحاد السوفيتي الملحة لإعادة صياغة علاقته مع العالم الغربي ليزيل كل العوائق الخارجية أمام تحقيق الوحدة ، ملقيا بالثقل الاقتصادي الهائل لألمانيا الاتحادية ، وفي جسارة بالغة ليحول الهدف الذي تطلع اليه الشعب الألماني على مدى نصف قرن الى حقيقة واقعة .

وتم إعلان وحدة ألمانيا في أول أكتوبر ١٩٩٠ . وفي ٢ ديسمبر ١٩٩٠ تم إجراء أول انتخابات تشريعية حرة تقام في ألمانيا الموحدة منذ عام ١٩٣٢ .

ومن الجدير بالذكر أن النظام السياسي لألمانيا الموحدة هو نفس النظام السياسي الذي تبلور واستقر في ألمانيا الاتحادية بعد الحرب العالمية الثانية دون أي تعديل إلا في النواحي الإجرائية المتعلقة بتحديد عدد الولايات والدوائر الانتخابية بالإضافة إلى التغييرات الطفيفة التي طرأت على شكل الخريطة الحزبية نتيجة حركات الاندماج والائتلاف بين التيارات السياسية في كل من الدولتين السابقتين وعلى النحو الذي ستوضحه فيما بعد . بعبارة أخرى فإن ما حدث في ألمانيا لم يكن وحدة بالمعنى التقليدي ترتب عليها بلورة نظام سياسي واقتصادي جديد يعكس ملامح التمايز بين النظامين القديمين المتعارضين وإنما كانت عملية ضم لألمانيا الشرقية بعد انهيار نظامها واستيعابها في النسيج السياسي والاقتصادي والاجتماعي لألمانيا الغربية .

طبيعة النظام والعلاقة بين السلطات :

النظام السياسي الألماني هو نظام برلماني يعكس الطبيعة الفيدرالية للدولة الألمانية . ويحاول تحقيق التوازن بين السلطات والمؤسسات الفيدرالية المركزية من ناحية وبين السلطات والمؤسسات الخاصة بالولايات من ناحية أخرى .

وتتركز السلطة التنفيذية في يد المستشار الألماني الذي يرأس الحكومة الفيدرالية وهو مسئول أمام البرلمان الذي ينتخبه ويملك تعيين بديل له في أي وقت . أما السلطة التشريعية فيمارسها مجلسان أحدهما يمثل الناخبين مباشرة وهو مجلس النواب البوندستاج Bundestag ويشكل بالاقتراع المباشر ، والآخر يمثل مصالح الولايات ، ويشكل من وفود تعيينها حكومات الولايات الستة عشر ، وهو المجلس الفيدرالي أو البوندسرات Burdesrat . ويباشر السلطة القضائية جهاز قضائي مستقل عن السلطتين التشريعية والتنفيذية مع وجود محكمة دستورية

فيدرالية تلعب دورا أساسيا في تحقيق استقرار العلاقة بين السلطات الفيدرالية الثلاث من ناحية وبين السلطات الفيدرالية والسلطات المحلية من ناحية أخرى .

السلطة التنفيذية :

ويباشرها شكلا رئيس الجمهورية . أما من الناحية العملية فتتركز السلطة الفعلية في يد المستشار الذي يرأس الحكومة وهو منصب يضارع منصب رئيس الوزراء في النظام البريطاني .

ويختار رئيس الجمهورية بالانتخاب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بواسطة جمعية فيدرالية مشكلة من نواب البرلمان الفيدرالي (البوندستاج) وعدد مماثل من النواب يمثلون برلمانات الولايات Landtag

أما المستشار فيختاره البوندستاج وحده بناء على اقتراح رئيس الجمهورية وذلك بالأغلبية المطلقة . ويتم ذلك عادة في بداية الدورة التشريعية وينتهي دوره حين يشرع البوندستاج في إجراءات تعيين مستشار آخر . ولذلك لا يخلو منصب المستشارية .

السلطة التشريعية :

ويمارسها مجلسان هما مجلس النواب (البوندستاج) والمجلس الفيدرالي (البوندسرات) .

أولا : مجلس النواب (البوندستاج) :

ويتكون حاليا ، بعد توحيد ألمانيا ، من ٦٥٦ عضوا ، يتم انتخابهم بالاقتراع المباشر من جانب الناخبين . وتجدر الإشارة إلى أن النظام الانتخابي في ألمانيا له طبيعة خاصة حيث يتم شغل نصف مقاعد البوندستاج من خلال انتخابات تجري على مستوى الدوائر الفردية بالأغلبية البسيطة أو النسبية . أما النصف الباقي فيتم اختياره على أساس قوائم حزبية على

مستوى الولاية وبالتمثيل النسبي . وكان قانون الأحزاب السائد في ألمانيا الاتحادية يحول دون تمثيل الأحزاب التي تحصل على أقل من ٥٪ من اجمالي الأصوات على المستوى القومي . وقبل اعلان قيام الوحدة أقر البرلمان الموحد هذه النسبة ورفض اقتراحا بخفضها الى ٣٪ تقدمت به بعض الأحزاب الصغيرة وخاصة الشرقية . فقامت هذه الأحزاب برفع دعوى أمام المحكمة الدستورية تطالب ببطالان هذا القانون على أساس أنه لا يتيح أمامهم فرص متساوية للتنافس مع الأحزاب الأخرى . وقبل يومين فقط من اعلان قيام الوحدة بين شطري ألمانيا حكمت المحكمة الدستورية في هذه الدعوى بعدم دستورية قانون الانتخاب الذي ستجرى في ظله أول انتخابات تشريعية حرة في ألمانيا الموحدة بسبب الظروف الاستثنائية لوضع بعض الأحزاب في ألمانيا الشرقية سابقا . وقد أدى هذا الحكم الى تعديل قانون الانتخاب . وأبقى هذا التعديل على نسبة الحد الأدنى كما هي ولكنه قسم ألمانيا الى منطقتين انتخابيتين . ومن ثم سمح هذا التعديل لبعض الأحزاب التي لم تتمكن من الحصول على ٥٪ على مستوى ألمانيا كلها من الحصول على مقاعد في البوندستاغ في أول انتخابات تجرى في ألمانيا الموحدة في ٢ ديسمبر سنة ١٩٩٠ .

ثانيا : المجلس الفيدرالى (البوندسرات) :

ويتكون من وفود تعيينها حكومات الولايات . ويتراوح حجم كل وفد من ٣ - ٥ أعضاء حسب الوزن السكانى لكل ولاية . وكان عدد الولايات في ألمانيا الاتحادية عشر ولايات بالإضافة الى برلين الغربية . وتم تقسيم ألمانيا الشرقية الى ٥ ولايات . وأصبحت برلين الموحدة عاصمة لألمانيا الموحدة ولاية قائمة بذاتها . وهكذا يبلغ عدد الولايات في ألمانيا حاليا ستة عشر ولاية .

ويتعين موافقة كل من المجلسين بأغلبية الثلثين ، على الأقل ، على أى تعديل دستوري . ويتفرد البوندستاغ وحده باختيار المستشار الفيدرالى ، بينما يملك البوندسرات حق الاعتراض على أى تشريع يمس سلطة الولايات .

ومن الجدير بالذكر أن الأغلبية الحزبية في البوندستاغ قد تختلف عنها في البوندسرات . وقد حدث هذا في ألمانيا الاتحادية خلال الفترة من ٦٩ - ١٩٨٢ على سبيل المثال عندما كانت الأغلبية في البوندستاغ تمثل التحالف الاشتراكى بينما كانت الأغلبية في البوندسرات تمثل الحزب المسيحى الديمقراطى . وقد يثير هذا الوضع بعض المشكلات أو يؤدي الى نوع من المساومات السياسية . وهناك لجنة توفيق مشكلة من ٢٢ عضوا بالتساوى بين المجلسين مهمتها حل المشكلات التى قد تعترض أو تعرقل صدور تشريعات بسبب اختلاف موقف الأغلبية فى أحدهما عن الآخر .

السلطة القضائية :

لكل ولاية دستورها الخاص وحكومتها وبرلمانها وبالتالي جهازها القضائى الخاص . وهناك بالطبع جهاز قضائى فيدرالى يختص بتطبيق القوانين الفيدرالية . ويعتبرا هنا يشكل أساسى ذلك الدور الذى تلعبه المحكمة الدستورية الفيدرالية فى النظام السياسى الألمانى . فهذه المحكمة تشكل من ستة عشر قاضيا يختار البوندستاغ نصفهم ويختار البوندسرات نصفهم الآخر بناء على ترشيحات الأحزاب من بين رجال القضاء والقانون . ويتعين حصول المرشح على ثلثي الأصوات في البوندستاغ وثلثي أصوات اللجنة المعنية في البوندسرات . ولا يجوز تنحية قضاة المحكمة الدستورية الفيدرالية الا بقرار من المحكمة نفسها .

وتختص هذه المحكمة بالنظر فى تفسير الدستور والحكم فى الطعون المقدمة بعدم دستورية القوانين وحل مشكلات تنازع القوانين والاختصاصات بين السلطات الفيدرالية وسلطات الولايات . وتتولى فحص المسائل المحالة اليها من رئيس الدولة أو الحكومة الفيدرالية أو ثلث أعضاء البوندستاغ حسب الحالة . ويمكن للمواطنين رفع الدعاوى مباشرة أمام هذه المحكمة اذا حدث مساس بحقوقهم أو حرياتهم الأساسية . وأخيرا تملك المحكمة سلطة منع أى حزب سياسى من مباشرة نشاطه . وحكمها نهائى وغير قابل للاستئناف وواجب النفاذ .

وعلى الرغم مما تتمتع به المحكمة الدستورية من سلطات هائلة يمكن أن تؤثر على مسار النظام السياسى ، فقد تمكن النظام الذى ساد فى المائيل الاتحادية حتى الآن من اصفاء نوع من القداسة على احكامها ونأى بها تماما بعيدا عن الصراعات الحزبية .

النظام الحزبى وأهم القوى والتيارات السياسية :

نظرا للموضع الاستثنائى الحال للنظام السياسى فى المانيا الموحدة والذى بدأ مسيرته على التو بعد اتمام اول انتخابات تشريعية على المستوى الفيدرالى منذ ايام قليلة فقط (٢ ديسمبر ١٩٩٠) ولأول مرة فى تاريخ المانيا منذ ٥٨ عاما ، فقد يكون من المفيد أن نعرض لصورة الخريطة الحزبية فى كل من المانيا الاتحادية و المانيا الديمقراطية على حدة قبل أن نقدم نبذة عن شكل الخريطة الجديدة كما أسفرت عنها هذه الانتخابات .

أولا - الخريطة الحزبية فى المانيا الاتحادية سابقا :

ادت ظروف المانيا الخاصة ، وعلى ضوء التجربة الهتلرية ، الى فرض عدد من القيود الدستورية على نشاط وممارسات الأحزاب ومكافحة الأفكار شديدة التطرف . وكانت هناك حساسية خاصة تجاه التنظيمات المتطرفة فى السنوات التى تلت قيام جمهورية المانيا الاتحادية . ففي عام ١٩٥٢ حكمت المحكمة الدستورية بحظر نشاط حزب الرايخ الاشتراكى وهو حزب يمينى متطرف كما حظرت فى عام ١٩٥٦ الحزب الشيوعى . ولكن بعد أن رسخت دعائم النظام الديمقراطى لم تعد هناك مخاوف تذكر على التجربة من مثل هذه الأفكار والتنظيمات . واحتلت ثلاث قوى أو تيارات سياسية معظم المساحة على الخريطة السياسية وتحولت القوى الأخرى الى قوى هامشية أو محدودة التأثير .

١ - الحزب المسيحى الديمقراطى C D U :

وهو حزب تأسس عام ١٩٤٥ وعُدّ الى جمع كلمة الكاثوليك والبروتستانت تحت مظلة تنظيم سياسى محافظ واحد . وساعدته فى ذلك

أن انفصال المانيا الشرقية أدى الى نوع من التكافؤ العددي بين الطائفتين فى المانيا الغربية سمحت بإزالة أى حسابيات . وكان من حسن حظ الحزب تتمتع بزعامة قوية جمعت بين وضوح الرؤية والكفاءة الفنية الاقتصادية العالمية ممثلة فى شخص كونراد اديناور الذى ارتبطت به المعجزة الاقتصادية الألمانية باسمه .

أصبح الحزب من أقوى الأحزاب فى المانيا عام ١٩٤٩ وانتخب زعيمه كونراد اديناور مستشارا لالمانيا فى ذلك العام واستمر فى هذا المنصب حتى عام ١٩٦٣ . وخلال تلك الفترة وفى عام ١٩٥٧ حصل الحزب على أغلبية مطلقة فى البوندستاج واستمر فى السلطة حتى عام ١٩٦٩ انتقل بعدها الى المعارضة . لكنه عاد إليها من جديد منذ ١٩٨٢ . وهو حزب محافظ يرفع شعار « ايمان ونظام » ويؤكد على الفضائل والقيم الدينية وعلى دور الأسرة فى المجتمع الألمانى . أما فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية فقد يبلور الحزب ما أسماه باقتصاديات السوق الاجتماعى Social Market Economy أى تنظيم الاقتصاد على أساس آليات السوق وعدم تدخل الدولة الا فى أضيق الحدود الممكنة ولكنه اعترض على الاسراف فى برامج الرفاه الاجتماعى . وعلى صعيد السياسة الخارجية اتخذ موقفا متشددا من الدول التى تعترف بالمانيا الشرقية وأكد دوما على ضرورة الوحدة الألمانية وعمل على دعم الروابط الألمانية مع أوروبا الغربية ومع الولايات المتحدة فى إطار حلف الأطلسى . واعترض وهو فى المعارضة على سياسة التقارب والانفتاح على الشرق Ostpolitik لكنه قبل بنتائجها بعد ذلك وحاول البناء عليها .

أما الحزب المسيحى الاجتماعى C S U :

فهو يعتبر الحزب التوأم للحزب المسيحى الديمقراطى ولكن فى إطار ولاية بافاريا ولا يختلف هذا الحزب عن شقيقه الا فى تأكيد على التقاليد البافارية . ويشكل الحزبان على المستوى الفيدرالى مجموعة برلمانية واحدة أما على مستوى الولايات فليست هناك أى صلة عضوية بينهما ويمارس

الحزب المسيحي الاجتماعي دوره السياسي في بافاريا في استقلال كامل .
وقد حصل عام ١٩٧٤ على ٦٢٪ من مجموع الأصوات في بافاريا وهو رقم
لم يحصل عليه أي حزب آخر وأصبح هو حزب الدولة البافارية . وعمل
الرغم من طابع المجلس فقد منحه زعامة شتراوس له تكتة فيدرالية .

٢ - الحزب الاشتراكي الديمقراطي S P D :

وهو حزب له جذور قديمة تعود الى ١٨٧٥ وربما الى ١٨٦٣ وروافد
فكرية بعضها ماركسي وبعضها الآخر اشتراكي معتدل . وفرض نفسه على
الحياة السياسية كأمم حزب الماني في بداية القرن وحتى الحرب العالمية
الاولى بل وما بعدها . لكنه عندما أعاد تأسيس نفسه عام ١٩٤٥ اقتصر على
الجناح المعتدل غير الماركسي . وكان من أشد المنافسين على السلطة في
انتخابات ١٩٤٩ الاولى لكنه عندما قنع بدور المعارض ظهرت عليه علامات
الحمول بينما ازدهر الحزب المسيحي الديمقراطي نتيجة قوة الدفع التي
تحققت من نجاح سياسته الاقتصادية . وفي محاولة لتجديد شبابه تبني
الحزب عام ١٩٥٩ ما يعرف ببرنامج جودسبرج الذي أعلن فيه أنه لا تربطه
أي صلة خاصة بالماركسية وأنه يستلهم عقيدته من القيم المسيحية
والانسانية ومن المصادر الفلسفية التقليدية كما أنه حزب للأمة وليس تعبيرا
عن طبقة . وحظي الحزب أيضا بزعامة قوية ممثلة في شخص فيلي برانت ،
وبعد أن شارك في الحكم مع الحزب المسيحي الديمقراطي فيما يعرف باسم
" التحالف الكبير " ، أصبح اعتبارا من ١٩٦٩ أكبر الأحزاب وقاد الحكومة
متحالفا مع الأحرار وأصبح فيلي برانت مستشارا لألمانيا . واستمر الحزب
في الحكم حتى بعد أن اضطر فيلي برانت للتخلي عن منصب المستشارية عام
١٩٧٤ بسبب فضيحة تجسس .

ويتبنى الحزب سياسة اقتصادية تقوم على ضرورة عدم التخلي عن
أهداف العدالة الاجتماعية بسبب ضرورات الكفاءة ويطالب بدور متزايد
للحكومة في النشاط الاقتصادي لدفعه الى الأمام وتحقيق العدالة الاجتماعية

من خلال برنامج موسع للرفاهية . وقد ارتبطت سياسة الحزب الخارجية
بالانفتاح على الشرق ، واتخذت موقفا مناهضا لنشر الأسلحة النووية محاولا
الا يؤثر هذا الموقف على ارتباطات ألمانيا بحلف الأطلسي وهو ما تسبب
في بعض الانشقاقات داخل الحزب تغلب عليها بعد أن عاد الى موقع المعارضة
منذ عام ١٩٨٢ .

٣ - حزب الأحرار الديمقراطي F D P :

وهو حزب محدود الثقل في الحياة السياسية الألمانية لكنه عادة
ما يلعب دورا محوريا لترجيح كفة على أخرى . وكانت أقصى نسبة حصل
عليها في الانتخابات لا تتجاوز ١٢٪ من مجموع الأصوات وفي بعض
الأيام لم يتجاوز حاجز الـ ٥٪ الا بالكاد . ومع ذلك فقد شارك في الحكم
فترة أطول من مشاركة الحزبين الكبيرين . ويرجع ذلك الى أنه تحالف طوال
الخمسينات والستينات مع الحزب المسيحي الديمقراطي ومع الاشتراكي خلال
السبعينات وحتى عام ١٩٨٢ ثم من جديد مع المسيحي الديمقراطي عندما
عاد الى الحكم . وتسمح تركيبة الحزب وأصوله الفكرية بمرونة سياسية
للتناقل مع سياسات الحزبين الكبيرين . ويتحدث الحزب عن اصلاح
الراسمالية في نفس الوقت الذي يؤكد تمسكه بالقطاع الخاص وبالقيم
والحرية الفردية . من أبرز رموزه وقياداته هانز ديتريش جينشر (وزير
الخارجية ونائب المستشار) ، ولاميسدورف وزير الاقتصاد .

٤ - الحضر D G :

وهو أحدث حزب سياسي في ألمانيا إذ تأسس عام ١٩٨٠ بعد انصهار
مئات المجموعات العاملة في ميدان المحافظة على البيئة . لكنه تمكن من احراز
انتصارات فورية ففاز بمقاعد في انتخابات بعض الولايات عام ١٩٨٠ ، وبعد
أن كان نصيبه من الأصوات على المستوى الفيدرالي في هذه الانتخابات
لا يتجاوز ١٫٥٪ أحرز في انتخابات ١٩٨٣ (٥٫٦٪) وأصبح له مجموعة
برلمانية لأول مرة في البوندستاغ ثم ٨٫٣٪ عام ١٩٨٧ وأصبحت قوته

الانتخابية تعادل قوة حزب الأحرار ومثله ٤٨ نائبا في البوندستاج حتى نهاية عام ١٩٩٠ .

٥ - احزاب الالوية :

وتضم تشكيلة متنوعة من الأحزاب بعضها قديم وله جذور تاريخية مثل الحزب الشيوعي الألماني D K P والذي تمكن من الحصول على عدد من المقاعد في البوندستاج في عام ١٩٤٩ ولكنه لم يتمكن من الحصول على نسبة الـ ٥٪ عام ١٩٥٣ وحظر دستوريا عام ١٩٥٦ لكنه عاد للظهور ١٩٦٨ ولم يعد له وزن يذكر في الحياة السياسية (٣٪ في انتخابات ١٩٨٣) . أما البعض الآخر فهو حديث نسبيا وينقسم الى أحزاب يسارية متطرفة مثل العصابة الشيوعية أو بعض الجماعات الماروية والتروتسكية . وأحزاب يمينية متطرفة أهمها الحزب الوطني الديمقراطي N P D الذي تأسس عام ١٩٦٩ وحصل على مقاعد في الانتخابات التشريعية على مستوى الولايات وكان قاب قوسين أو أدنى من الوصول الى البوندستاج بعد أن حصل عام ١٩٦٩ على ٤٣٪ من اجمالي الاصوات . لكنه سرعان ما تراجع بانتظام حتى وصل الى اقل من ١٪ في انتخابات ١٩٨٠ .

ثانيا - الخريطة الحزبية في ألمانيا الديمقراطية سابقا :

بعد حوالى شهرين من استسلام ألمانيا النازية شكلت الأحزاب المعادية للنازية في المناطق التي حررها الجيش السوفيتي جبهة للنضال المشترك من أجل ألمانيا سلمية ومعادية للفاشية أعلنت عن قيامها في ١٤ يوليو ١٩٤٥ . وقد تزعم الحزب الشيوعي هذه الجبهة التي أطلقت على نفسها الكتلة الديمقراطية بعد اعلان قيام ألمانيا الديمقراطية عام ١٩٤٩ . وقد شارك في هذه الكتلة كلا من الحزب الشيوعي الألماني والحزب الاشتراكي الديمقراطي ، اللذان اتصهرا معا في ٢٢ ابريل ١٩٤٦ ليشكلا الحزب الاشتراكي الألماني الموحد ، بالإضافة الى الاتحاد المسيحي الديمقراطي والحزب الليبرالي الديمقراطي . وفي ٢٩ ابريل ١٩٤٨ تم انشاء حزب خاص

بالفلاحين هو حزب الفلاحين الديمقراطي . وبعد ذلك بأيام تم انشاء حزب يعبر عن الحرفيين والبرجوازية الصغيرة في القطاعين الخاص والتعاوني وهو الحزب الوطني الديمقراطي وذلك في ٢٥ مايو ١٩٤٨ . وشكلت هذه الأحزاب مجمل الخريطة الحزبية في ألمانيا الديمقراطية .

وال جانب هذه الأحزاب تم استكمال البناء المؤسسي للنظام السياسي في ألمانيا الديمقراطية بانشاء عدد من المنظمات والنقابات العمالية والمهنية مثل اتحاد النقابات الحر ، ورابطة الشبيبة الحرة ، واتحاد النساء الديمقراطي ورابطة الثقافة واتحاد المساعدة الفلاحية المتبادلة .

ومن هذه الأحزاب والمنظمات الجماهيرية تشكلت الجبهة الوطنية التي قامت بتأسيس جمهورية ألمانيا الديمقراطية تحت اشراف ورقابة سلطة الاحتلال السوفيتي التي استمرت حوالى تسع سنوات قبل ان تحصل ألمانيا الديمقراطية على استقلالها في ٢٣/٣/١٩٥٤ .

ومن الجدير بالذكر ان التمثيل في البرلمان لم يكن يقتصر على الأحزاب السياسية وانما كان يضم كل عناصر الجبهة من أحزاب ومنظمات جماهيرية . ويتم الترشيح على قائمة واحدة هي قائمة الجبهة والتي تضم عددا من المرشحين أكبر من عدد المقاعد في الدائرة الانتخابية . ومن ثم فقد كان الحق الوحيد المكفول للناخب هو حق شطب بعض المرشحين من على القائمة الموحدة للجبهة ! . ويتضح من تشكيل آخر برلمان لألمانيا الديمقراطية والذي تم انتخابه في ٨/٦/١٩٨٦ قبل انهيار نظامها السياسي ان توزيع المقاعد التي يبلغ اجمالها ٤٠٠ مقعد كان يتم تحديده سلفا تحت سلطة وهيمنة الحزب الاشتراكي الموحد . فقد حصل الحزب الاشتراكي على ١٢٧ مقعد وكل من حزب الفلاحين والمسيحي الديمقراطي والليبرالي والوطني على ٥٢ مقعدا (بالتساوي !) كما حصل اتحاد النقابات على ٦١ مقعدا ورابطة الشبيبة على ٣٧ مقعدا واتحاد النساء على ٣٢ مقعدا ورابطة الثقافة على ٢١ مقعدا .

وقد اوضحت الأحداث التي شهدتها ألمانيا الديمقراطية ابتداء من صيف ١٩٨٩ أن النظام السياسي فيها لم يعد قادرا على تطوير حركة الجماهير واحتوائها . وبدأ الهروب الكبير من ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الغربية عبر المجر والنمسا هذه المرة تبعته مظاهرات منبثقة في مدينة ليبزج ، أهم مراكز الانسجام الثقافي هناك . وادى هذا الهروب إلى ثورة قصر محدودة في البداية أطاحت بالرئيس هونيكير زعيم الحزب الاشتراكي الموحد بعد ١٨ عاما متواصلة من السلطة . لكن خلفه إيجون كريتس ولم يتمكن هو الآخر من السيطرة على الأوضاع ونصائح مظاهرات حدة إلى أن وصلت ذروتها بخروج نحو مليون شخص في برلين الشرقية وبدأت في هدم جدار برلين في ٩ نوفمبر ١٩٨٩ وهنا فقط قبلت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الموحد (الشيوعي) بمبدأ الانتخابات الحرة لتبدأ عملية التحول الديمقراطي مسيرتها جنبا إلى جنب مع عملية الوحدة مع ألمانيا الاتحادية .

وعندما أتيح للشعب في ألمانيا الديمقراطية أن يخوض انتخابات حرة لأول مرة منذ تأسيس الدولة ، وذلك في مارس ١٩٩٠ ، اتضح صورة الخريطة السياسية الحقيقية فيها . فقد خاض هذه الانتخابات تسعة عشر حزبا بالإضافة إلى خمسة ائتلافات تمثل أربعة عشر حزبا آخرين . وقد أسفرت هذه الانتخابات عن وجود ثلاث تيارات سياسية رئيسية على الساحة وهي تكتل اليمين ، والذي يضم أساسا الحزب المسيحي الديمقراطي والحزب الاجتماعي وحزب البعث الديمقراطي وحصل على ٤٨ر١٤٪ من الأصوات (١٩٣ مقعد) ، والحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي حصل على ٢١ر٨٤٪ من الأصوات (٦٥ مقعد) ثم أخيرا الحزب الاشتراكي الموحد (الذي غلب اسمه ليصبح حزب الاشتراكية الديمقراطية ، وهو الحزب الشيوعي الحاكم قبل ذلك) وحصل على ١٦ر٣٣٪ من الأصوات (٦٥ مقعدا) بالإضافة إلى عدد من القوى والأحزاب الأخرى الصغيرة .

وهكذا تشكلت حكومة ائتلافية جديدة على أسس ديمقراطية من الأحزاب المؤيدة للوحدة مع ألمانيا الاتحادية برئاسة دي ينزين زعيم الحزب

المسيحي الديمقراطي . وبعد حوالي ستة أشهر من تشكيل هذه الحكومة تم تحقيق الوحدة بين الألمانيتين واختفت نهائيا ألمانيا الديمقراطية من على الخريطة السياسية للعالم .

ثالثا - الخريطة السياسية لألمانيا الموحدة :

قبل أن تجرى أول انتخابات تشريعية في ألمانيا الموحدة كانت السيولة التي اتسمت بها الحياة السياسية والتشكيلات الحزبية في ألمانيا الشرقية بعد انهيار النظام الشمولي قد بدأت في التجمد وأسفرت عن تشكيلات وضحت معالمها وجسدتها أربعة تيارات سياسية رئيسية هي التيار المسيحي الديمقراطي والتيار الاشتراكي الديمقراطي والتيار الليبرالي والتيار الماركسي . واندمجت هذه التيارات الرئيسية مع هيلاتها في ألمانيا الاتحادية .

وقد أسفرت انتخابات البوندستاج التي جرت في ٢ ديسمبر ١٩٩٠ عن فوز تحالف يمين الوسط الذي يتزعمه هلموت كول بـ ٥٤ر٨٪ من الأصوات وحصل على ٢٩٢ مقعدا من إجمالي مقاعد البوندستاج البالغ عددها ٦٥٦ مقعدا . ويضم هذا التحالف الحزب المسيحي الديمقراطي وحصل على ٣٦ر٧٪ من الأصوات ، والحزب المسيحي الاجتماعي وحصل على ٧ر١٪ والحزب الليبرالي وحصل على ١١٪ . أما الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي تزعمه أوسكار لافونتين فقد حصل على ٣٣ر٥٪ من الأصوات (٢٢٩ مقعد) . ولم يحصل حزب الاشتراكية الديمقراطية (الشيوعي الحاكم سابقا في ألمانيا الشرقية) إلا على ٢ر٤٪ من الأصوات على مستوى ألمانيا الموحدة ، ٩ر٩٪ فقط على مستوى ألمانيا الشرقية . واستفاد من حكم المحكمة الدستورية السابق الإشارة إليه ، ومن ثم أصبح له سبعة عشر مقعدا في البوندستاج . وتمثلت المفاجأة الكبرى لهذه الانتخابات في انهيار حزب الحضر الذي لم يحصل إلا على ٥ر٩٪ من الأصوات (ثمان مقاعد مقابل ثمانية وأربعين مقعدا في الانتخابات السابقة في ألمانيا الاتحادية) .

ونعبر هذه النتائج عن حقيقة أن قضية الوحدة الألمانية كانت من محور الحركة الانتخابية ومن الموقف المحفوظ للاشتراكيين الديمقراطيين من الحركة التي تمت بها الوحدة وتكلفتها ، وكذلك الموقف الراقض لحزب الحضر منها كانا من بين الأسباب التي أدت إلى تراجعهما في هذه الانتخابات .

أهم التكتلات السياسية :

تمتع النظام السياسي في ألمانيا الاتحادية باستقرار كبير بعد الحرب العالمية الثانية مما مكنتها من خلق طريقها بثبات نحو الازدهار الاقتصادي . وكانت قوتها الاقتصادية الضخمة وانجازاتها المتميزة على الصعيد التكنولوجي من التي مكنتها من أن تستفيد إلى أقصى حد من تداعيات البيروسترويك وتلقى بثقلها وراء الهدف الذي عاشت من أجله بعد انتهاء الحرب ألا وهو إعادة توحيد الشعب الألماني .

وقد أظهرت نتائج أول انتخابات عامة في ألمانيا الموحدة أن استيعاب ألمانيا الديمقراطية في النسيج السياسي والاقتصادي - الاجتماعي لألمانيا الاتحادية لم يغير من طبيعة النظام الذي كان سائدا في ألمانيا الاتحادية قبل الوحدة . كما أكدت هذه النتائج على أن الغالبية العظمى من الشعب الألماني اعتبرت أن هدف تحقيق الوحدة يسمو على أي أهداف أو مطالب اقتصادية واجتماعية ، وابتدوا استعمالهم لدفع ثمن هذه الوحدة مهما يكن باعقا . ولذلك حققت التيارات التي أيدت الوحدة وتحملت لها مكاسب انتخابية على حساب التيارات التي تحفظت على تكلفتها والطريقة التي تمت بها أو تلك التي عارضتها صراحة . ولا تختلف خريطة القوى السياسية في ألمانيا الموحدة عن خريطة تلك القوى في ألمانيا الاتحادية قبل الوحدة باستثناء عودة الشيوعيين إلى الظهور في البوندستاغ بعد نجاح سبعة عشر نائبا من الحزب الحاكم سابقا في ألمانيا الشرقية في الانتخابات الأخيرة . لكن هذه العودة لن يكون لها تأثير يذكر على الحياة السياسية في ألمانيا .

ومع ذلك فإنه يجب ألا تقلل من آثار هذه الوحدة على النظام السياسي الألماني على المدى البعيد . فقد تم الدمج الدستوري والقانوني بين الشعبين ، ولكن عملية الانصهار العضوي بين نظامين اقتصاديين واجتماعيين مختلفين تماما سوف تستغرق وقتا طويلا . فالتحول من نظام اقتصادي يخطط مركزيا ويقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج إلى نظام يقوم على الملكية الفردية ويخضع لآليات السوق لا يتم بقرارات إدارية . وسوف يتعين على الاقتصاد الألماني والحياة الاجتماعية الألمانية أن تسير وفقا لآليتين وسرعيتين ومزاجين مختلفين لبعض الوقت إلى أن تتوحد وتتوافق وتنظم حركة المجتمع كله في نسق واحد . وخلال هذه الفترة فسوف يتعين على النظام السياسي الألماني وبالذات على الأغلبية الحاكمة أن توجد حلا لتكتلات البطالة والتضخم التي ترتبت على الوحدة والتي كانت ألمانيا الاتحادية سابقا قد تخلصت منهما إلى حد كبير بطريقة حسنة عليها معظم الدول الأوروبية .

أهم الارتباطات الدولية :

بقيام الوحدة بين الألمانيتين تصبح ألمانيا الموحدة أكبر الدول الأوروبية على الإطلاق من حيث تعداد السكان وأكثرها ثقلا من الناحية الاقتصادية ، ومن ثم أكثرها تأثيرا على مسار أوروبا على الرغم من القيود السياسية والعسكرية التي ما تزال مفروضة عليها . وقد تعهد الاتحاد السوفيتي بسحب قواته التي يبلغ تعدادها ٣٨٠ ألفا خلال ثلاث أو أربع سنوات . واحتفظت ألمانيا الموحدة بعضويتها في السوق الأوروبية المشتركة وحلف شمال الأطلسي . وأصبحت هناك ألمانيا واحدة في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة بدلا من دولتين ألمانيتين .

ولا شك أن أولويات السياسة الخارجية لألمانيا الموحدة سوف تتركز خلال السنوات القليلة القادمة على طمأنة المخاوف الدفينة التي تثيرها الوحدة الألمانية في معظم العواصم العالمية في الشرق والغرب على السواء .

المراجع

- 1 — MENY, Yves : Politique Comparée, les démocraties : Etats Unies, France, Grande Bretagne, R.F.A, Montchrestein, 2 ed. Paris, 1988.
- 2 — Edinger, Lewis : Politics in West Germany, Little Brown, 1977.
- 3 — Contradt, David. The German Polity. 2nd ed. New York : Longman, 1982.

ملحوظة :

- بعض المعلومات المتعلقة بالنظام السياسي لألمانيا الديمقراطية وخصوصا البيانات مأخوذة عن كتاب : أضواء على جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، الصادر عن وكالة بانوراما للصحافة الخارجية .
- بعض البيانات المتعلقة بالأحداث التي أدت إلى الوحدة الألمانية مأخوذة من أرشيف الأهرام .
- النتائج المتعلقة بانتخابات ٢ ديسمبر ١٩٩٠ في ألمانيا الموحدة مأخوذة عن صحيفة Le Monde الفرنسية ، العدد ١٤٢٦٢ بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٩٠ ص ٨ .

٢ - إيطاليا

لمحة عامة :

النظام الإيطالي هو نظام جمهوري - برلماني . ولم تستقر فيه القواعد والتقاليد الديمقراطية إلا بعد الحرب العالمية الثانية . وهو نظام يتسم بعدم الاستقرار الوزاري . فلم يتمكن أي حزب سياسي ، منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن ، من الحصول على أغلبية برلمانية . ويشكل الاستقطاب القائم بين التيار الكاثوليكي المحافظ والتيار الاشتراكي - الماركسي أهم خطوط خريطة توزيع القوى السياسية . ولا يساعد هذا الوضع ، خصوصا مع ضعف وتشرذم التيارات والقوى الوسطية ، على تشكيل حكومات ائتلافية على أسس واضحة . ولهذا لم يتجاوز متوسط عمر الوزارة الإيطالية سنة واحدة على مدى أربعين عاما .

لكن سقوط الحكومة لا يترتب عليه في النظام الإيطالي ضرورة حل البرلمان . ولذلك تمتعت المؤسسات التشريعية باستقرار نسبي ولم يحدث إجراء انتخابات مبكرة إلا في حالات محدودة . أي أن ظاهرة عدم الاستقرار تنسحب على الحكومة وحدها ولا تمتد لتشمل مؤسسات النظام ككل . وقد خضعت صيغة الائتلاف الحكومي للمساومات والمناورات التي لا تنتهي بين القيادات الحزبية .

ولهذا الوضع أسباب وجذور تاريخية خاصة بالتجربة الإيطالية ، فالنخبة الليبرالية المعبرة عن الفئات البرجوازية الصاعدة طوال القرن التاسع عشر هي التي تمكنت من تحقيق هدف الوحدة الإيطالية وأقامت الدولة الإيطالية الحديثة عام ١٨٦١ . وترتب على ذلك ليس فقط تقلص بل وانهايار سيطرة الكنيسة وإنما أيضا عزل أو انعزال التيار الكاثوليكي عن الحياة العامة . ومع توسيع نطاق الحقوق السياسية بدأت الأحزاب المعبرة

عن طموحات وإيديولوجيات الطبقة الحاكمة تبرز كاهم قوة سياسية صاعدة
وتنحى من طرج النظام . وبعد الحرب العالمية الأولى وتزول التبارز الكاتوليكي
في ساحة العمل السياسي تحت القنوى الليبرالية والراييكالية المبررة عبر
النظم القائم معزولة جغرافيا وسط تلمى التيارات المتعارضة الاشتراكي
وكاتوليكي . وعندما تصاعدت أزمة المجتمع الإيطالى استسلمت النخبة
الحاكمة أو سلمت زمام أمورها ومجتمعا إلى الفاشية التي طرحت نفسها
كمنقذ . ورغم استقالة الكنيسة من النظم الفاشى بعد تنظيم العلاقة بينهما
ب طريقة مكنت الكنيسة من أن يصبح لها وزعا متميزا في الحياة الثقافية
الإيطالية . إلا أن التيار السياسي الكاتوليكي لم يبدو وكأنه متواطئ مع
النظم الفاشى . لما التبر الاشتراكي فقد حمل هو عبء المقاومة والتصدي
لنظم الفاشى . وهكذا خرجت إيطاليا من محنة الفاشية والهزيمة وخريطة
القوى السياسية فيها محذدة على النحو التالى :

تيار اشتراكي قوى يمثل الحزب الشيوعى هم فصائله وهو حزب
زاده تبعته عن موسكو وسياساته وأطروحاته المستقلة صداقية داخل
الحياة السياسية الإيطالية . وتيار كاتوليكي مرشح لالتصاف معظم قوى
اليمين حوله وقادته على التأثير فى صفوف الطبقات العاملة والمتوسطة .
وتيار ليبرالى وراييكالى عاجز عن العودة من جديد إلى الساحة كتيار شامى .
وهكذا أصبح الحزب الليحى الديمقراطى والحزب الشيوعى الإيطالى هما
مركزى الثقل الرئيسيين فى الحياة السياسية الإيطالية ولم تتمكن أى قوة
ثالثة حتى الآن بما فى ذلك الحزب الاشتراكي الذى غير من نمط تحالفاته
فى بلا الفراغ لترجيح كفة على أخرى أو أصبح جسرا للاستقرار الحكومى
فى إيطاليا .

العلاقة بين السلطات :

تقوم العلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية فى إيطاليا ، شأنها
شأن فى نظام برلمانى آخر على التداخل والتعاون بينهما . ورئيس الوزراء

والوزراء هم أعضاء فى البرلمان ، واستمرارهم فى السلطة التنفيذية ومن
باستمرار تمتعهم بثقة السلطة التشريعية . وتكمن خصوصية النظام الإيطالى
فى أن رئيس الجمهورية ، الذى يباشر سلطات تنفيذية محدودة بالمقارنة
بسلطة الحكومة ، قد يلعب أحيانا دورا توفيقيا هاما للمساعدة فى اختيار
رئيس الوزراء . من ناحية أخرى فليس من النادر ، بسبب طبيعة العلاقة
بين القوى السياسية الإيطالية ، أن يختار رئيس الوزراء من أحزاب الأقلية
أو من شخصيات الصف الثانى أى أن رئيس الوزراء ليس بالضرورة هو
زعيم أكبر الأحزاب المرشحة لقيادة الائتلاف الحكومى كما هو الحال فى النظم
البرلمانية الأخرى . أما السلطة القضائية فتباشر دورها فى استقلال كامل
عن السلطين التشريعية والتنفيذية . وتوجد محكمة دستورية لها حق النظر
فى مدى دستورية القوانين .

السلطة التنفيذية :

ويختص بها كل من رئيس الجمهورية والحكومة .

أما رئيس الجمهورية فيتم انتخابه فى جلسة مشتركة لمجلس البرلمان
يشترك فيها مندوبون عن الأقاليم الإيطالية البالغ عددها عشرون اقليما
و بواقع ٣ مندوبين عن كل إقليم فيما عدا منطقة فال دوسنا التى تمثل
بمندوب واحد) . ويتعين حصول الرئيس على ثلثى الأصوات ، فإذا تعدد
ذلك تكفى الأغلبية البسيطة بعد الجولة الثالثة . ولا يعد منصب رئيس
الجمهورية منصبا شرفيا يحق اذ يتمتع رئيس الجمهورية ببعض السلطات
الهامة . فهو يملك حل البرلمان ، بعد استشارة رئيس مجلسيه . وإلى
جانب تعيين رئيس الوزراء يملك أيضا حق التعيين فى بعض المناصب الهامة
فى الجيش والجهاز القضائى ومجلس الشيوخ ويستطيع رئيس الجمهورية
تعنيق أو تعطيل صدور التشريعات لفترة ولكنه لا يملك حق الفيتو إزاعها .
وتلعب شخصية الرئيس دورا كبيرا فى تحديد وزن وتقل رئاسة الجمهورية
فى النظام السياسى الإيطالى .

أما رئيس الوزراء فيعينه رئيس الدولة ويتعين أن يحظى بثقة البرلمان . ويختار رئيس الوزراء أعضاء حكومته من بين أعضاء البرلمان . عادة . وتخضع عملية الاتفاق على شخص رئيس الوزراء والوزراء إلى مساومات جادة . وقد خرج أغلب رؤساء الوزارات الإيطالية بعد الحرب من بين صفوف الحزب المسيحي الديمقراطي ولم يكونوا جميعهم بالضرورة زعماء الحزب في ذلك الوقت . ورغم أن هذا الحزب كان دائما أكبر أحزاب الائتلاف الحاكم إلا أن ظروفًا معينة أدت إلى انتقال رئاسة الوزارة إلى شخصيات من أحزاب الأقلية : سبادوليني (الحزب الجمهوري) ، في ١٩٨٢/٨١ ، كراكسي (الحزب الاشتراكي) ، في ١٩٨٧/٨٥ .

السلطة التشريعية :

ويتولاها برلمان يتكون من مجلسين : مجلس النواب ومجلس الشيوخ . ويتكون مجلس النواب من ٦٣٠ عضوا جميعهم بالانتخاب . أما مجلس الشيوخ فيتكون من ٢١٥ عضوا منتخبا . وخمسة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية مدى الحياة . ويعتبر رؤساء الجمهوريات السابقين أعضاء في مجلس الشيوخ مدى الحياة أيضا .

ومن الناحية القانونية يتمتع المجلسان بالمساواة ، وفي حالات كثيرة كان رئيس الوزراء عضوا بمجلس الشيوخ . لكن من الناحية الفعلية ترجع كافة مجلس النواب في العملية التشريعية . وعادة ما تأتي المبادرة باقتراح مشروعات القوانين من جانب الحكومة لكن يمكن أيضا لأعضاء البرلمان واللجان التشريعية فيها والمجالس الإقليمية بل ويستطيع الناخبون أن يتقدموا بالتماسات لاقتراح مشروعات القوانين .

وتجرى الانتخابات كل ٥ سنوات بالنسبة للمجلسين . لكن نظام الانتخابات يختلف بالنسبة لمجلس النواب عنه بالنسبة لمجلس الشيوخ . ففي انتخابات مجلس النواب تقسم إيطاليا إلى ٣٢ دائرة انتخابية تختلف المقاعد المخصصة لها باختلاف عدد السكان (وتتراوح بين ٢ - ٤٧ مقعدا)

فيما عدا إقليم واحد يخصص له مقعد واحد) . ويتم الترشيح من خلال القوائم الحزبية ويحق للناخب أن يشكل ثلاث أو أربع تفضيلات مختلفة . وتوزع المقاعد بين الأحزاب حسب نسبة الأصوات التي حصلت عليها وعلى أساس المتوسطات اللازمة للحصول على مقعد في كل دائرة . وتوزع المقاعد الباقية على المستوى القومي على الأحزاب التي حصلت على حد أدنى قدره مقعد واحد في أي دائرة أو ٣٠٠٠٠٠ صوت على الأقل على المستوى القومي . أما بالنسبة لمجلس الشيوخ فالدوائر فردية متساوية قدر الامكان ويمكن لأي مرشح أن يتقدم بالترشيح في ثلاث دوائر مختلفة . ويفوز الحاصلون على ٦٥٪ من الأصوات تلقائيا . أما المقاعد الباقية فتوزع على أساس التمثيل النسبي بطريقة هونت Hondt . ولا توجد انتخابات تكميلية بالنسبة لأي من المجلسين حيث يتم شغل المقعد الذي يخلو بالمرشح التالي في الترتيب .

السلطة القضائية :

يمارس الجهاز القضائي في إيطاليا وظيفته التقليدية في استقلال تام عن السلطتين التشريعية والتنفيذية . وجدير بالذكر هنا أن النظام القضائي الإيطالي يتضمن أيضا محكمة دستورية لم تبدأ عملها إلا في عام ١٩٥٦ رغم النص عليها في دستور ١٩٤٧ . وتتكون المحكمة من خمسة عشر قاضيا يعين البرلمان ثلثهم ورئيس الجمهورية الثلث والجهاز القضائي الثلث ، تختص بالنظر في دستورية القوانين والفصل في تنازع الاختصاص بين جهات الإدارة وفي الالتماسات الخاصة بإجراء استفتاء وتتولى هذه المحكمة محاكمة رئيس الدولة في الحالات التي يحددها الدستور . وفي هذه الحالة يتعين إضافة قاضي آخر يختاره البرلمان .

وجدير بالذكر أن المحكمة الدستورية لعبت دورا هاما في إيطاليا لتخليص البلاد من العديد من القوانين والأوضاع الموروثة عن حقبة موسوليني الفاشية .

النظام الحزبي وأهم القوى والتيارات السياسية :

لا يتضمن الدستور الإيطالي قيودا على تشكيل الأحزاب والتجمعات السياسية والنقابات المهنية وغيرها . ولكنه ينطوي في الوقت نفسه على نصوص سمحت بمقاومة وتجريم المنظمات السياسية الارهابية مثل « الأولوية الحمراء » . وهناك عشرات الأحزاب التي تمارس نشاطها بطريقة شرعية وتعتمد ألوانها الأيديولوجية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار . ويبلغ عدد الأحزاب الممثلة في مجلس النواب حوالي أربعة عشر حزبا . لكن حزبان منها فقط هما اللذان يملكان كتلا برلمانية ضخمة وهما الحزب المسيحي الديمقراطي (٢٣٤ نائبا عام ١٩٨٧) والحزب الشيوعي (١٧٧ نائبا) يأتي بعد ذلك « بفارق كبير » الحزب الاشتراكي (٩٤ مقعدا ، وهي أعلى نسبة من المقاعد حصل عليها منذ ١٩٤٦) أما الأحزاب الأخرى فتترواح نسبة الأصوات التي حصلت عليها بين ١ - ٦٪ .

وقبلا على نبذة عن أهم هذه الأحزاب :

١ - الحزب المسيحي الديمقراطي D C :

تأسس عام ١٩٤٣ من عدد من الجماعات الكاثوليكية التي لعبت دورا نشطا أو شبه نشط في مقاومة الفاشية . وكانت أول محاولة لاقامة حزب سياسي كاثوليكي قد تمت عام ١٩١٩ على يد القس لويجي ستورزو حين أعلن قيام « الحزب الشعبي » وركز على القضايا الاجتماعية وكانت له نكهة يسارية . وحل محله عام ١٩٢١ في قيادة هذا الحزب دي جاسبري الذي أصبح هو نفسه أول زعيم للحزب المسيحي الديمقراطي .

وقد تمكن الحزب المسيحي الديمقراطي من تجميع معظم القوى المناهضة للشيوعية من كافة الفئات الاجتماعية وانهج سياسة محافظة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي . وعلى الصعيد الخارجي لعب الحزب وقياداته في السنوات الأولى بعد الحرب دورا هاما في ربط إيطاليا بحلف شمال الأطلسي والجماعة الاقتصادية الأوروبية .

وقد حصل في أول انتخابات بعد الحرب عام ١٩٤٦ على ٣٥١٪ من الأصوات وتمكن في الانتخابات التالية (١٩٤٨) من الحصول على ٤٨٥٪ . وكانت هذه أعلى نسبة حصل عليها في تاريخه . ثم تضائل وزنه النسبي بعد ذلك وحقق عام ٨٣ أدنى مستوى له (٣٢٩٪) لكنه ارتفع قليلا عام ٨٧ إلى ٣٤٣٪ .

وقاد هذا الحزب الائتلافات الحكومية في الفترة من ٤٨ - ١٩٦٣ بالتعاون مع أحزاب صغيرة من اليمين والوسط . وبعد ذلك اتجه ، تحت تأثير الدومورو إلى « الانفتاح على اليسار » وتحالف مع الحزب الاشتراكي لكن هذا التحالف لم يكن لصالح الحزب الاشتراكي وأدى على العكس إلى زيادة أهمية الحزب الشيوعي كحزب معارض . وبسبب كثرة الفضائح وتفشي الفساد اضطر الحزب مع بداية الثمانينيات أن يتخلى عن منصب رئاسة الوزارة لصالح الأحزاب الصغيرة المتحالفة معه على الرغم من أنه ما زال يمثل من حيث نسبة الأصوات وعدد النواب أكبر الأحزاب الإيطالية . وعلى أي حال فقد شارك في جميع الحكومات التي شكلت منذ الحرب وحتى الآن بأغلبية المناصب الوزارية واستعاد منذ عام ١٩٨٨ منصب رئيس الوزراء .

٢ - الحزب الشيوعي الإيطالي P C I :

أسسه جرامشي عام ١٩٢١ بعد انشقاقه عن الحزب الاشتراكي . وقاد المقاومة السرية ضد الفاشية في الفترة من ١٩٢٩ - ١٩٤٣ ومات زعيمه جرامشي في السجن وتولى تولياني قيادته . وكان في طليعة الأحزاب الشيوعية الأوروبية التي نادت منذ عام ١٩٥٦ بـ « الطريق الإيطالي إلى الاشتراكية » واستقل في سياساته تماما عن موسكو . وكان هذا ، بالإضافة إلى دوره البطولي في مقاومة الفاشية ، من بين العوامل التي ساعدته على أنه يحافظ بل ويطور دوره على الساحة السياسية الإيطالية . ويعتبر بلا منازع أقوى الأحزاب الشيوعية في أوروبا . وقد وصل إلى أوج قوته الانتخابية عام ١٩٧٦ (٣٤٤٪) ولكنه عاد إلى التراجع بعد ذلك بانتظام ولم يسجل في انتخابات ٨٧ سوى ٢٦٦٪ من إجمالي الأصوات .

ولم يشارك الحزب الشيوعي في السلطة في أي وقت وإن كان قد شارك بعض الأحزاب الأخرى في اتفاق لتأييد الحكومة المسيحية الديمقراطية في الفترة من ١٩٧١ - ٧٦ .

ويتمتع الحزب سياسة داخلية وخارجية مرنة ولكنها لم تتخل عن هدف إقامة المجتمع الاشتراكي أو على الأقل تجاوز - الرأسمالي للمجتمع . وركز مجهوده على الاحتكارات الرأسمالية الكبرى وشرورها ولم يعارض تشجيع المبادرة الفردية والشروعات الصغيرة . ووافق على عضوية إيطاليا في الناتو وفي الجماعة الأوروبية إلى أن تتوفر بدائل أفضل ، ويبدو أن الحزب تخطى الآن عن شعار المصلحة التاريخية ، بعد تجربته في تأييد حكومة المسيحيين الديمقراطيين من الخارج ورفع شعار وحدة اليسار وحكومة اليسار .

٢ - الحزب الاشتراكي P S I :

وهو أقدم الأحزاب الإيطالية . وتأسس عام ١٩٨٢ وأصبح أكبر وأهم الأحزاب عام ١٩١٩ . وانفصل عنه الجناح الماركسي عام ١٩٢١ . تحول إلى العمل السري أثناء الفاشية وعاد إلى ممارسة نشاطه العلني عام ١٩٤٦ وحصل على ٢٠٪ من الأصوات في انتخابات ذلك العام (في مقابل ١٩٪ للحزب الشيوعي) . ولكن سرعان ما توالى الانقسامات من داخله وخصوصا بعد خروج الاشتراكيين الديمقراطيين من صفوفه . بعد أن تحالف مع الحزب الشيوعي ودخل الانتخابات بقائمة واحدة عام ١٩٤٨ عاد وابتعد عنه ومع بداية الستينات اقترب من الحزب المسيحي وأحزاب الوسط . وفي السبعينات آلت قيادته إلى الجناح اليميني وتصور أنه يستطيع أن يشكل قوة ثالثة مؤثرة على الساحة السياسية . وأصبح زعيمه كراكي رئيسا للوزراء من عام ١٩٨٣ حتى عام ١٩٨٦ وهي من أطول الفترات في تاريخ الوزارات بعد الحرب ، رغم أن الحزب لم يحصل إلا على ١١٪ من الأصوات (٧٣ مقعدا) عام ١٩٨٣ . لكن يبدو أن الوزن الانتخابي للحزب يتزايد .

فقد حصل على ١٤٪ من الأصوات (٩٤ نائباً) في عام ١٩٨٧ ، ويبدو المستقبل أمامه أكثر إشراقاً .

وقد تغيرت سياسة الحزب كثيرا على مر الأيام . فبعد أن كان من أنصار التخطيط المركزي أصبح أكثر ميلا إلى السياسات الاقتصادية التقليدية وأصبح أقرب إلى الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا حيث القبول باقتصاديات السوق مع التركيز على بعض جوانب العدالة الاجتماعية . وبعد أن كان معارضا للناتو وأوروبا أصبح من المتحمسين لعضوية إيطاليا فيهما .

٤ - الحزب الاشتراكي الديمقراطي P S D I :

وهو عبارة عن انشقاق من الحزب الاشتراكي وانفصل عنه عام ١٩٤٧ احتجاجا على سياسة التحالف مع الحزب الشيوعي . عاد إلى الحزب الأم ودخلا في تحالف انتخابي وشكلا عام ١٩٦٨ قائمة واحدة حصلت على ١٤٪ من الأصوات (٩١ مقعدا) بعد أن انصهرا معا عام ١٩٦٥ وشكلا الحزب الاشتراكي الموحد S U . كنهما انفصلا مرة أخرى عام ١٩٦٩ . وقد تراجعت مواضعه وسياساته وتحالفاته وتمكن زعيمه من أن يصبح رئيسا للجمهورية عام ١٩٦٤ . حصل في انتخابات ٨٧ على ٢٩٪ فنقد من الأصوات (١٧ مقعدا) .

٥ - الحركة الاجتماعية الإيطالية :

وهي حركة يمينية متطرفة تأسست عام ١٩٧٣ من انصار الحزب الاجتماعي الإيطالي مع الحزب الملكي الإيطالي . وكان هذان الحزبان قد تحالفا معا في انتخابات عام ١٩٧٢ وأدى نجاحهما في هذه الانتخابات إلى الانصهار داخل حزب واحد . ومن المعروف أن الحزب الاجتماعي تأسس عام ١٩٤٦ وتعكس ممارساته بل ورؤيته السياسية كثيرا من ممارسة ورؤية الحزب الفاشي القديم ، والذي حرم القانون الصادر في ٢٠ يونيو عام ١٩٥٢ قيامه صراحة ، رغم أنه لم يجاهر بذلك . لكن الحركة الاجتماعية الإيطالية تختلف

من الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا في أنها حركة عنصرية . وتتميز بقوة مناهضتها للشيوعية وتركيزها على الدين والكاثوليكية بالذات كوعاء للقيم .

وقد حققت هذه الحركة أكبر انتصار لها عام ١٩٧٢ حين حصلت على ٨٧٦٪ من الأصوات (٥٦ مقعد) لكن وزنها النسبي تضائل بعد ذلك رغم أنها لا تزال تشكل ، بالمقارنة مع الأحزاب الوسطية ، قوة لا يستهان بها . فقد حصلت في انتخابات عام ١٩٨٧ على حوالي ٦٪ من الأصوات (٣٥ مقعدا) .

٦ - الأحزاب الوسطية :

وهي أحزاب كثيرة ومتعددة وكان لها شأن كبير في الماضي ولكنها أصبحت قوى هامشية في النظام الإيطالي أو على أحسن تقدير قوى مساندة . من هذه الأحزاب : الحزب الليبرالي الذي تأسس عام ١٩٤٨ وقاد الوحدة الإيطالية في القرن الماضي وحصل عام ١٩٤٦ بعد إعادة تأسيسه على ٧٪ فقط من الأصوات (٤١ مقعدا) ولم يتمكن من الاحتفاظ حتى بهذا الوزن الضئيل . وحصل في انتخابات عام ١٩٨٧ على ٢١٪ من الأصوات (١١ مقعدا) ، الحزب الراديكالي الذي تأسس عام ١٩٥٥ كانشقاق من الحزب الليبرالي ولا يشكل ثقله الانتخابي أكثر من ٢ - ٣٪ . وهناك أيضا الحزب الجمهوري الذي تأسس عام ١٨٩٤ وأعيد تأسيسه عام ١٩٤٣ . وحصل هذا الحزب على أعلى نسبة له في انتخابات عام ١٩٨٣ (٥١٪ من الأصوات) أما في انتخابات عام ١٩٨٧ فقد حصل على ٣٧٪ (٢١ مقعدا) . وتعود أهمية هذا الحزب إلى موقعه الاستراتيجي داخل يسار الوسط . وذلك يعتبر أحد محاور الائتلاف الرئيسية . ونجح أحد زعمائه (سبادوليني) في تشكيل الحكومة في يونيو عام ١٩٨١ .

٧ - الأحزاب والتيارات الصغيرة :

وهي تنقسم إلى نوعين :

- أحزاب اثنية اقليمية وبعضها له ثقل خاص داخل المنطقة أو الإقليم الذي نشأ فيه مثل حزب جنوب التيرول S V P الذي يفوز عادة بحوالي ٧٠٪ من الأصوات المحلية وهدفه المحافظة على اللغة الألمانية في هذا الإقليم ، وغيره من الأحزاب الكثيرة المشابهة .

- أحزاب ثورية يسارية وهي متنوعة وكثيرة وبعضها يرفع شعار الكفاح المسلح مثل الألوية الحمراء المحرمة قانونا .

أهم الارتباطات الدولية :

قبلت إيطاليا عضوا بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة المرتبطة بها عام ١٩٥٥ . وإيطاليا هي عضو مؤسس بالجماعة الأوروبية وحلف شمال الأطلسي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . وكانت إيطاليا إحدى الدول الأوروبية القليلة التي وافقت عام ١٩٨٣ على نشر صواريخ كروز على أراضيها .

المراجع

- 1 — Meny, Yves, Politique Comparee, 2ème ed., Paris : Montchrestein, 1988.
- 2 — Pridham, Geoffrey. The Nature of the Italian Prty System. London : Croom Helm, 1987.
- 3 — Zuckerman, Alan. The Politics of Faction New Haven, Conn. Yale Univ. Press, 1979.

٣ - بلجيكا

لمحة عامة :

بلجيكا ملكية دستورية برلمانية . يعكس نظامها السياسي خصوصيتها كدولة وحدتها الكنيسة ، كمجتمع فرقته اللغة والثقافة . فقد نشأت الدولة البلجيكية نتيجة ثورة اندلعت عام ١٨٣٠ وترتب عليها انفصال الأقاليم التي تقطنها أغلبية كاثوليكية في الجنوب عن هولنده . وتسلمت الدولة الجديدة بدستور عام ١٨٣١ الذي منحها نظاما أكثر تحورا من نظام الحكم المطلق الذي كان سائدا في هولنده في ذلك الوقت . لكن كان عليها أن تواجه حقيقة الانقسام اللغوي والثقافي للمجتمع البلجيكي الذي يتحدث اللغتين الهولندية والفرنسية بالإضافة الى مجموعة صغيرة تتحدث الألمانية . وقد ظل هذا الانقسام مختفيا تحت السطح لفترة طويلة بسبب سيطرة الثقافة الفرنسية على مؤسسات الدولة وعلى أسلوب الحياة في المجتمع واجادة كل النخبة البلجيكية ، بصرف النظر عن انتماءاتها العرقية . للغة الفرنسية . وبالتدريج بدأت الأغلبية التي لا تتحدث الفرنسية (حوالي ٥٥٪) تشعر بالقلق وبالرغبة في ازالة هذه السيطرة الى أن انفجر الوضع في الستينات من هذا القرن وفرضت قضية اللغة نفسها على النظام السياسي البلجيكي .

وقد أحدث هذا الانفجار آثارا بعيدة المدى على النظام السياسي برمته . فقد أدخلت على الدستور تعديلات جذرية تم بمقتضاها تطعيم النظام بجرعة هائلة من اللامركزية دون أن يتحول الى نظام فيدرالي تقايدى . وتحول النظام الحزبي من نظام ثلاثي الأحزاب يتمتع بقدر كبير من الاستقرار الى نظام أكثر تعقيدا وعرضة للهزات وعدم الاستقرار .

العلاقة بين السلطات :

أولاً : السلطة المركزية :

النظام البلجيكي هو نظام برلماني تقليدي تقلصت فيه السلطة التنفيذية للملك بشكل تدريجي حتى أصبحت تقتصر على النواحي الشكلية والاحتفالية وتركزت في يد وزارة مسئولة مسئولية جماعية أمام البرلمان التي يتكون من مجلسين . وترتكز العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على أساس من التعاقل والتعاون مع ترجيح كفة السلطة التشريعية . إذ يختار الوزراء من بين النواب الذين ينتمون لحزب (أو لحزاب) الأغلبية ولا تستطيع الحكومة الاستمرار في السلطة إلا إذا حظيت بثقة هذه الأغلبية .

١ - السلطة التنفيذية :

منذ إقرار دستور عام ١٨٣١ وهناك قيود كثيرة على الملك الذي لم يكن يستطيع أن يحكم إلا من خلال مجلس وزراء يتمتع بصلاحيات واسعة وتأكد هذا الاتجاه تدريجياً مع التعديلات التي أدخلت على الدستور . ويتولى رئاسة مجلس الوزراء زعيم حزب الأغلبية البرلمانية أو الحزب الأكثر تمثيلاً في البرلمان عند الاضطرار إلى تشكيل حكومات ائتلافية . وقد تميز النظام البلجيكي ، حتى من قبل تغيير الشكلة اللغوية ، بكثرية تشكيل الحكومات الائتلافية دون أن يؤثر ذلك على استقرارها .

٢ - السلطة التشريعية :

ويتولاهما برلمان مكون من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ .

١ - مجلس الشيوخ :

ويتكون من ١٨١ عضواً يتم انتخاب ١٠٦ منهم بالاقتراع المباشر وبنظام التمثيل النسبي وتقوم مجالس الأقاليم بانتخاب ٥٠ آخرين من بين أعضائها ،

ثم يشترك النواب المنتخبون بالاقتراع المباشر والمنتخبون بواسطة المجالس الإقليمية باختيار الأعضاء الخمسة والعشرين الباقين . ويشترط ألا تقل سن العضو عن أربعين عاماً .

ب - مجلس النواب :

ويتكون من ٢١٢ عضواً يتم انتخابهم بالاقتراع المباشر وبنظام التمثيل النسبي لمدة أربع سنوات ولا تقل سن العضو عن ٢٥ عاماً .

وجدير بالذكر أن المرأة حصلت على حق الانتخاب لأول مرة عام ١٩٤٩ كما أن حق الانتخاب اجباري . ولذلك ترتفع نسبة المشاركة عادة إلى ٩٥٪ من جملة من لهم حق الانتخاب . وللناخب الحق في اختيار قائمة الحزب التي يفضلها أو يعطى صوته لمرشح معين . ولكن ليس له الحق في انتقاء المرشحين من أكثر من قائمة حزبية وتوزع المقاعد وفقاً لنسبة الأصوات على مستوى الدائرة الانتخابية أولاً وما تبقى يتم شغله على مستوى الإقليم في مرحلة ثانية . ولذلك قد يتحقق التمثيل النسبي على مستوى الإقليم ولكنه لا يتحقق عادة بنفس الدرجة على المستوى القومي . وهذا النظام يحابي بعض الشيء الأحزاب الكبيرة على حساب الأحزاب الصغيرة .

٣ - السلطة القضائية :

تعتبر محكمة النقض أعلى سلطة قضائية في البلاد . ويعين قضاتها لدى الحياة بقرار من مجلس الوزراء بناءً على ترشيحات من مجلس الشيوخ ومن هيئة المحكمة نفسها . ومن الجدير بالذكر أن محكمة النقض ليست لها صلاحية الرقابة على دستورية القوانين . ويمكنها فقط مباشرة الرقابة على القرارات الإدارية للتأكد من مدى مطابقتها للقوانين السارية وإن كان مجلس الدولة ، والذي أنشئ عام ١٩٤٦ ، هو صاحب الاختصاص الأصلي في هذا الموضوع .

وقد أدى إنشاء مجالس إقليمية تتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى تزايد احتمال تضارب

الاختصاصات وتوزع القوانين مما ترتب عليه إنشاء محكمة تحكيم خاصة اعتباراً من عام ١٩٨٤ على الشكليات التي قد تنجم عن تضارب القوانين التي تصدرها المجالس أو تعارضها مع القوانين الصادرة عن السلطات المركزية المختصة .

ثانياً : سمات اللامركزية :

دخلت التعديلات الدستورية ٦٧ - ١٩٧١ تغيرات جوهرية على النظام السياسي البلجيكي جعلته يتم بقدرة كبير من اللامركزية . فقد اعترف الدستور البلجيكي بوجود أربع أقاليم لغوية : اقليم فرنسي وآخر هولندي وثالث صغير ألماني بالإضافة إلى بروكسل وهي منطقة ثنائية اللغة (فرنسية - هولندية) . كما اعترف بوجود ثلاث جماعات ثقافية مميزة هي الجماعات الناطقة بالفرنسية والهولندية والألمانية . وقد أدى ذلك إلى إنشاء مؤسسات اقليمية مختلفة وفقاً لتشريعات صدرت تباعاً ولم تستكمل بعد شكلها النهائي . فقد أصبح لكل من اقليم الوالون (الناطق بالفرنسية) واطليم الفلاندر (الناطق بالهولندية) مجلس اقليمي منتخب له سلطات تشريعية وتنفيذية في المسائل الاقتصادية المتعلقة بالنطاق الجغرافي للاقليم . وكان من المفروض أن يصبح لمنطقة بروكسل مجلس اقليمي مماثل ولكن الخلاف ما زال قائماً بين الناطقين بالفرنسية الذين يرغبون في أن تصبح بروكسل اقليماً مستقلاً له نفس صلاحيات الاقليمين الآخرين ، والناطقين بالهولندية الذين يشكلون اقلية في بروكسل ويعارضون هذا الاتجاه لأنه يجب للناطقين بالفرنسية أن يسيطروا من الناحية العملية على مقادير اقليم من الاقاليم البلجيكية الثلاث .

أما فيما يتعلق بالجماعات اللغوية فقد أصبح لكل منها الحق في انتخاب مجلس ثقافي له يختص بكل ما يتعلق بالتعليم والسياسات الثقافية والترربية والاجتماعية . وفي هذا السياق لا يصبح لبروكسل وضع خاص لأن سكانها يوزعون على الجماعتين اللغويتين الفرنسية والهولندية . وقد اتخذ

الناطقون بالهولندية خطوة حاسمة في اتجاه تبسيط مؤسساتهم الاقليمية حيث أصبح المجلس الاقليمي والمجلس الثقافي يشكلون مؤسسة واحدة .

وقد ترتب على هذا الوضع تعديلات معينة في طريقة التصويت في البرلمان البلجيكي بمجلسيه . إذ يتعين لصدور القوانين التي تتصل بشئون أي من الجماعتين الثقافيتين الكبيرتين أن توافق عليها أغلبية منليهما في البرلمان . ومعنى هذا أن يتمتع مثلاً هاتين المجموعتين في البرلمان بحق الاعتراض الذي يسمح لهما بتأجيل أو إعادة النظر في أي مشروعات تهم مصالحهما .

النظام الحزبي وأهم التيارات والقوى السياسية الفاعلة :

بدأ النظام الحزبي يتطور في بلجيكا قبيل منتصف القرن التاسع عشر . فظهر الحزب الليبرالي أولاً عام ١٨٤٦ كرد فعل للتشدد الكاثوليكي وحزب علماني مناهض للكليرية . وبعدما نظمت الجماعات الكاثوليكية المحافظة نفسها في حزب سياسي عام ١٨٨٤ . وقيام الحزب الاشتراكي في بداية القرن العشرين وادخال نظام التمثيل النسبي أصبح النظام الحزبي نظاماً ثلاثياً بعد أن كان ثنائياً لفترة طويلة ، ولم تلعب الجماعات والتيارات السياسية الأخرى إلا دوراً هامشياً لا يذكر . تكن انفجار المشكلة اللغوية أدى إلى انقسام الأحزاب الثلاث الكبيرة ونشأت في الوقت نفسه أحزاب صغيرة على أسس اقليمية ولغوية مما ساعد على تقويت الحياة الحزبية ولو لفترة . فقد حصلت الأحزاب الصغيرة عام ١٩٧١ على ٢٠٪ من مقاعد البرلمان لكن هذه النسبة هبطت بانتظام حتى لم تعد تتجاوز ٩٪ عام ١٩٨٥ . ومع ذلك فإن هناك حوالي اثنا عشر حزباً ممثلين حالياً في البرلمان .

ومن الجدير بالذكر أن التشريعات البلجيكية تكاد تخضع من أي قبود على تشكيل الأحزاب السياسية . وتحصل الأحزاب الممثلة في البرلمان على إعانة سنوية تقدر على أساس عدد نواب كل حزب في البرلمان . وفيما يلي نبذة مختصرة عن أهم الأحزاب السياسية .

٢ - الحزب الاجتماعي عن المسيحي :

وتعود أصوله الى عام ١٨٨٤ عندما قام الحزب الكاثوليكي رسميا واصبح هو الحزب المسيطر على الحياة السياسية في بلجيكا خلال ثلث القرن ٢٠. وما زال هو اقوى الأحزاب السياسية حتى الآن . وقد غير الحزب اسمه عام ١٩٤٥ ليتحرر من بسجن الطائفية وينفتح أكثر على الأفكار التقدمية . وشارك في كافة الحكومات الائتلافية مع حزب الأحرار أو الحزب الاشتراكي أو مع كليهما . واستطاع المحافظة على وحدته التنظيمية حتى عام ١٩٦٨ . لكنه ، شأنه في ذلك شأن بقية الأحزاب ، اضطر للتسليم بالأمر الواقع وانقسم الى حزبين مستقلان على أساس نفوذ رغم اشتراكهما في السياسات والتوجه الأيديولوجي . فاصبح هناك حزب اجتماعي مسيحي فرنسي PSC وآخر هولندي CVP رغم أن الجناح الوالوني (الفرنسي) يغلب عليه الطابع المحافظ بينما يغلب على الجناح الآخر الطابع التحرري والنقدي بسبب ارتباطه بالنقابات العمالية .

ويرفع الحزبان شعار « الاقتصاد في خدمة الانسان » ويحاولا بلورة سياسات اقتصادية تنسم بالمسئولية الاجتماعية والعدالة . وعلى صعيد السياسة الخارجية يدافع الحزبان عن الوحدة الأوروبية وعن حلف شمال الأطلسي .

٢ - الحزب الاشتراكي البلجيكي :

كان اسمه في الأصل حزب العمال البلجيكي وتأسس عام ١٨٨٥ وسرعان ما أصبح قوة سياسية مهمة بعد أن تمكن من قيادة اضراب عمالي ناجح انتزع بعده حق الانتخاب للرجال . وأصبح أهم حزب بعد الحزب الكاثوليكي وشارك في فترة ما بين الحربين في حكومات ائتلافية ثنائية أو ثلاثية . وغير اسمه الى الحزب الاشتراكي عام ١٩٤٤ لتوسيع قاعدته الانتخابية ولكنه لم يتمكن من تجاوز الحزب الكاثوليكي الذي جدد شبابه هو الآخر وانفتح على الفكر التقدمي كما سبق أن أوضحنا . وأصبح بين

الحزبين منطقة توافق واسعة ، وشاركوا معا في كثير من الحكومات الائتلافية بعد الحرب الثانية . ولم يصمد الهيكل التنظيمي للحزب أمام عاصفة الانقسام اللغوي فانشطرت الى حزبين عام ١٩٧٨ أحدهما والوني (فرنسي) PSB ويميل الى المواقف الاشتراكية التقليدية ، والآخر فلاندي (هولندي) BSP ومواقفه أكثر اعتدالا . ولكل منهما موقف مختلف بل ومتناقض من وضع منطقة بروكسل في سياق التنظيم الاقليمي . كما اختلفا أيضا حول الموقف من صواريخ كروز فبينما وافق الحزب الوالوني على نشرها ، اعترض الحزب الفلاندي . أما السياسات الاقتصادية والاجتماعية فهي متقاربة بشكل عام وكذلك الموقف من الوحدة الأوروبية . وهناك لجنة تنسيق دائمة بين الحزبين .

٣ - حزب الإصلاح الليبرالي :

وتمتد جذوره الى الحزب الليبرالي أقدم الأحزاب البلجيكية الذي تأسس عام ١٨٤٦ ونشأ كحزب برجوازي علماني . لكن دور الحزب في الحياة السياسية البلجيكية تضائل بعد توسيع نطاق الحريات السياسية والنقابية ولم ينقذه من الانهيار سوى ادخال نظام التمثيل النسبي عام ١٩٠٠ واحتل المرتبة الثالثة بعد الحزبين الكاثوليكي والاشتراكي في مرحلة ما بين الحربين . وفي عام ١٩٦١ جدد الحزب شبابه وسمى نفسه « حزب الحرية والتقدم » وتمكن من مضاعفة عدد مقاعده في البرلمان عام ١٩٦٥ (من ٢٠ مقعد عام ١٩٦١ الى ٤٥ عام ١٩٦٥) . واتجه الحزب أكثر ناحية اليمين . حاول تجنب الانقسام لكن الجناح الفلاندي شكل حزبا مستقلا عام ١٩٧٠ . أما الجناح الوالوني فقد شكل حزبا جديدا عام ١٩٧٦ هو « حزب والون للإصلاح والحرية » وبعد تحالفه مع الأحزاب في بروكسل أصبح اسمه عام ١٩٧٩ حزب الإصلاح الليبرالي PRL .

٤ - أحزاب الأقلية والأحزاب الإقليمية :

هناك العديد من الأحزاب الصغيرة والتي قامت استنادا الى أسس

أيديولوجية وليست لغوية مثل الحزب الشيوعي البلجيكي الذي تأسس عام ١٩٢١ بعد أن انشق عن التيار الاشتراكي ، ولم يتحول إلى حزب جماهيري إلا بعد أن لعب دورا هاما في حركة المقاومة ضد الحكم النازي أثناء الحرب العالمية الثانية وشارك في الحكم في الفترة من ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ولكن انتكس تدريجيا حتى أصبح لا يحصل على أكثر من ١٠٪ من الأصوات (انتخابات عام ١٩٨٥) ، وهناك أيضا حزب «الأنحاد الديمقراطي من أجل احترام العمل» الذي يفتأب ببناء اضطراب على الأجور والعودة إلى سياسه نقدية صحيحة ، وأقصى ما استطاع هذا الحزب الحصول عليه هو ثلاث مقاعد في انتخابات عام ١٩٨١ . لكن بعد تفجر مشكلة اللغوية كثرت الأحزاب الإقليمية والائتية . وقد لعب حزب اتحاد الشعب الذي تأسس عام ١٩٥٥ وحاول تجسيد الوطنية الفلاندية دورا في تفجير هذه المشكلة وبلغ هذا الحزب ذروة قوته عام ١٩٧٤ حين تمكن من الحصول على ٢٢ مقعد في البرلمان . والجبهة الفرانكفونية التي تأسست عام ١٩٦٤ وبلغت أوج قوتها عام ١٩٧٨ حين حصلت على ١١ مقعد والتجمع الوالوني الذي تأسس عام ١٩٦٨ كرد فعل على نجاح حزب اتحاد الشعب الفلاندي . وغيرها من الأحزاب . لكن وزن هذه الأحزاب تراجع في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ كما سبقت الإشارة .

أهم المشكلات السياسية :

لا تزال ظاهرة عدم الاستقرار التي ترتبت على تفجر المشكلات اللغوية والائتية تشكل أهم العقبات التي تواجه النظام السياسي البلجيكي على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه بعد إدخال اللامركزية . وهناك مشكلات ما تزال معلقة مثل وضع بروكسل في التنظيم الإقليمي . كذلك تجدر الإشارة إلى أن عدم التوازن الاقتصادي بين إقليمي الوالون وفلاندر ، والذي يعد بحق أحد الأسباب العميقة الجذور وراء مشكلات بلجيكا اللغوية ، ما زال قائما .

أهم الارتباطات الدولية :

بلجيكا عضو بالأمم المتحدة وكافة المنظمات الدولية المتخصصة وعلى الصعيد الأوروبي انضمت إلى كافة المنظمات الأوروبية بالإضافة إلى ارتباطاتها مع هولنده ولوكسمبورج في إطار منظمة البينولوكس . وهي أيضا عضو مؤسس بحلف شمال الأطلسي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

المراجع

- 1 — Fitzmaurice, John. The Politics of Belgium. New York. St. Martin's Press, 1983.
- 2 — Covell, M. «Ethnic Conflict and Elite Bargaining : The Case Of Belgium» Western European Politics, Vol. 4, No. 3, October 1981.

٤ - سويسرا

كلمة عامة :

النظام السياسي السويسري هو نظام ديمقراطي برلماني من طبيعة خاصة يختلف عن النظم الرئاسية أو البرلمانية التقليدية . وهو نظام صاغته الصراعات الدينية والاثنية واللغوية التي استمرت على مدى قرون عديدة قبل أن تنصهر الأمة السويسرية في دولة فيدرالية محايدة ومتعددة اللغات حيث يتحدث شعبها الألمانية (٦٥٪) والفرنسية (١٨٪) والإيطالية (١٢٪) .

ويعتبر فهم نظام الحكم المحلي هو المدخل الرئيس لفهم النظام السياسي السويسري ككل فالوحدات المحلية (الكانتونات وانصاف الكانتونات) ليست مجرد وحدات تابعة للحكومة المركزية وتدار من خلالها وانما هي وحدات مستقلة تدار ذاتيا وديمقراطيا وتتمتع باختصاصات وصلاحيات واسعة جدا تشمل كافة ميادين السياسة العامة بما في ذلك التدريب العسكري . وربما تكون سويسرا هي الدولة الوحيدة في العالم الآن التي تحاول بلورة صيغة ما من الديمقراطية المباشرة Landsgemeinde حيث يجتمع المواطنون في الكانتونات الصغيرة وانصاف الكانتونات على شكل جمعية عمومية مرة كل سنة لمناقشة احوالهم . ويلجأ النظام السويسري كثيرا الى الاستفتاء سواء على المستوى المحلي او الفيدرالي .

كذلك تمكن النظام في سويسرا من الخروج من خندق الاستقطاب بين المعسكرين الديني والعلماني في البداية ثم الاشتراكي والبرجوازي بعد ذلك ليصل الى صيغة انتلاقية خلقة هي صيغة الوفاق الديمقراطي Konkordanzdemokratie وهي صيغة دائمة ومستمرة تستوعب الأحزاب الرئيسية الثلاث : الدينية واليمينية واليسارية .

العلاقة بين السلطات :

بنى النظام السويسرى على فكرة التعاون الكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وبشكل يفوق أى نظام برلمانى آخر لدرجة أنه لا يوجد فى هذا النظام ما يبرر أصلا فكرة طرح الثقة بالحكومة داخل البرلمان لأن السلطة التنفيذية لا تقوم عملا باتخاذ أى مبادرة إلا بعد التشاور المسبق والمتواصل مع السلطة التشريعية .

السلطة التنفيذية :

ويارسها مجلس فيدرالى Bundestrat مكون من سبعة أعضاء . يتم اختيارهم فى اجتماع مشترك بين مجلس البرلمان فى بداية الدورة البرلمانية الجديدة ، ويتم اختيار أحد الأعضاء السبعة لرئاسة المجلس كل سنة . ويمارس رئيس المجلس الفيدرالى وظيفة مزدوجة كرئيس للدولة وكرئيس للحكومة فى نفس الوقت . . لكن وظائفه شرفية الى حد كبير وتختلف اختلافا جوهريا عن مثيلاتها فى النظم الرئاسية أو البرلمانية . ويمارس رئيس المجلس ، الى جانب مهامه الرئاسية ، وظيفته الرئيسية كمستول تنفيذى عن أحد القطاعات شأنه فى ذلك شأن بقية أعضاء المجلس . وهناك ايضا المستشار الفيدرالى الذى يختار بنفس الطريقة ويعتبر حلقة الوصل الرئيسية بين البرلمان والمجلس .

ويختار البرلمان أعضاء المجلس الفيدرالى على أساس فردى أو شخصى ويعكس تشكيله دائما وبشكل عام كلا من الأوزان النسبية للأحزاب والتعدد الاثنى واللقوى فى الاتحاد السويسرى . ومنذ عام ١٩٥٩ استقرت صيغة الوفاق الوطنى على أساس حصول كل من الأحزاب الثلاث الكبيرة على مقعدين وحصول الحزب الرابع فى الترتيب على المقعد السابع من مقاعد السلطة التنفيذية .

السلطة التشريعية :

وتباشرها الجمعية الفيدرالية Bundesversammlung والتي تتكون من مجلسين هما مجلس الدول Standerat والمجلس القومى Nationalrat

اولا : مجلس الدول : ويبلغ عدد مقاعده ٤٦ مقعدا (مقعدين لكل من الكانتونات العشرين ومقعد واحد لكل من أنصاف الكانتونات الست) . وكان الغرض الأساسى من انشاء هذا المجلس أن يصبح للكانتونات دور رئيسى فى صنع القرار الفيدرالى وعلى أساس من المساواة ، ولكن بمرور الوقت تحول هذا المجلس الى مجلس نيابى يتم شغل مقاعده بالاقتراع العام المباشر .

ثانيا : المجلس القومى : وتبلغ عدد مقاعده ٢٠٠ مقعد يتم شغلهم بالانتخاب المباشر على أساس القوائم الحزبية وبالتمثيل النسبى . ويخصص لكل كانتون عدد من المقاعد يتناسب وعدد سكانه مع ضمان حد أدنى من المقاعد للكانتونات الصغيرة . ولكل من هذين المجلسين وضع متساو فى العملية التشريعية ويمكن لآى منهما الاعتراض على التشريعات التى يقرها الآخر . كما يمكن الرجوع الى الناخبين مباشرة لاستفتاءهم فى قضايا معينة اذا طلب ذلك ٣٠.٠٠٠ ناخب أو حكومات ثمان كانتونات .

السلطة القضائية :

تعتبر المحكمة الفيدرالية هى أعلى جهاز قضائى فى سويسرا . وتتكون من ثلاثين قاضيا ينتخبهم البرلمان (المجلس القومى) لمدة ست سنوات قابلة للتجديد . وللمحكمة صلاحية النظر فى مدى دستورية القوانين ، لكن نظرا للطابع الخاص للدستور السويسرى واللجوء المتكرر للاستفتاء فإن القوانين الفيدرالية تعتبر ملزمة للمحكمة وتتقاص صلاحياتها الدستورية لتصبح قاصرة فى الواقع على النظر فى مدى دستورية القوانين المطبقة فى الكانتونات ومدى اتساق دساتير وقوانين الكانتونات مع الدستور والقوانين الفيدرالية .

النظام الحزبي وأهم القوى والتيارات السياسية :

تطور النظام الحزبي عبر أربع مراحل رئيسية اتسم خلالها الصراع بين القوى السياسية الرئيسية في سويسرا بسمات خاصة : مرحلة ما قبل ١٨٤٨ والتي ظهر فيها معسكران أحدهما ديني محافظ يرفض السلطة المركزية ويطالب بسيادة الكانتونات ، والثاني ليبرالي علماني مؤيد لمركزية السلطة . وانشغل المعسكران بحرب الانفصال Sonderbund war التي خرج منها المعسكر الليبرالي منتصرا ، مرحلة السيولة الحزبية . والتي تمتد من ١٨٤٨ - ١٨٧٤ وفيها اتسمت التجمعات السياسية بعدم الاحكام التنظيمي أو الوضوح الايديولوجي . ثم المرحلة الممتدة من اقرار التعديلات الدستورية عام ١٨٧٤ وحتى الخمسينات من هذا القرن . وفيها بدأت تتضح تدريجيا معالم النظام الحزبي الحديث ، واتسمت الحياة الحزبية بالصراع بين الأحزاب البرجوازية الحاكمة وأحزاب المعارضة الاشتراكية . وأخيرا المرحلة الممتدة منذ انتخابات ١٩٥٩ وحتى الآن وفيها تم استيعاب المعارضة الاشتراكية . وأخيرا المرحلة الممتدة منذ انتخابات ١٩٥٩ وحتى الآن وفيها تم استيعاب المعارضة الاشتراكية الديمقراطية لتصبح جزءا من النظام وتبلورت صيغة الوفاق الديمقراطي الذي شكل الائتلاف الحاكم منذ ذلك الوقت ، وهو ائتلاف يستوعب كافة القوى الرئيسية على الساحة السياسية . وفي هذا السياق تقتصر المعارضة في النظام السويسري على الأحزاب الصغيرة والجماعات الرافضة والتي تصبح أكثر ديناميكية في وقت الأزمات . وفيما يلي نبذة صغيرة عن أهم هذه الأحزاب .

١ - الحزب المسيحي الديمقراطي CVP :

وهو حزب يحمل هذا الاسم منذ عام ١٩٥٧ فقط . لكن جذوره تمتد حتى حرب الانفصال عام ١٨٤٧ حينما حاولت بعض العناصر الكاثوليكية المحافظة لم شملها بعد أن شنتها الهزيمة . وبعد أن قررت هذه العناصر والجماعات تجنب استخدام لفظ الكاثوليكية في اسم الحزب نجحت

في تشكيل حزب أسمته « حزب الشعب المحافظ » عام ١٩١٢ . وتعاظم دور هذا الحزب بعد انتخابات ١٩١٩ . ثم غير الحزب اسمه مرة أخرى عام ١٩٥٧ ليصبح « الحزب المسيحي الديمقراطي » متجنباً أيضاً استخدام لفظ الكاثوليكية ولكنه كان حريصاً هذه المرة على إبراز طابعه الديني . لكن ذلك لم يغير من طبيعة الحزب كحزب كاثوليكي أساساً وكحزب يميني محافظ .

وقد اتسم برنامج هذا الحزب بالثبات منذ انشائه وهو برنامج ينطلق من رؤية شاملة للدولة والمجتمع هي ذاتها رؤية الكنيسة الكاثوليكية الرومانية وأهم عناصر حماية حرية الفرد ضد تدخل الدولة وبالذات في مجال العقائد والتعليم والأسرة . وهو حزب يولي عناية خاصة بالمسنين والعجزة ويطالب بإصلاح نظام ملكية الأراضي والعقارات والحفاظ على قيمة العملة الوطنية . أما على الصعيد الخارجي فيطالب بالمحافظة على حياد سويسرا العسكري ، وفي الوقت نفسه دعم العلاقات مع المنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة ، ويؤيد زيادة المساعدات للدول النامية .

وخلال ربع القرن الماضي تراوحت نسبة ما حصل عليه الحزب من أصوات في الانتخابات بين ٢١ - ٢٥٪ أما عدد المقاعد في البرلمان فقد تراوحت بين ٤٢ - ٤٨ مقعداً . ويمثل الحزب الآن في السلطة التنفيذية (المجلس الفيدرالي) ووزيران بعد أن كان يمثل بثلاثة في الفترة من ١٩٥٤ - ١٩٥٩ .

٢ - الحزب الراديكالي الديمقراطي FDP :

شكل الراديكاليون تاريخياً أقوى مجموعة سياسية في سويسرا منذ منتصف القرن التاسع عشر وتميزوا عن الليبراليين بموقفهم المتشدد من قضية المركزية ورغبتهم في إقامة نظام سياسي مركزي قوى في سويسرا وأيضاً بموقفهم المؤيد لتدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية . وقد ضعف وضع هذا الحزب بعد ادخال نظام التمثيل النسبي الا انه مازال واحداً من أقوى ثلاثة أحزاب ان لم يكن اقواها جميعاً . وحصل في انتخابات

١٩٤٥ على ٤٤ مقعداً ومن تمثيل أكبر عدد من القوائم حصل عليها حزب
واحد في هذه الانتخابات .

ويشير الحزب حالياً بموقفه المطالب بعدم تقوية جيش وأحد من
الحد من . وهو ليس من التمسك بالانضمام إلى الأمم المتحدة .
في السياسة المحل يعتبر الحزب أن من أنه أصدر الحرية الاقتصادية
والحرية العربية ومطالب بعدم التمسك بالسياسة القومية والحفاظ على الأمن
الداخلي في الوقت نفسه .

٢ - الحزب الاشتراكي الديمقراطي SPS :

تأسس عام ١٩١٨ . ومنه تكون الاتحاد السويدي لانتخابات العمالية
وقد تولى الجناح اليساري وتقوية على القيادة ومطالب هذا الجناح بعد اندلاع
الحرب العالمية الأولى بتحويلها إلى حزب لاهية بين البروليتاريا الأوربيين
وجن القوى السيطرة على التمسك الروسية . وجن فشل الاضطراب العام
التي تولى الحزب عام ١٩١٨ اتفق الحزب ودقق الجناح الاشتراكي
الديمقراطي للانضمام إلى الدولة الثالثة أما الجناح اليساري فشك الحزب
الشيوعي السويدي .

حصل هذا الحزب في عام ١٩٤٢ على أول مقعد برلماني له وأسس
سياسة تدريجياً بالانتقال وتمت قوة اليسارية بدرجة كبيرة بعد الحرب
لكنه لم يخرج النظم حتى عام ١٩٤٩ حتى أصبح لأول مرة أحد أحزاب
الائتلاف الحاكم . وسجل الحزب في انتخابات عام ١٩٧٥ دقة القياسي في
عدد الأصوات والتمثيل البرلمانية (٥٥ مقعداً) .

وقد تميز الحزب بصفاته المستترة عن الثورة وتدورها وحقوقها وقبيل
ويجمع الفضل في حصول الثورة على حق التصويت في الانتخابات التشريعية
البرلمانية لأول مرة عام ١٩٧١ . أما في المجال الاقتصادي فينما يقدر
الحزب بالسياسة القومية من حيث البعد إلا أنه يطالب دائماً باقتصاد موجه
لخدمة الطبقة والاعتماد على النمو وتثبيت الأسعار . وعلى الصعيد الخارجي

يشير الحزب بموقفه المناهض لانتشار الأسلحة النووية ورغبة في دعم
علاقات سويسرا مع دول أوروبا الشرقية والغربية على السواء ويحارب
بموجبه معونة أكبر إلى العالم الثالث والانضمام إلى الأمم المتحدة .

٣ - حزب الشعب السويسري SVP :

وهو حزب نشأ في منتصف الثلاثينات بهدف توحيد الجماعات التي لم
تجد في الأحزاب القائمة من يدافع عن مصالحها دفاعاً قوياً أو يعبر عن
البيروقراطيتها مثل الفلاحين والحرفيين وصغار البرجوازيين . ويطمح الحزب
أن يكون هو المبرر الحقيقي عن طموحات الطبقة المتوسطة العاملة في كافة
قطاعات الإنتاج والخدمات ويتبنى نظرية « المتعة الاجتماعية العادلة »
« The social justice theory » هي النظرية القائلة بأن الطبقات الريفية
والوسطى تشكل أكبر حماية طبيعية ضد تجاوزات التصنيع وما يؤدي إليه
من خراب وتفرغ المناطق الريفية والجبلية من السكان .

ويعتبر هذا الحزب أقوى أحزاب المعارضة وله حوالي ثلاثة وعشرين
مجلساً في البرلمان .

٤ - التحالف المستقل CDT :

وهو حزب نشأ أثناء فترة الكساد في الثلاثينات بمبادرة شخصية من
أحدى العقليات التجارية الغنية وهو داتوايدر Dattwyler الذي كان قد
نشأ سلسلة ناجحة من محلات تجارة التجزئة ، والسوبر ماركت ، وبعد
بعض إجراءات تنظيمية أثناء الكساد الاقتصادي العالمي أضعفت من قدرته
المنافسية ، قرر دخول معترك السياسة . ثم قاد قائمة انتخابية مستقلة
نحلت في الحصول على سبع مقاعد . وعندما لم يتمكن من الانخراط في
أحد الأحزاب القائمة أنشأ حزبه الخاص تحت اسم التحالف المستقل في ٣٠
نيسبر ١٩٣٦ .

ويرتبط هذا الحزب ارتباطاً يكاد يكون عضواً بالشركات العامة في
قطاع تجارة التجزئة MIGROS enterprise إلى درجة أنه في نشأته

واستمراره وهيكله التنظيمي يعد في الواقع التعبير السياسي والعمل عن هذا القطاع المهني .

ويعتبر هذا الحزب أحد الأحزاب الوسطية الهامة التي تدافع عن آليات السوق وتطالب في الوقت نفسه باليقظة في معالجة شروعه . وقد تراوح عدد المقاعد التي حصل عليها في الانتخابات التشريعية خلال السنوات العشرين السابقة من ١٠ - ١٣ مقعدا .

٦ - الأحزاب الصغيرة :

يتميز النظام السياسي والحزبي في سويسرا بكثرة عدد الأحزاب والجماعات السياسية الصغيرة . من أشهر وأقدم هذه الأحزاب الحزب الليبرالي السويسري الذي حصل على ٢٠,٨٪ من الأصوات في انتخابات ١٩٨٣ . وحزب الشعب البروتستانتي السويسري الذي حصل على ٢٠,١٪ والأحزاب أو المجموعات الماركسية المختلفة وكذلك الأحزاب أو الجماعات المعبرة عن الأقليات الأثنية أو من المهاجرين .

جماعات المصالح :

يشتهر النظام السويسري بوجود جماعات مصالح مستقلة ومنظمة أهمها الأربعة الكبار وهم : اتحاد التجارة والصناعة السويسري ، اتحاد الصناعات الحرفية والصغيرة ، اتحاد نقابات العمال واتحاد المزارعين . وتلعب هذه الجماعات المنظمة وغيرها دورا يفوق في العادة دور أو وظيفة الأحزاب في الحياة السياسية وفي النظام السويسري .

المشكلات والتوقعات :

يعتبر النظام السويسري أحد أفضل الأشكال والصيغ الديمقراطية حتى الآن . فقد تمكن النظام من تطوير نمط أو صيغة فعالة لصنع القرار تسمح بقدر كبير من المشاركة وتحول دون سيطرة أي تيار بمفرده على السلطة . ومع ذلك يواجه النظام السويسري بعض المتاعب بسبب المطالب

المتزايدة لاجراء مراجعة كاملة للدستور وبسبب تصاعد رفض القسوى الشبابية لمظاهر تركيز واختلال توزيع الثروة . ويرى بعض المراقبين أن الانخفاض الملحوظ في عدد المشاركين في الانتخابات وتنامي التيارات الراديكالية بين الشباب قد يحمل في طياته بذورا يمكن أن تهدد سلامة النظام في المستقبل .

أهم الارتباطات الدولية :

سويسرا دولة محايدة وقد ضمنت الدول المشاركة في مؤتمر فيينا (١٨١٥) وضعها الحيادي في الحياة الدولية . ولم يحل هذا الوضع الحيادي دون أن تصبح سويسرا عضوا بعصبة الأمم لكنها لم تصبح عضوا بالأمم المتحدة . وقد رفض الشعب السويسري في استفتاء أجرى عام ١٩٨٦ الانضمام إلى الأمم المتحدة . لكن ذلك لم يمنع سويسرا أيضا من الانضمام إلى العديد من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو . الخ . وهي مقر للعديد من المنظمات الدولية .

المراجع

- 1 — Hughes, christopher. The Constitution of Switzerland, Oxford : Clarendon Press, 1954.
- 2 — Schmid, Carol. Conflict and consensus in Switzerland. Berkeley. California : California University Press, 1981.
- 3 — Steiner, J. Amicable Agreement versus Majority Rule. Chapel Hill (USA) : University of North Carolina Press, 1974.

٥ - فرنسا

لمحة عامة :

ان اهم ما يميز النظام السياسي الفرنسي ، مقارنة بالنظم ذات التقاليد الديمقراطية العريقة الاخرى ، هو غياب عنصر الاستمرارية . وربما يرجع ذلك الى ان تاريخ فرنسا السياسي كان اكثر ثورية واضطرابا . فقد اندلعت في فرنسا خلال نصف قرن ثلاث ثورات كبرى في ١٧٨٩ ، ١٨٣٠ ، ١٨٤٨ . وتعاقبت عايلها منذ بداية القرن الماضي خمس جمهوريات ، لم يتعد عمر ثلاث منها بضع سنوات . وعرفت فرنسا طعم الهزيمة والاحتلال العسكري لأراضيها (من جانب المانيا في الحرب العالمية الثانية) والهزيمة العسكرية في معارك التحرير خارج أراضيها (فيتنام ١٩٥٤ ، الجزائر ١٩٦٢) وكانت قاب قوسين أو أدنى من حرب أهلية مدمرة بسبب الموقف من قضية استقلال الجزائر . وقد أثرت هذه الأحداث جميعها على مسار النظام السياسي الذي تعاقبت عليه الدساتير في ١٨٠٤ ، ١٨١٤ ، ١٨٤٨ ، ١٨٥٢ ، ١٨٧٥ ، ١٩٤٦ وأخيرا في ١٩٥٨ . وهكذا يتضح ان فرنسا لم تعرف الاستقرار النسبي منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى قيام الجمهورية الخامسة عام ١٩٥٨ الا في فترة الجمهورية الثالثة (١٨٧٠ - ١٩٤٠) .

والنظام السياسي الفرنسي الحالي ، والذي يحدد دستور ١٩٥٨ المعدل عام ١٩٦٢ ملامحه ويضع قواعده الأساسية ، هو نظام رئاسي - برلماني يجمع بين خصائص كل من النظامين الرئاسي (كما هو مطبق في الولايات المتحدة الأمريكية) والبرلماني (كما هو مطبق في معظم الديمقراطيات الأوروبية الغربية) . وعلى الرغم من أن الدستور الحالي صمم خصيصا ، على ما يبدو ، ليناسب شخصية ديوجول العسكرية ، وصدر في ظروف استثنائية ، الا أنه أثبت قدرته على الاستمرار واستيعاب كافة المتغيرات .

كما اثبت قابليته العملية للتطبيق والاحترام من جانب اكثر القوى تبايناً
بيننا ويسارا على السواء .

وتجدر الإشارة الى أن حدة الصراع الايديولوجي ، وهو إحدى السمات
المميزة للنظام السياسي في فرنسا ، لم تحل دون أن يلعب الفرد دوراً بالغ
التأثير على مسار هذا النظام . شخصية ديغول ورصيده التاريخي كبطل
للمقاومة ، وشخصية ميثران ، ذات النقص الثقافي الضخم ، وقدراته
التكتيكية والتنظيمية البارعة ، مكننا كلاهما من إعادة تشكيل خريطة القوى
السياسية في فرنسا ، كل وفق طموحاته الشخصية ، وفي ظل ظروف
داخلية وخارجية محددة .

العلاقة بين السلطات :

يعتبر رئيس الجمهورية مفتاح النظام السياسي الفرنسي ويعد في موقف
أقوى سواء في مواجهة رئيس الوزراء والوزراء ، لأنه يملك سلطات فعلية
واختصاصات واسعة وميادين محجوزة لتقديره الشخصي ، وايضاً في
مواجهة البرلمان الذي يملك حله ولا يسأل أمامه . لكنه في الوقت نفسه
لا يتفرد بالسلطة التنفيذية وحده وإنما يشارك فيها مجلس وزراء مسئول
أمام البرلمان . وبالتالي يحتاج الأمر الى تنسيق بين جناحي السلطة
التنفيذية وهو تنسيق لا يثير أي مشاكل عادة عندما ينتمي كل من رئيس
الجمهورية ورئيس الوزراء لنفس الأغلبية البرلمانية ، لكنه يمكن أن يثير
مشاكل حقيقية إذا أتت الانتخابات التشريعية بأغلبية برلمانية معارضة
لرئيس الدولة . وهذا الوضع لا يطرح مشكلة نظرية فحسب وإنما حدث
بالفعل عندما أفرزت انتخابات ١٩٨٦ أغلبية يمينية بينما كان يرأس
الجمهورية منذ ١٩٨١ زعيم الحزب الاشتراكي فرانسوا ميثران ! وكانت
تلك فترة اختبار لدى قابلية نظام مختلط على هذا النحو للعمل والاستمرار
في ظل الظروف المتغيرة . وهي فترة اختبار اجتازها النظام بنجاح . أمه

السلطة التنفيذية فهي مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ولها
طابع غير سياسي .

السلطة التنفيذية :

ويباشرها كل من رئيس الجمهورية بالاشتراك مع رئيس الوزراء
والوزراء (الحكومة) وكان رئيس الجمهورية يختار في الأصل بالانتخاب غير
المباشر بواسطة مجمع انتخابي . لكن تعديل ١٩٦٢ أدى الى انتخاب رئيس
الجمهورية بالاقتراع المباشر لمدة ٧ سنوات قابلة للتجديد . ويتولى رئيس
الجمهورية ، بالإضافة الى اختصاصاته التقليدية كرئيس دولة ، رسم
السياسة الخارجية ويعتبر المسئول الأول عن أمن الوطن وسلامة أراضي
وراعي المؤسسات السياسية والمسئول عن سلامة العلاقة بينها . وتعتبر
هذه الاختصاصات ميادين محجوزة يمارس اختصاصه بشأنها منفرداً .
ولرئيس الجمهورية أيضاً سلطة حل البرلمان في أي وقت واستفتاء الشعب .
ويكفل له الدستور سلطات استثنائية في حالات معينة . ولأن رئيس
الجمهورية منتخب بالاقتراع المباشر فلا يسأل أمام البرلمان .

ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس للوزراء . لكنه ليس حر الإرادة
في اختياره لأن رئيس الوزراء مسئول مع وزارته أمام البرلمان . ولذلك
فلا مفر من اختيار زعيم حزب الأغلبية البرلمانية ، أو الحزب الحاصل على
أكبر عدد من المقاعد ، رئيساً للوزراء . ويختار هذا الأخير أعضاء وزارته
بعد التشاور مع رئيس الجمهورية الذي يصدر قراراً بتعيينهم . لكن رئيس
الجمهورية يصبح مطلق الحرية غالباً في تعيين رئيس الوزراء والوزراء حين
يكون الحزب الذي ينتمي اليه هو نفس الحزب الحاصل على الأغلبية
البرلمانية ، وهو الوضع الطبيعي .

وتتولى الحكومة إدارة دفة الحكم بالتنسيق والتعاون مع رئيس الدولة ،
ولها أيضاً ميادين اختصاص محجوزة ، ومن أهم وظائفها في النظام السياسي
الفرنسي تنظيم وإدارة العلاقة مع البرلمان ودراسة مشروعات القوانين قبل

معرضها على السلطة التشريعية . وتعتبر الحكومة مسئولة جماعيا أمام الجمعية الوطنية التي تملك سحب الثقة عنها في أي وقت . ولكن ذلك لم يحدث إلا مرة واحدة (عام ١٩٦٢) في تاريخ الجمهورية الخامسة .

وتجدر الإشارة إلى أن جميع الحكومات الفرنسية منذ قيام الجمهورية الخامسة كانت حكومات ائتلافية حتى في الفترات التي حصل فيها حزب واحد على الغلبة برلمانية منفردا . سواء كانت هذه الحكومات يمينية (٦٢ - ٨١ ، ٨٦ - ٨٨) أو يسارية (٨١ - ٨٦ ، ٨٨ حتى الآن) .

السلطة التشريعية :

ويأسسها برلمان يتكون من مجلسين : مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية .

أولا : مجلس الشيوخ Le Senat :

ويتكون حاليا من ٢١٩ عضوا ينتخبون بالاقتراع غير المباشر بواسطة جميع انتخابي على مستوى كل محافظة Département . ويتكون المجمع الانتخابي من عدد من النواب والمستشارين العموميين ومندوبين عن المجالس المحلية يختلف عددهم من محافظة لأخرى . ومدة العضوية تسع سنوات . وتجري انتخابات تجديد ثلثي كل ثلاث سنوات .

ثانيا : الجمعية الوطنية L'Assemblée Nationale :

وتتكون حاليا (منذ ١٩٨٦) من ٥٧٧ نائبا يمثل ٥٥ منهم فرنسا (الشروبول) ويمثل الباقيين المناطق والأراضي التابعة فيما وراء البحار . ويتم انتخاب النواب لفترة خمس سنوات بالاقتراع المباشر ونظام التمثيل النسبي (وهو نظام جرت على أساسه الانتخابات التشريعية في عام ١٩٨٦ ثم الغير في ١٩٨٦/٧/١١ ليعود العمل بالنظام القديم على أساس الدوائر الفردية) .

وترجع كفة الجمعية الوطنية كثيرا على كفة مجلس الشيوخ في الحماية التشريعية . ولا يلعب مجلس الشيوخ أي دور في إجراءات سحب الثقة من

الحكومة . وكان لمجلس الشيوخ دورا تقليديا في التاريخ الفرنسي . دور أو وظيفة بيت الخبرة السياسي للتأمل في قضايا ومشكلات النظام وأيضا لتحقيق تمثيل أفضل للمحافظات والأقاليم بالقرب من السلطة المركزية أكثر مما له من دور أو وظيفة سياسية .

وتختلف إجراءات اقتراح ومناقشة القوانين باختلاف أنواع هذه القوانين والتي يصنفها الدستور الفرنسي إلى ثلاث . أما المبادرة باقتراح القوانين فهي مكفولة للحكومة والنواب على السواء . وتمارس الجمعية الوطنية رقابتها على أداء الحكومة من خلال حقها في اقرار أو رفض مشروعات القوانين المقترحة ، اعتماد الميزانية ، الأسئلة الشفوية والمكتوبة ، لجان التحقيق والاستماع ... الخ . بالإضافة طبعا إلى حق سحب الثقة لكن السلطة التنفيذية مسئلة بجناحيها تملك في مواجهة الجمعية الوطنية أدوات للضغط وأحيانا للابتزاز . ورئيس الجمهورية يملك حق الحل وإجراء انتخابات تشريعية جديدة ، كما تملك الحكومة حق ربط مسئوليتها بمشروع القانون المقترح . وفي هذه الحالة يتعين على الجمعية ، إن أرادت رفض المشروع ، أن تصوت بالأغلبية على سحب الثقة من الحكومة . فإن لم تفعل اعتبر المشروع مقبولا من جانب البرلمان .

السلطة القضائية :

ويأسسها جهاز قضائي يمارس وظيفته في استقلال تام عن السلطين التشريعية والتنفيذية . وينقسم إلى ثلاث فروع : مدني ، وجنائي ، وإداري . وتعتبر محكمة النقض هي أعلى محكمة استئناف في الأحوال المدنية والجنائية معا كما يعتبر مجلس الدولة هو أعلى جهة اختصاص في المسائل الإدارية .

أما محاكمة رئيس الدولة بتهمة الخيانة العظمى أو محاكمة الوزراء عن الجرائم أو سوء السلوك فتتم من خلال محكمة عليا خاصة يصدر بتشكيلها قرار من البرلمان .

وقد استحدث دستور ١٩٥٨ مجلسا دستوريا له صلاحية النظر في مدى دستورية القوانين الصادرة عن البرلمان أو القرارات والتشريعات الصادرة عن رئيس الجمهورية أو الحكومة . ويتكون المجلس من تسع أعضاء يعينهم كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشيوخ ورئيس الجمعية الوطنية (يختار كل منهم ثلاثة أعضاء) وللمدة تسع سنوات غير قابلة للتجديد . ويختار رئيس الجمهورية أحد الأعضاء التسعة رئيسا للمجلس . كذلك يعتبر رؤساء الجمهورية السابقين أعضاء بحكم مناصبهم في مجلس الدولة . لكن دورهم أقل من دور الأعضاء الأصليين .

وعلى الرغم من أن دور مجلس الدولة تجاوز ، من خلال الممارسة ، ما كان مرسوما ومقررا له في الدستور ، إلا أن هذا الدور ما زال محدود ولا يشكل ، بسبب ضعفه كمؤسسة ، نقلا أو يمارس تأثيرا يذكر على مسار النظام ككل .

النظام الحزبي وأهم القوى والتيارات السياسية :

لا توجد قيود قانونية تذكر على تشكيل الأحزاب أو التجمعات والشتديات السياسية والنقابات والروابط المهنية والنقابات العمالية . وعلى الرغم من أن الأحزاب السياسية ظهرت في فرنسا مع اندلاع ثورتها الكبرى عام ١٧٨٩ إلا أن أقدم الأحزاب المعاصرة تعود نشأتها إلى عام ١٩٠١ على أكثر تقدير . أما الأحزاب التي نشأت قبل هذا التاريخ فقد اختلت تنظيميا وربما فكريا من الحياة السياسية تماما . وتختلف شكل الخريطة السياسية اختلافا كبيرا من مرحلة إلى أخرى . ولأن الشعب الفرنسي مولع بالأفكار السياسية والجدل النظري فعادة ما تعكس هذه الخريطة بوضوح جميع الألوان وفروق الظلال الأيديولوجية والسياسية التي يمكن تصورهما . فتارة يحتد الصراع بين جميع فرقها إلى حد الشمال وتارة أخرى تتجمع القوى وتتلاقى إلى حد الاستقطاب الحاد . وفي عهد الجمهورية الخامسة استطاع ديغول أولا أن ينظم صفوف اليمين الوطني ويحوّله إلى قوة سياسية ضاربة ومهيمنة على الحياة

السياسية طوال الستينات كما استطاع ميثران أن يوحد عشرات الأحزاب والقوى اليسارية ويقودها إلى النصر في الثمانينات . وفيما يلي نبذة مختصرة عن أهم الأحزاب والتيارات السياسية .

١ - الحزب الاشتراكي P S :

ويعتبر أقدم الأحزاب السياسية المعاصرة . وتعود جذوره إلى عام ١٩٠٥ حين تأسس « القسم الفرنسي للدولية العمالية » (S.F.I.O) ، كحركة سياسية ونقابية تهدف إلى تغيير المجتمع الرأسمالي مستهامة النظرية الماركسية ومعتمدة على الطاقة والقدرات التنظيمية للطبقة العاملة . وبعد اندلاع الثورة البلشفية في الاتحاد السوفيتي خرج من صفوفه الجناح الموالي لقيادة السوفييت المركزية للحركة الشيوعية العالمية وانضم إلى الدولية الثالثة . أما التيار الأصلي فتحول بالتدريج إلى حزب أصلاحي برجوازي أقرب إلى اليمين منه إلى اليسار وتعاقب على زعامته في الفترة من ١٩٢٠ - ١٩٦٩ شخصيتان فقط هما ليون بلوم (١٩٢٠ - ١٩٤٦) وجي موليه (١٩٤٦ - ١٩٦٩) . وأصبح زعيمه جي موليه رئيسا لحكومة ائتلافية وسطية في الفترة من ١٩٥٦ - ١٩٥٧ وشارك في العديد من الوزارات خلال الجمهوريتين الثالثة والرابعة . وغير اسمه إلى « الحزب الاشتراكي الفرنسي » اعتبارا من عام ١٩٥٩ وأصبح أحد الفرق والجماعات الوسطية اليسارية التي تروج بها الساحة الفرنسية . وفي عام ١٩٧١ انضم فرانسوا ميثران ، الذي كان يتزعم بعض المنتديات اليسارية الفرنسية ، إلى الحزب وأصبح سكرتيرا عاما له وبلور استراتيجية بارعة لوحدة اليسار كان يخطط لها منذ فترة . وبعد أن تمكن من توحيد معظم فرق اليسار المعتدل أبرم مع الحزب الشيوعي ومع الراديكاليين في عام ١٩٧٢ برنامجا مشتركا للحكم . وبدأ نجم ميثران يلعب في سماء الحياة السياسية الفرنسية ويتزايد الثقل السياسي للحزب الاشتراكي تدريجيا إلى أن نجح ميثران في الفوز برئاسة الجمهورية عام ١٩٨١ وسحب معه الحزب الاشتراكي . إلى المقدمة أيضا بعد أن حل الجمعية الوطنية وأجرى انتخابات في نفس العام حصل فيها الحزب الاشتراكي لأول مرة في

تاريخه وفي تاريخ أي حزب يساري في فرنسا على ٢٨٩ مقعدا من مجموع مقاعد الجمعية الوطنية البالغ عددها ٤٩٠ مقعدا في ذلك الوقت وعلى الرغم من تراجع نسبة ما حصل عليه من مقاعد في الانتخابات التالية إلا أنه لا يزال أقوى الأحزاب السياسية في فرنسا الآن .

وما زال الحزب الاشتراكي يحتوي بداخله على فرق وفصائل مختلفة . وتأتي سياساته الداخلية والخارجية كمحصلة لموقف هذه الفرق من قضايا العمل الداخلي والخارجي ، إلا أن قوة دفع الحزب ككل قد اتجهت يسارا منذ عام ١٩٧١ . وأصبح الحزب يميل في الخريطة السياسية الفرنسية حيزا يبدأ من الوسط وينتهي بالقرب من اليسار المتطرف . ويتلخص البرنامج الحالي للحزب في محاولة المحافظة على حد أدنى مرتفع نسبيا للاجور ومكافحة البطالة واستيعاب العمالة المهاجرة في النسيج الاجتماعي الفرنسي وشجيع اللامركزية ومشاركة العمال في الإدارة ، أما على صعيد السياسة الخارجية فيعمل على دفع الوحدة الأوروبية مع الارتباط بضلات قوية مع الولايات المتحدة وحلف الأطلسي في استراتيجية واحدة لا تصادر على حرية القرار الفرنسي واستقلاله . ويطالب بسياسات عالمية أكثر عدلا تجاه العالم الثالث .

٢ - الحزب الشيوعي الفرنسي PCF :

تأسس عام ١٩٢٠ كانشقاق من « القسم الفرنسي للدولية العمالية » . وكان هو الجناح الأكبر . وقبل شروط لينين الواحد والعشرين للانضمام إلى الدولية الثالثة . وأصبح مرتبطا تمام الارتباط بالاتحاد السوفيتي أيديولوجيا وسياسيا . وتضائل دوره نسبيا في الحياة السياسية الفرنسية حتى الحرب الثانية . وكانت أبرز صور مشاركته في الحكم تأييده للجبهة الوطنية التي تشكلت بقيادة ليون بلوم (١٩٣٤ - ١٩٣٦) ، ولكن دون أن يشارك في الحكم . وتضاعف وزنه بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة بسبب دوره في مقاومة الاحتلال النازي وشارك في حكومة ديغول المؤقتة بعد الحرب وفي بعض الحكومات التالية خلال فترة قصيرة . ولم تتجاوز قوته الانتخابية أبدا

حوالي ربع أصوات الناخبين وأقل من ١٥٪ من مقاعد الجمعية الوطنية ، ثم بدأ العد التنازلي للحزب الشيوعي بعد عام ١٩٧٢ ، مع تصاعد دور الحزب الاشتراكي ، وتضائل وزنه تدريجيا حتى أصبح أحد القوى الهامشية في النظام الفرنسي (أقل من ١٠٪ من الأصوات ، وأقل من ٥٪ من المقاعد) .

٣ - التجمع من أجل الجمهورية RPR (أو الحزب الديجولي) :

وهو تيار تمحور حول شخصية « ديغول » التاريخية ودورها في تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني . وفي عام ١٩٤٦ تم تشكيل « الاتحاد الديجولي » من بعض أنصار ديغول لكنه سرعان ما اختفى بعد أن قرر ديغول أن يقود بنفسه حركة « التجمع من أجل فرنسا RPF » والتي انضم إليها على الفور ما يقرب من مليون مواطن وتحولت إلى أكبر حزب سياسي على الساحة الفرنسية . وعندما لم يتمكن هذا الحزب من تنفيذ برنامجه للإصلاح الدستوري وقرر ديغول في عام ١٩٥٥ الانسحاب من العمل السياسي لم يكن هناك في الجمعية الوطنية غير ما يقرب من ثمانين نائبا مواليا لديغول . وبعد مطالبة ديغول بالعودة إلى السلطة عام ١٩٥٨ دبت الحياة في هذا التيار من جديد وأصبح اسمه « اتحاد الجمهورية الجديدة » وأصبح أقوى الأحزاب الفرنسية طوال ربع القرن التالي . وبعد رحيل ديغول ارتبك الحزب لفترة قصيرة إلى أن سيطر عليه جاك شيراك . ورغم أن هذا التيار لم يعد كما كان في حياة ديغول إلا أنه ما زال يعد أكبر الأحزاب السياسية على جبهة اليمين .

وقد تمحورت سياسة الحزب داخليا ، حول سبل بناء قوة الدولة ودعم السلطة المركزية واتباع سياسة اقتصادية واجتماعية معتدلة ، وخارجيا حول بناء سياسة مستقلة وتأكيد دور فرنسا في العالم . وقد اضطرت هذه الحركة ، بسبب حاجتها إلى التحالف مع التيار الجمهوري الأكثر يمينية بقيادة جيسكار ديستان ، أن تقدم تنازلات كثيرة على صعيدى السياستين الداخلية والخارجية في السنوات الأخيرة .

١ - الحزب الجمهوري : PR :

ورجع الفضل في قيامه الى طموح رجل واحد هو جيسكار ديستان الذي دخل البرلمان عام ١٩٥٦ وعمره ٣٥ عاما واستطاع أن يشكل مجموعة برلمانية متحالفة معه ، ولكن متباعدة عن التيار الديجولي . وحين خرج ديستان من الحكومة عام ١٩٦٦ قاد وأسس شبكة من المنتديات اتسعت باستمرار وتجمعت عام ١٩٧٧ في شكل « الاتحاد الوطني للجمهوريين المستقلين » وتحولت هذه الأندية الى حزب سياسي تحت اسم « الحزب الجمهوري » بينما كان هو قد فاز بالفعل بمنصب رئيس الجمهورية عام ١٩٧٤ ضد مرشح الحزب الديجولي شابان دلماس ولكن بالتحالف مع جناح ديجولي مساعد آخر هو جناح جاك شيراك .

وبعد هزيمة ديستان في انتخابات الرئاسة أمام ميتران عام ١٩٨١ استمر الحزب الجمهوري كتيار يميني محافظ يشكل مع التيار الديجولي عم اقوى اليمينية في فرنسا .

ورغم أن ديستان نفسه يمثل فكرا ليبراليا حديثا الا أن أغلبية اقوى التي يصير عنها الحزب تمثل قوى تقليدية محافظة . وتدور سياسة الحزب الداخلية حول برنامج للاصلاح الاقتصادي باستخدام الأساليب والأدوات النقدية ، وتقليص النفقات المخصصة لبرنامج الرفاهية الاجتماعية . أما على الصعيد الخارجي فهو أكثر انحيازا لأوروبا وحلف الأطلسي من التيار الديجولي .

٥ - الأحزاب الصغيرة وأحزاب الأقلية :

هناك أحزاب وجماعات سياسية متوسطة وصغيرة لا حصر لها تحتل مواقع من أقصى اليمين الى أقصى اليسار على الخريطة السياسية الفرنسية ، وتختلف وزنها وتقلها الانتخابي ويتغير نمط تحالفاتها من انتخابات لانتخابات أخرى . ولا يتسع المقام هنا للإشارة إليها . ونكتفي بالإشارة الى أحد الظواهر الجديدة القليلة في الحياة السياسية الفرنسية وهي الجبهة

الوطنية FN التي تشكلت بزعامة لوبن عام ١٩٧٢ ودخلت البرلمان لأول مرة في انتخابات ١٩٨٦ ولكن بشغل كبير نسبيا وفجائي حيث حصلت على ٣٥ نائبا في البرلمان وصوت لها ٢٥ مليون ناخب فرنسي . وهي أكثر التيارات عنصرية وعداء للمهاجرين وخاصة العرب منهم . كما تجدر الإشارة أيضا الى حزب الديمقراطيين الاجتماعيين CDS الذي يحاول أن يلعب في النظام الفرنسي نفس الدور الذي تقوم به الأحزاب المسيحية في النظام الأوروبية الأخرى وقد تشكل عام ١٩٧٦ عن طريق انصهار حزبين من أحزاب الوسط وحصل على ١٩ مقعدا عام ١٩٨١ ، ٤٣ مقعدا عام ١٩٨٦ .

جماعات المصالح :

هناك العديد من جماعات المصالح المنظمة في صورة نقابات عمالية أو مهنية أو تيارات أيديولوجية وثقافية بعضها مستقل عن الأحزاب وبعضها له ارتباطات عضوية أو سياسية أو المسالية بالأحزاب . وعلى سبيل المثال فإن الاتحاد العام للشغل CGT وهي أكبر نقابة عمالية في فرنسا ترتبط بالحزب الشيوعي بينما ترتبط نقابة عمالية أخرى CFDT وهي ثاني أكبر النقابات العمالية ، بالحزب الاشتراكي . والحال كذلك بالنسبة للنقابات الزراعية وروابط الموظفين أو المعلمين أو المحاربين التدامي ... الخ . ويندر أن يسيطر حزب واحد على جماعة مهنية أو نقابية بعينها بالكامل نظرا لأن هناك أكثر من رابطة أو نقابة داخل المهنة الواحدة .

أهم الارتباطات الدولية :

فرنسا دولة مؤسسة للأمم المتحدة ولكافة المنظمات المتخصصة المرتبطة بها . وعضو دائم بمجلس الأمن . وعضو مؤسس في الجماعات الأوروبية الثلاث والمجلس الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . وعضو مؤسس بمنظمة حلف شمال الأطلسي . وقد انسحبت من تنظيماته العسكرية عام ١٩٦٦ مع بقائها في هيئته وتشكيلاته السياسية المدنية . ومن المعروف أن أحد المحاور الرئيسية للسياسة الخارجية الفرنسية هو

تطوير قوة ردع نووية فرنسية مستقلة . وقد استمرت هذه السياسة التي رسمها ديغول حتى بعد وصول الاشتراكيين الى الحكم . كذلك تجدر الإشارة الى أن فرنسا ما تزال لها مستعمرات بالخارج تسمى بعضها محافظات ما وراء البحار D.O.M. : مثل جويانا الفرنسية ، جواد لوب ، ومارتينيك وتسمى بعضها الآخر أراضى ما وراء البحار T.O.M. مثل نيو كاليدونيا ، بولينيزيا الفرنسية ... وغيرها .

المراجع

- 1 — Ashford, Douglas : Policy and Politics in France. Philadelphie : Temple University Press, 1982.
- 2 — Duverger, M. Les Partis Politiques, A. Colin, Paris 1981.
- 3 — Duverger, M. La Monarchie Republicaine, R. Laffont, Paris, 1974.
- (٤) حسن نافعة : الاشتراكية الديمقراطية فى فرنسا ، فى د. بطرس غالى (تقديم) دراسات مقارنة فى الاشتراكية الديمقراطية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٠ .
- 5 — Touchard, Jean. La Gauche en France depuis 1900, Paris, 1977.

٦ - بريطانيا

لمحة عامة :

يعتبر النظام السياسي البريطاني من أكثر النظم الديمقراطية رسوخا في العالم أجمع . واتسم عادة بعرونة كبيرة مكنته من التأقلم مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة . ولذلك جاء تطوره تدريجيا ، واتصل منضمه بحاضره اتصالا متصفا يشهد بتوافر عنصر الاستمرارية دون قطيعة تذكر على مدى ما يقرب من عشرة قرون . إذ تعود الجذور التاريخية للنظام الحالي الى بداية عهد وليام الفاتح على الأقل (١٠٦٦ م) . وقد ساعد الموقع الجغرافي لبريطانيا وعدم تعرضها للاحتلال الأجنبي منذ ذلك التاريخ على التنبؤ بها بعيدا عن الحركات والصراعات العنيفة التي شهدتها التاريخ الأوروبي مما ساعد بدوره على تعميق الاحساس بالهوية القومية المتميزة . وادى ذلك كله الى أن يتطور النظام البريطاني وفقا للثقافة والتقاليد السياسية البريطانية .

وعلى الرغم من قدم واستمرارية النظام السياسي البريطاني الا أنه يخلو من دستور مدون . وليس معنى ذلك أنه لا توجد قواعد مكتوبة تنظم شئون الحكم والحياة السياسية في بريطانيا ، فهذا النوع من القواعد موجود لكنه ليس مدونا في وثيقة جامعة واحدة (دستور) ، وفشلت كل محاولات جمعها وتدوينها حتى الآن . وللقواعد الدستورية المكتوبة في النظام البريطاني مصدران :

الأول : يمثل في مجموعة الوثائق التي أقرتها الثورات البريطانية والحركات الشعبية المطالبة بمزيد من الحقوق ، ومن أبرز هذه الوثائق وأكثرها شهرة وثيقة الماجنا كارتا (١٢١٥) ووثيقة الحقوق (١٦١٥) وغيرها من الوثائق .

الثاني : يتمثل في مجموعة القوانين الصادرة عن البرلمان وبالذات تلك المتعلقة بالاصلاحات السياسية التي أدخلت على النظام البريطاني عبر العصور وهي عديدة .

ومع ذلك يمكن القول بصفة عامة أن العرف أسهم أكثر من أي قواعد مكتوبة في تشكيل وصياغة وتطور النظام السياسي في المملكة المتحدة .

ومن المعروف أن الجزيرة البريطانية تضم ثلاثة أقاليم متميزة من حيث التاريخ السياسي - الاجتماعي والحضاري وهي إنجلترا واسكتلندا وويلز . ومع ذلك ، يشكل النظام البريطاني نسقا واحدا متجانسا على الرغم من هذا التمايز . وقد أكد على هذه الحقيقة رفض كل من اسكتلندا وويلز ، في استفتاء نظم قيما بتاريخ ٢ مارس ١٩٧٩ ، أن يحصل على قدر أكبر من الحكم الذاتي . أما إيرلندا الشمالية فأما وضع خاص على الرغم من خضوعها المباشر للإدارة البريطانية . ولذلك سنفرد لها بنفا خاصا لمعالجة بعض جوانب النظام السياسي فيها .

علاقة السلطات :

النظام البريطاني هو نظام ملكي - دستوري - برلماني ، ويعتبر النموذج التقليدي للنظام البرلماني الذي يقوم على التعاون والتوازن بين السلطات والرقابة المتبادلة فيما بينها . وهو نظام يحظى فيه البرلمان ، وبالذات مجلس العموم ، بوضع خاص يجعل منه محور وركيزة النظام كله لدرجة أن بعض كبار الفقهاء يطلقون عليه « ديكتاتورية برلمانية » . لكن العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية هي علاقة تداخل وارتباط عضوي وليست علاقة تبعية أو خضوع من هذا الجانب أو ذاك . فالبرلمان هو الذي يختار زعيم حزب الأغلبية رئيسا للوزراء ورئيس الوزراء يختار حكومته من بين أعضاء البرلمان . والحكومة ككل مسئولة سياسيا أمام البرلمان .

السلطة التنفيذية :

تتكون السلطة التنفيذية في بريطانيا من الملك (أو الملكة) ، ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء والحكومة .

أولا - الملك :

يعتبر التاج البريطاني أقدم مؤسسة سياسية من هذا النوع في العالم المعاصر . فقد استمرت الملكية دون انقطاع في بريطانيا منذ العصر الروماني حتى الآن فيما عدا سنوات قليلة جدا . ويتوارث بيت وندسور العرش البريطاني منذ ١٧١٤ حتى الآن من خلال نظام محدد للوراثة ، وآخر من تقلد العرش من سلالة الملكة اليزابيث التي توجت عام ١٩٥٢ .

والملك في بريطانيا يملك ولا يحكم وقد انسحب تدريجيا من الممارسة الفعلية للسلطة وأصبح دوره قاصرا على بعض الوظائف ذات الطبيعة الاحتفالية والتي تجسد مكانته كرمز للدولة والأمة معا . فالملك (أو الملكة) هو رئيس الدولة وهو الذي يصدق على القوانين ويعين كبار الموظفين المدنيين والعسكريين ورجال السلك الدبلوماسي ، وهو الذي يفتح جلسات البرلمان . . . الخ ، ولكنه في ممارسته لهذا الدور يوقع فقط ولا يقرر ، ويخطب ولا يملئ ومع ذلك فمن حقه أن « يستشار وأن يشجع وأن يحذر » كما يقرر بعض الفقهاء . وتتلقى الملكة الحالية معلومات منتظمة عن سير الأمور في الدولة .

ثانيا - رئيس الوزراء :

رئيس الوزراء هو رئيس مجلس الوزراء وهو بهذه الصفة ليس الأول بين متساويين . فالمفروض أن يمارس سلطة الحكم من الناحية الفعلية مجلس الوزراء وأن تتخذ القرارات على نحو جماعي . لكن الواقع ليس كذلك لأن رئيس الوزراء هو زعيم حزب الأغلبية البرلمانية . وعادة ما يحدد الناخب موقفه في الانتخابات على ضوء تفضيله لشخص رئيس الوزراء .

ولذلك يمكن القول دون مبالغة أن أعضاء مجلس الوزراء ، وهم نواب أيضا ، يستمدون وجودهم وشرعيتهم من رئيس الوزراء وهو ما يمنحه مكانة متميزة . ومع ذلك فإن سلطة رئيس الوزراء مقيّدة بمبدأ المسؤولية الوزارية الجماعية من ناحية وبالصورة العامة لدى الانسجام داخل مجلس الوزراء ، والتي تؤثر على الناخب تأثيرا بالغا ، من ناحية أخرى .

مجلس الوزراء :

أحد السمات الأساسية للسلطة التنفيذية في النظام البريطاني أن مجلس الوزراء Cabinet لا يضم جميع الوزراء وإنما يقتصر على مجموعة منتخبة أو منتقاة منهم لا تتجاوز عادة عشرون وزيرا . ويعتبر مجلس الوزراء هو أعلى سلطة تنفيذية ويختارهم رئيس الوزراء من بين أهم قيادات حزبه الأعضاء في مجلس العموم ، ويعتبر كل وزير مسئول عن أعمال وزارته أمام البرلمان . كما أن مجلس الوزراء مسئول مسؤولية جماعية أمام البرلمان ويعين على رئيس مجلس الوزراء والوزراء الاستقالة إذا فقد أو فقدوا ثقة البرلمان . لكن من ناحية أخرى يمكن لرئيس الوزراء أن يطلب من الملك حل البرلمان ، وإجراء انتخابات تشريعية جديدة .

الحكومة :

تضم الحكومة بالإضافة إلى مجلس الوزراء بقية الوزراء غير الأعضاء في مجلس الوزراء ووزراء الدولة والسكرتاريون البرلمانيون ونوابهم ٠٠٠ الخ ، وعادة ما يصل مجموع أعضاء الحكومة إلى أكثر من ١٠٠ عضو ويختارهم رئيس الوزراء من بين أعضاء الحزب الحاكم في مجلس العموم وبعضهم من مجلس اللوردات .

وبالإضافة إلى الحكومة يوجد جهاز الإدارة العامة الذي يتولى تنفيذ قرارات مجلس الوزراء والحكومة ومتابعتها . وهكذا نجد أن السلطة التنفيذية البريطانية تلجأ إلى تعيين ما قد يصل إلى ثلث أعضاء مجلس

العموم في مراكز تنفيذية وهو ما يؤكد على معنى التداخل أو المزج والتلاحم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

وتعتبر الحكومة أو الجهاز الإداري بهذا المعنى معملا لتفريخ وتدريب انقيادات السياسية على الأعمال التنفيذية وشئون الحكم ومحكا لفرز الكفاءات والمواهب وتصعيدها لارتقاء أعلى المناصب .

السلطة التشريعية :

تتكون السلطة التشريعية من مجلسين هما مجلس اللوردات ومجلس العموم وكان مجلس اللوردات هو المجلس النيابي الوحيد في بداية عهد بريطانيا بالنظام البرلماني ، ثم أصبح المجلس الرئيسي بعد إنشاء مجلس العموم . ثم أخذت سلطاته تنقل إلى أن تساوت مع سلطات مجلس العموم ، ثم رجحت كفة سلطات مجلس العموم تدريجيا حتى أصبح هو المرادف الفعلي لكلمة البرلمان وتلاشت أو كادت السلطات التشريعية لمجلس اللوردات رغم أنه ما زال قائما من الناحية القانونية .

أولا - مجلس اللوردات :

وهو مجلس معين وليس مجلسا منتخبا وتقتصر العضوية فيه على حامل اللقب Pears of realm وهم نوعان : النبلاء الذين يتوارثونه والآخرين الذين حصلوا عليه لدى الحياة فقط دون حق توريثه وفقا لقانون الصادر عام ١٩٥٨ . وقد توقف منح لقب لورد مدى الحياة عمليا منذ عام ١٩٦٤ رغم أن القانون ما يزال معمولا به .

ولا يعرف عدد أعضاء مجلس اللوردات على وجه التحديد وتتراوح التقديرات بين ٨٠٠ - ١٠٠٠ عضو . لكن لا يحضر اجتماعات المجلس بانتظام سوى حوالي ٣٠٠ عضو . ويضم المجلس ٢٠ استقفا وعدد من اللوردات القانونيين من بينهم ٩ لوردات استئناف Lords of Appeal يعينون في مناصبهم مدى الحياة .

وكما ذكرنا فقد تقلصت السلطات التشريعية لمجلس اللوردات تماما ولم يعد يملك سوى حق الفيتو أو الاعتراض وهذه السلطة تمكنه فقط من تأخير صدور القوانين التي يوافق عليها مجلس العموم وتتضمن اعتمادات مالية ، فترة لا تتجاوز ستين يوما والقوانين الأخرى التي لا تتضمن اعتمادات مالية فترة لا تتجاوز سنة وتصبح كافة القوانين أسي يعترض عليها مجلس اللوردات سارية اذا عماد مجلس العموم ووافق عليها مرة ثانية .

لكن مجلس اللوردات ما زال يقوم بمهمة قضائية فهو محكمة الاستئناف العليا بالنسبة للقضايا المدنية والجنائية في إنجلترا وويلز وبالنسبة للقضايا الجنائية في اسكتلندا .

ثانيا - مجلس العموم :

يتكون مجلس العموم حاليا من ٦٥٢ عضوا يتم انتخابهم بالاقتراع المباشر من جانب الناخبين لمدة ٥ سنوات ومن الانتخاب في المملكة المتحدة ١٨ سنة وينتخب عضو واحد عن كل دائرة انتخابية ويتم تعديل الدوائر الانتخابية كل ١٠ - ١٥ سنة لكي تأخذ في الاعتبار تصحيح ما قد يكون قد طرأ من خلل في التوازن الديموغرافي بينها وقد تم تعديل عدد الدوائر الانتخابية ومن ثم عدد مقاعد مجلس العموم عدة مرات : ٦١٥ (١٩٣١) ، ٦٤٠ (١٩٤٥) ، ٦٢٥ (١٩٥٠) ، ٦٣٠ (١٩٥٥) ، ٦٣٥ (١٩٧٤) ومع ذلك فان التفاوت بين عدد سكان الدوائر لا يزال كبيرا (٢٣٠٠٠٠ نسمة - ٩٥٠٠٠ نسمة) وتوزع مقاعد مجلس العموم بين أقاليم المملكة على النحو التالي : إنجلترا (٥٢٣) ، اسكتلندا (٧٢) ، ويلز (٢٨) ، إيرلندا الشمالية (١٢) وعضوية المجلس محرمة على بعض الفئات منها رجال الدين وطبقة اللوردات والتي يتعين على من يرغب من أفرادها في الترشيح للمجلس أن يتنازل عن لقبه .

ويتمتع مجلس العموم بسلطات تشريعية ضخمة تمكنه من سن أي قانون يراه لكن المجلس عادة لا يتخذ زمام المبادرة في طرح مشروعات

القوانين الا في حدود ضيقة اذ ان الحكومة (وهي مشكلة بالكامل عادة من البرلمانين أعضاء حزب الأغلبية) هي التي تقترح مشروعات القوانين وهي تسلك في هذا تقاليد راسخة : فالوزارة المختصة هي التي تقترح المشروع ثم تناقشه أولا مع الوزراء المختصين المعنيين بالمشكلة موضوع التشريع ثم يعرض المشروع على مكتب رئيس الوزراء الذي يعهد به الى محام متخصص لمراجعة صياغته القانونية والتأكد من سلامتها ثم بعد ذلك تحال مشروعات القوانين المتجمعة الى لجنة دائمة تسمى (لجنة التشريع المقبل) قبل أن تصرح للوزير المختص أو أحد مساعديه البرلمانين بالتقدم بالمشروع الى البرلمان وفقا لحطة تشريعية محددة ويفحص مشروع القانون المقترح من ثلاث قراءات داخل المجلس قبل أن يعرض للتصويت في المرحلة النهائية .

ومن سلطات مجلس العموم أيضا بالاضافة الى التشريع اقرار الميزانية والاشراف والرقابة على أعمال الحكومة وتقديم الاستجابات المختلفة وتوجيه اليوم للحكومة وسحب الثقة منها ومناقشة خطاب الملكة . الخ . وهناك مسئول برلماني (قومسير) مخصص لفحص شكاوى المواطنين ضد الادارة ويحقق فيها ويقترح اجراءات معينة للتصحيح أو للعقاب . لكن من الجدير بالذكر انه نادرا ما يستخدم المجلس حقه في اسقاط أو ازالة الحكومة عن طريق سحب الثقة منها ولم يحدث هذا الا مرة واحدة منذ عام ١٩٢٤ حين أسقط المجلس وزارة جيمس كالاغان في ٢٨ مارس ١٩٧٩ . وكان ذلك نتيجة للملابسات خاصة نادرا ما تتكرر فمهمة المجلس في الواقع دعم الحكومة وليس اسقاطها .

ويتم تنظيم العمل داخل المجلس على نحو يحقق التوازن بين الاعتبارات الحزبية والكفاءة الفنية ويختار المجلس رئيسه في بداية الموسم التشريعي وعادة ما يجدد انتخابه كل سنة الا اذا عبر عن رغبته في عدم التجديد وعلى الرئيس بعد انتخابه أن يتجرد من ولائاته الحزبية لادارة النقاش في المجلس بالحيدة والنزاهة الواجبة .

السلطة القضائية :

وهي سلطة مستقلة تماما عن السلطة التنفيذية الا أن هناك صلة عضوية وثيقة بين السلطين القضائية والتشريعية في المملكة المتحدة من خلال مجلس اللوردات فمجلس اللوردات هو نفسه أعلى محكمة استئناف في النظام القضائي البريطاني . ويجتمع المجلس على هيئة محكمة استئناف عليا بحضور تسعة من النبلاء يطلق عليهم لوردات القانون Law Lords أو لوردات الاستئناف Lords of Appeals ورئيس المجلس وهو في نفس الوقت رئيس المحكمة ووزير العدل Lord Chancellor وفي حالة عدم حضور أربعة على الأقل من هؤلاء القضاة يمكن دعوة أى من أعضاء المجلس من خبراء القانون . ويعتبر حكم المجلس في هذه الحالة نهائيا . ومن الجدير بالذكر أن النظام القضائي في اسكتلندا يختلف عنه في انجلترا وويلز . كما تجدر الإشارة أيضا الى عدم وجود محكمة دستورية عليا في بريطانيا وليس للمحاكم البريطانية على أى مستوى سلطة على القوانين الصادرة عن البرلمان أو رقابة على دستوريته .

النظام الحزبي :

النظام الحزبي في المملكة المتحدة هو نظام تعددى أو متعدد الأحزاب إذا نظرنا اليه من زاوية الحرية الممنوحة لتشكيل الأحزاب أو الوجود الفعلي والشرعى لهذه الأحزاب على خريطة الحياة السياسية وهو ثنائى من زاوية عدد الأصوات وعدد المقاعد التى تحصل عليها الأحزاب في مجلس العموم فقد احتكر حزبان على الدوام أكثر من ٨٠٪ من أصوات الناخبين وأكثر من ٩٠٪ من مقاعد مجلس العموم ووصلت هذه النسبة في بعض الأحيان الى ٩٨٪ كان هذان الحزبان هما حزب التورى Tory (الحزب الملكى أو المحافظ) وحزب الهويج Whigs (أو الأحرار) منذ نهاية القرن السابع عشر ثم حل محلهما الحزب المحافظ والحزب الليبرالى منذ ١٨٣٢ ثم الحزب المحافظ وحزب العمال منذ انشاء هذا الأخير في العشرينات من هذا القرن .

وجدير بالذكر أنه توجد أحزاب كثيرة خارج انجلترا تحصل على نسبة

كبيرة من أصوات الناخبين مثل الأحزاب القومية المحلية في اسكتلندا وويلز ، كما أن أحزاب ايرلندا الشمالية هي أحزاب اما بروتستانتية أو كاثوليكية أى أنها أحزاب تنتظم حول مصالح الطائفتين المتصارعتين في ايرلندا كما سنوضح عندما نعرض لايرلندا الشمالية .

أهم الأحزاب السياسية البريطانية :

١ - حزب المحافظين :

وقد نشأ هذا الحزب رسميا بعد سن قانون الاصلاح السياسى عام ١٨٣٢ ليحل محل حزب التورى الذى كان قد نشأ في نهاية القرن السابع عشر كحزب مؤيد للملك وللحزب ثلاث هياكل تنظيمية مستقلة تكونت في فترات تاريخية مختلفة .

- الاتحاد الوطنى للمنظمات المحافظة والاتحادية وهو اتحاد فيدرالى على مستوى الدوائر الانتخابية ويضم كافة المنظمات المحلية ذات الصلة بالقواعد الانتخابية وقد تأسس في ١٨٦٧ ثم أعيد تنظيمه في ١٨٨٤ ثم ١٨٨٦ .

- المكتب المركزى أنشئ في عام ١٨٧٠ ليكون بمثابة سكرتارية للحزب وزعيمه .

- الحزب البرلمانى ويضم أعضاء الحزب في مجلسى البرلمان وهو منظم له استقلال ذاتى وهو الذى يرشح زعيم الحزب وقائده ويعتبر السلطة الحقيقية للحزب .

ويعقد الحزب مؤتمر عاما سنويا بحضور ممثلين عن كل الدوائر الانتخابية وأعضاء الحزب البرلمانى والمرشحين الرسميين للانتخابات ومديرو الحملات الانتخابية وبعض أعضاء المكتب المركزى .

ويعتبر حزب المحافظين هو أفضل الأحزاب تنظيما في بريطانيا وله لجان انتخابية في جميع الدوائر نصف أعضائها تقريبا متفرغين لأعمال السياسى ويتقاضون مرتبا من الحزب ويستمد الحزب تأييده من صفوف

القوانين الاجتماعية العليا في المجتمع البريطاني وأغلبية أصحاب المهن الحرة وأكثر المنظمات المهنية تأييداً له هي اتحاد الصناعة واتحاد المزارعين الوطنيين لكن نفوذ الحزب في النقابات العمالية ضعيف .

ويستجيب الحزب سياسة تقليدية محافظة تتلخص في العمل على تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتصفية القطاع العام مع التشدد في مكافحة الجريمة ووضع ضوابط وقيود على الهجرة . . . الخ . كذلك يؤيد الحزب الدعوة إلى إلغاء مجلس اللوردات والابقاء على الإدارة البريطانية المباشرة لايرلند الشمالية . أما على الصعيد الخارجي فيطالب الحزب بانتهاج سياسة دفاعية قوية ودعم الروابط مع الولايات المتحدة ومع حلف الأطلسي والعمل على تحقيق الوحدة الأوروبية من خلال خطوات تدريجية محسوبة وغير متسارعة وواقعية مع مراعاة العدالة في توزيع الأعباء المالية .

وقد سيطر حزب المحافظين على الحكم في بريطانيا في فترة ما بين الحربين ثم أصبحت السلطة بعد الحرب العالمية الثانية متداولة بينه وبين حزب العمال لفترات تطول أو تقصر حسب ظروف كل حزب ودرجة تماسكه الداخلي ونوعية قياداته . وتقود السيدة تاتشر حزب المحافظين منذ ١٩٧٥ ومكنته من الاحتفاظ بالسلطة منذ ١٩٧٩ حتى الآن (١٩٩٠) .

٢ - حزب العمال :

أما حزب العمال فقد نشأ من قلب الحركة النقابية العمالية وتيار الفكر الاشتراكي القاري مع مطلع هذا القرن ثم أصبح اعتباراً من ١٩٢٢ ثاني أكبر الأحزاب البريطانية وتمكن في عام ١٩٢٤ من الفوز في الفترة من ١٩٢٩ - ١٩٣١ من تشكيل حكومة أقلية بدعم ولكن بدون مشاركة حزب الأحرار في الحكم لكنه أصبح نداً فعلياً لحزب المحافظين بعد الحرب العالمية الثانية .

أما التنظيم الداخلي للحزب فهو شديد التعقيد وهناك نوعان من العضوية : عضوية عاملة للأفراد وعضوية بالانتساب للنقابات العمالية والتعاونيات والتنظيمات الاشتراكية ويشارك في المؤتمر السنوي للحزب

ممثلين عن هذين النوعين من الأعضاء ويختار المؤتمر أعضاء اللجنة المركزية للحزب البالغ عددهم ٢٤ عضواً (١٢ ترشحهم النقابات العمالية وتختارهم ٧ للعضوية الفردية وترشحهم وتختارهم لجان الحزب المحلية ، ٥ نساء يختارهم المؤتمر كوحدة متكاملة وعضو واحد ترشحه وتختاره الجمعيات التعاونية وإلى جانب المؤتمر العام واللجنة المركزية توجد المجموعة البرلمانية أو الحزب البرلماني وهو هيئة مستقلة تقوم باختيار حكومة الظل عندما يكون الحزب في المعارضة .

ويتم اختيار زعيم الحزب بواسطة المؤتمر العام وفقاً لنظام انتخابي يحدد على أساس ٤٠٪ من الأصوات للنقابات العمالية ، ٣٠٪ للمجموعة البرلمانية ، ٣٠٪ للجان المحلية للحزب . ولا شك أن التشكيل الفيدرالي للحزب بمستوياته المختلفة يؤدي إلى تعدد وجهات النظر ويخلق حالة من الاستقطاب بين التيارات المختلفة داخل الحزب . وقد أدت سيطرة الجناح اليساري على التشكيلات القيادية للحزب إلى انشقاق ترتب عليه انسحاب الجناح المعتدل عام ١٩٨١ لكي يشكل حزبا مستقلاً اشتراكي ديمقراطي التوجه . وفي عام ١٩٨٥ تم حظر وتجميد نشاط مجموعة تروتسكية نشطة داخل الحزب واعتبرت غير شرعية . وقد أدى جنوح سياسة الحزب ناحية اليسار إلى كارثة انتخابية عام ١٩٨٣ .

وقد انتهج حزب العمال في فترات توليه للسلطة بعد الحرب العالمية الثانية سياسة إصلاحية معتدلة ركزت على تقديم دعم الدولة للخدمات التعليمية والصحية والإسكانية كما قام الحزب بتأميم عدد من الصناعات الأساسية . وخلال هذه الفترة دافع الحزب على صعيد السياسة الخارجية ، عن حلف الأطلسي ولكن موقفه من قضية الوحدة الأوروبية اتسم بالغموض ومنذ السبعينات انتهج الحزب سياسة أكثر يسارية وطالب صراحة بالانسحاب بريطانيا من الجماعة الأوروبية ونزع السلاح النووي من جانب واحد .

ويتركز التأييد للحزب داخل النقابات العمالية بصفة خاصة وفي

الفئات الشبابية عموماً وله نفوذ داخل المدن الكبرى وخاصة المدن الصناعية وفي التجمعات الكاثوليكية ونحوه ضعيف في الريف .

٣ - حزب الأحرار والحزب الاشتراكي الديمقراطي :

يسمى حزب الأحرار هو الاعتقاد بالبعث لحزب التوحيد الذي ظهر في القرن السابع عشر وتصلح الشرح السياسي البريطاني في القرن التاسع عشر ثم بدأ يظهر في القرن العشرين بسبب عجزه عن معالجة المشكلة الإيرلندية وظهرت الحركات داخل أجنحة مختلفة ثم بروز حزب العمل كبديل أكثر ديمقراطية وتنشيطاً . وقد تفاوتت نصيبه من أصوات الناخبين كثيراً وتراوح بين ٢٥ - ١٩٣٠ في الانتخابات المختلفة بين ١٩٥٥ - ١٩٣٠ ولم يشارك في الحكم إطلاقاً منذ الحكومة الائتلافية التي شكلت أثناء الحرب العالمية الثانية لكنه ساند حكومة العمال في الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٨ دون أن يشارك في الحكم .

أما الحزب الاشتراكي الديمقراطي فأسس عام ١٩٨١ على إثر انشقاق داخل صفوف حزب العمل بسبب سيطرة الجناح اليساري على قيادته . وبرز نجم هذا الحزب بسرعة متعجلة لدرجة أن مراكز استطلاعات الرأي أكدت في ديسمبر من نفس العام على أنه يحظى بتأييد ٤٦٪ من الناخبين وهي نسبة تفوق ما حصل عليه كل من المحافظين وحزب العمال . وتحالف مع حزب الأحرار وحصل في الانتخابات التكميلية التي جرت في الفترة من يوليو ١٩٨١ حتى مارس ١٩٨٣ على ثلاثة مقاعد من بين أربعة وخمسة المقاعد الرابع بصموية وكان من بين هؤلاء الثلاثة اثنان من مرشحي الحزب الاشتراكي الديمقراطي . ولكن كما سعد بسرعة هبط بسرعة أيضاً ولم تسجل استطلاعات الرأي التي جرت في أواخر عام ١٩٨٣ سوى تأييد ٨٪ من الناخبين له . وفي انتخابات ١٩٨٣ لم يحصل تحالف الأحرار والاشتراكيين الديمقراطيين إلا على ٢٣ مقعداً (٢٤٦٪ من الأصوات) كان من بينهم ١٧ للأحرار ، ٦ فقط للاشتراكيين الديمقراطيين . وجاءت نتيجة انتخابات ١٩٨٧ مقاربة : ٢٢ نائباً (٢٢٦٪ من الأصوات) .

٤ - الأحزاب الصغيرة والأحزاب القومية المحلية :

هناك أحزاب أخرى صغيرة في بريطانيا لا تلعب دوراً يذكر في الحياة السياسية البريطانية نذكر منها الحزب الشيوعي البريطاني . وهو حزب ماركسي لينيني موالى لموسكو لم يحصل في انتخابات ١٩٨٣ إلا على ١١٦٠٦ صوت (٠٠٤٪ من إجمالي الناخبين) وعلى الناحية الأخرى يوجد حزب الجبهة الوطنية وهو حزب يميني متطرف مناهض لهجرة الأجانب ، ولم يحصل هو الآخر في انتخابات ١٩٨٣ إلا على ٢٧٠٦٥ صوت (٠٠٩٪ من إجمالي الناخبين) .

لكن هناك أحزاب أكثر أهمية في المقاطعات البريطانية ذات الصبغة القومية الخاصة أهمها الحزب الوطني الاسكتلندي والذي استطاع في بعض الفترات أن يحصل على ما يقرب من ربع أصوات الناخبين في اسكتلندا (١٩٧٤) ولكنه في تراجع الآن وحزب ويلز الوطني Plaid Cymru والذي يطالب بحكم ذاتي في ويلز والاهتمام بلغة ويلز وثقافتها الخاصة وله مقعدين في مجلس العموم من مجموع المقاعد البالغ عددها ٣٦ مقعداً هي جملة المقاعد المخصصة لمقاطعة ويلز .

جماعات المصالح وجماعات الضغط :

يتميز المجتمع البريطاني شأنه في ذلك شأن المجتمعات الديمقراطية المتطورة بوجود عدد هائل من المنظمات والهيئات والتجمعات المهنية والعمالية والطبائية والدينية وغيرها . وتقوم هذه التنظيمات بعملية تجميع المصالح والتعبير عنها والسمي إلى تحقيق أهدافها من خلال الضغط أو الحوار أو التأثير بطريقة أو أخرى على مراكز صنع القرار ولا يتسع المقام هنا بالطبع لتحديد ماهية أو حصر هذه الجماعات ، لكن ربما يكون من المفيد أن نحدد خصوصية النظام البريطاني في هذا الإطار . فالقاعدة العامة أن تصبح المنظمات الوسيطة حرة وغير مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالأحزاب حتى تتوفر لها حرية حركة أفضل للدفاع عن مصالح أعضائها . لكن الوضع مختلف في النظام البريطاني فالعلاقة بين النقابات العمالية وبين حزب العمال تفوق أي علاقة

مماثلة في الديمقراطيات الغربية . ورغم أن هناك علاقة بين حزب المحافظين وتنظيم رجال الأعمال إلا أن هذه العلاقة عادة ما تقتصر على الدعم المادي والتأييد السياسي دون الارتباط عضوياً بتنظيمات الحزب .

أهم المشكلات السياسية :

يُعتبر أداء النظام السياسي البريطاني جيداً بشكل عام فلم يتعرض النظام لإزمات دستورية حادة . وما زال نظام الحزبين يعمل بشكل مرضي فمن النادر أن تتحكم الأحزاب الصغيرة في تشغيل النظام وهو ما يحدث كثيراً في النظم البرلمانية الأخرى وربما يعود هذا إلى أن بريطانيا لم تأخذ بنظام التمثيل النسبي . وبالتالي فإن حسمية الناخب الإنجليزي تجعله يميل إلى الائتلاف حول من يقع عليه اختياره كرئيس للوزراء . كذلك فإن تقارب وجهة نظر الحزبين حول الكثير من القضايا الداخلية والخارجية إلى تسهيل عملية تداول السلطة دون تغييرات هيكلية واسعة النطاق ولو أن يلاحظ أن أحد المشكلات الرئيسية التي يواجهها النظام البريطاني حالياً تتمثل في تزايد حدة الاستقطاب بين قيادات الحزبين حيث اتجه حزب المحافظين إلى التطرف صوب اليمين التقليدي وحزب العمال إلى التطرف نحو اليسار وهو استقطاب يحمل مخاطر كثيرة بالنسبة للمستقبل .

وأخيراً يمكن القول أن النظام السياسي البريطاني كان عديم الفاعلية في أيرلندا الشمالية وما تزال المشكلة الأيرلندية أحد المشكلات التي ينبغي أن يجد لها النظام حلاً قابلاً للنوام وهو ما لا يبدو في الأفق حتى الآن .

أهم الاتفاقيات الدولية :

تشارك المملكة المتحدة في معظم المنظمات العالمية مثل الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة المرتبطة بها وكذلك في معظم المنظمات الأوروبية . لكن يمكن القول إن أهم المنظمات التي ترتبط بها المملكة المتحدة وتؤثر على سياساتها الداخلية تأثيراً خاصاً هما منظمة حلف شمال الأطلسي ، الجماعة الاقتصادية الأوروبية .

المراجع

- 1 — Butler, David and Stokes, Donald. Political Change in Britain. 2nd ed. New York : St. Martin's Press, 1976.
- 2 — Brennan, T. Politics and Government in Britain. Cambridge England : Cambridge University Press, 1972.
- 3 — Ranney, A (ed) Britain at the Polls, 1983. Durham, Duke University Press, 1985.
- 4 — Meny, Yves, Politique Comparee. Paris, Montchrestien, 1983.

٧ - النمسا

لمحة عامة :

يعتبر النظام السياسى فى النمسا وليد تجربة عاصفة مرت بها هذه الدولة التى خرجت من بين حطام الامبراطورية النمساوية - المجرية التى انتهت عام ١٩١٨ . فقد شهدت الجمهورية النمساوية الوليدة احداثا جساما فى فترة ما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية . اذ تعرضت لحرب اهلية عام ١٩٣٤ نتيجة للاستقطاب الحاد الذى شهدته الحياة السياسية بين قوى اليسار الاشتراكى والماركسى من ناحية وبين قوى اليمين الدينى والمحافظ من ناحية اخرى . كما تعرضت للغزو الخارجى مرتين خلال تلك لفترة . الاولى حينما اجتاحتها قوات هتلر وضممتها الى الرايخ الالمانى عام ١٩٣٨ والثانية حينما حررتها قوات الحلفاء عام ١٩٤٥ .

وقد انعكست هذه الاحداث الجسام بشدة على النظام السياسى للنمسا فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (الجمهورية الثانية) . اذ ولدت النمسا من جديد بعد ان حصلت على استقلالها كاملا عام ١٩٥٥ . ولكنها ولدت كدولة محايدة فى الصراع بين الشرق والغرب . وساعدها حيادها على أن تتحرر القوى السياسية الداخلية من ضغط النفوذ او الحاجة للارتباط مع القوى الخارجية . وفى الوقت نفسه اعادت القوى السياسية التقليدية ، بكافة فصائلها يسارا ويمينا ، صياغة سياساتها وبرامجها مستفيدة من تجربتها المديدة فى الثلاثينات . وسيطر على الحياة السياسية حزبان كبيران وحزب ثالث اقل شأنًا كان بينهما من الارضية المشتركة ما مهد لتحالفات مرنة ومستقرة جعلت الاستقطاب أمرا غير وارد . ولم تخل عملية صنع القرار السياسى فى النظام النمساوى من طابع مميز وفريد ادى الى قدر كبير من المشاركة السياسية من جانب كافة القوى الحية والفاعلة فى المجتمع .

ويلاحظ أن الطابع الفيدرالي للنظام النمساوي لم يؤد إلى صيغة تنقسم بدرجة عالية من اللامركزية . فقد غلب الطابع المركزي على هيكل صنع القرار . واقتصرت صلاحيات السلطات التشريعية والتنفيذية لكل من أقاليم النمسا التسع على التخطيط الإقليمي والصحة والكهرباء والزراعة . أما التعليم والبوليس والبريد والسكك الحديدية والموانئ وغيرها فقد ظلت في يد المؤسسات الفيدرالية .

العلاقة بين السلطات :

النظام السياسي في النمسا جمهوري برلماني . وتتركز السلطة الفعلية في يد الحكومة التي يرأسها مستشار رغم وجود رئيس جمهورية منتخب على رأس السلطة التنفيذية . أما الحكومة فيشكلها حزب (أو أحزاب) الأغلبية البرلمانية ، وهي مسئولة أمام البرلمان .

السلطة التنفيذية :

أولا - رئيس الجمهورية :

وينتخب بالاقتراع المباشر لمدة ٦ سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة . وقد خرج جميع رؤساء الجمهورية طول الفترة ١٩٤٥ - ١٩٨٦ من بين صفوف الحزب الاشتراكي وفي عام ١٩٨٦ انتخب كورت فالدهايم ، الذي ينتمي لحزب الشعب ، رئيسا للجمهورية بعد حملة عاصفة تدخلت فيها إسرائيل والقوى الصهيونية للحيلولة دون انتخابه بسبب ما أشاعته عن صلته بالنازي . وتعتبر سلطات رئيس الدولة شكلية إلى حد كبير .

ويتعين توقيع المستشار أو الوزير المختص مع رئيس الجمهورية على القرارات الرسمية .

ثانيا - الحكومة :

يرأسها مستشار هو عادة زعيم حزب الأغلبية البرلمانية أو على الأقل الحزب الحاصل على أعلى نسبة من المقاعد في الجمعية الوطنية . ويصدر

بمقتضىه قرار من رئيس الجمهورية الذي يعين أيضا بقية أعضاء الحكومة بناء على ترشيح المستشار الذي يختار أعضاء الحكومة بنفسه من بين نواب البرلمان بعد التشاور مع قيادات حزبه والأحزاب المتحالفة معه في حالة الحكومة الائتلافية . وتتركز السلطة التنفيذية الفعلية في يد المستشار ويمارسها من خلال رئيس الجمهورية . ولا ينص الدستور على اختصاصات محددة للمستشار وإن كانت تقاليد الحكم منذ الحرب تؤكد أن قوته واستقلاله في ازدياد مطرد .

السلطة التشريعية :

ويمارسها برلمان مكون من غرفتين هما الجمعية الوطنية والجمعية الفيدرالية .

أولا - الجمعية الوطنية Nationalrat :

وتتكون من ١٨٣ نائبا ينتخبون بالاقتراع المباشر كل أربع سنوات وبنظام التمثيل النسبي . ويتناوب رئاستها ثلاث رؤساء يمثلون الأحزاب الرئيسية الثلاث . ويقوم بالعمل التشريعي الأساسي لجان نوعية تنتخبها الجمعية من أهمها اللجنة الرئيسية التي تبتق عنها لجنة فرعية دائمة يعكس تشكيلها القوة النسبية للأحزاب الممثلة في الجمعية . وعند حل الجمعية تزول سلطاتها إلى اللجنة الفرعية الدائمة إلى أن تتم الانتخابات وتبدأ الجمعية الجديدة في مباشرة عملها .

وتتطلب بعض القوانين الدستورية الخاصة أغلبية ثلثي الأعضاء على الأقل مع ضرورة أن يكون نصف أعضاء الجمعية حاضرا ومشاركا في التصويت ، أما القوانين العادية فتصدر بالأغلبية البسيطة مع اشتراط تواجد ثلث الأعضاء على الأقل .

ثانيا - الجمعية الفيدرالية Bundesrat :

وهي جمعية منتخبة انتخابا غير مباشر بواسطة برلمانات الأقاليم

Landtag التسع ويبلغ عدد مقاعدها ٦٣ مقعد . ويتفاوت عدد المقاعد الخاصة بكل اقليم بتفاوت عدد السكان ويتراوح بين ١٢ و ٣ مقاعد . ويتناوب الأعضاء رئاسة الجمعية كل ستة شهور طبقا للترتيب الأبجدي لأسمائهم . وتنحصر سلطاتها في حق الاعتراض . وتصبح مشروعات القوانين المعترض عليها نهائية إذا عادت الجمعية الوطنية ووافقت عليها مرة أخرى بأغلبية الأعضاء أما القوانين المالية فلا تملك الجمعية الفيدرالية بصدها حق الاعتراض إذا لم يترتب عليها تجاوز أو تعديل في بنود الميزانية الفيدرالية ، وأما في حالات التعديل أو التجاوز فعادة ما يتعين الحصول على موافقتها .

السلطة القضائية :

وهي مستقلة تماما عن السلطتين التنفيذية والتشريعية . ويتضمن النظام القضائي في النمسا نوعين من المحاكم العليا : المحكمة الادارية التي تنظر في مدى سلامة القرارات الادارية ومطابقتها للقانون ، والمحكمة الدستورية : التي تحكم في النزاعات التي قد تنور بين سلطات الاقاليم او بينها وبين الحكومة الفيدرالية او بين المحاكم بأنواعها المختلفة وبين الحكومة بمستوياتها المختلفة أيضا . ويستطيع أى مواطن أن يلجأ الى المحكمة الادارية او المحكمة الدستورية إذا لحق الضرر بحقوقه او بحرياته الأساسية . واما في المحافظة على هذه الحقوق والحريات أوجد المشرع منذ عام ١٩٧٧ نظام المحقق البرلماني ombudsman الذي يمكن لأى مواطن أن يلجأ اليه بعد استنفاد كافة اجراءات التقاضى أو إذا وجد أن طريق التقاضى أصبح مسدودا أمامه لأى سبب . ويستطيع المحقق أن يأمر باتخاذ اجراءات معينة إذا وجد ما يبرر ذلك . ويتمتع على السلطات المختصة تنفيذ هذه الاجراءات خلال مدة زمنية لا تتجاوز ثمانية أسابيع أو الرد كتابة بالأسباب التي تحول دون امكانية تنفيذها .

وتتألف المحكمة الدستورية من رئيس ونائب رئيس و١٢ عضوا و٦ نواب . ويصدر بتعيينهم جميعا قرار من رئيس الدولة بناء على ترشيح من

المستشار (بالنسبة للرئيس ونائيه ونصف عدد الأعضاء ونوابهم) وترشيح من المجلسين التشريعيين بالنسبة للنصف الآخر من الأعضاء ونوابهم .

النظام الحزبي وأهم القوى والتيارات السياسية :

لا توجد قيود قانونية على تشكيل الأحزاب في النمسا . ولكن يتعين ، من الناحية الاجرائية تسجيل الأحزاب لدى وزارة الداخلية . ولقيام حزب جديد يلزم تأييد ثلاثة نواب من أعضاء الجمعية الوطنية أو الحصول على ٢٠٠ - ٥٠٠ توقيع من الناخبين في كل اقليم قبل اجراء الانتخابات الفيدرالية بشهر . وبشكل عام لا يتحس الناخبون النمساويون للأحزاب الجديدة .

ومن الناحية العملية لا يفسح النظام الحزبي والنظام الانتخابي مكانا للمرشحين المستقلين ، ويتم الترشيح لشغل المقاعد النيابية من خلال قوائم حزبية . وتوزع المقاعد وفقا لنظام تمثيل نسبي يميل قليلا لصالح الأحزاب الكبيرة نسبيا . إذ يتم شغل هذه المقاعد بعد التصويت . وذلك على مرحلتين :

ففي مرحلة أولى توزع المقاعد على مستوى الدائرة الانتخابية وذلك بقسمة عدد الأصوات الصحيحة على عدد المقاعد المخصصة للدائرة وذلك للحصول على المتوسط اللازم لشغل أى مقعد . وفي مرحلة ثانية توزع المقاعد المتبقية على الأحزاب التي حصلت على مقعد واحد على الأقل في التوزيع الأول وفقا لنسبة الأصوات التي حصلت عليها هذه الأحزاب على مستوى اقليمى أكبر ، حيث تقسم النمسا الى قسمين انتخابيين كبيرين .

وقد سيطر على الحياة السياسية في النمسا منذ القرن التاسع عشر ثلاث تيارات رئيسية : التيار اليميني الكاثوليكي المحافظ ، والتيار الاشتراكي بجناحيه الديمقراطي والماركسي ، والتيار القومي الألماني . وتعتبر الأحزاب الثلاثة الكبيرة في النمسا حاليا امتدادا عضويا لهذه التيارات بعد أن أعادت صياغة أيديولوجياتها ومواقفها على ضوء تجربة

النمسا المرموقة في فترة ما بين الحربين - وفي السنوات الأخيرة برز نيسار رابع هو نيلز إكسبر، والذي يعتبر أحد عوامل التجديد والاثارة في النظام اليساري النمساوي - ولكن ما زال الحزبان الاشتراكي والمسيحي (حزب الشعب) يسيطران على الكر من ١/٥ من مقاعد الجمعية الوطنية - وبمساعدة على لجنة مختصرة من أهم الأحزاب والقوى السياسية في النمسا .

١ - الحزب الاشتراكي SPÖ :

تأسس في ابريل ١٩٤٥ - ويعتبر امتدادا للحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي ظهر في عام ١٨٨٨ وارتبطت صورته بالبحث عن طريق خاص للاشتراكية النمساوية انطلاقا من الماركسية - لكنه بعد الحرب العالمية الثانية لم يعد يلتفت كثيرا الى القضايا الايديولوجية وأصبح أكثر ميلا الى البراجماتية والسياسات الإصلاحية - ويهدف الحزب الى اقامة دولة حديثة ذات بعد انساني - وتتحدد سياسته الاقتصادية والاجتماعية حول سياسة التشغيل الكامل ومكافحة التضخم والوصول بالخدمات والضمانات الاجتماعية الى أوسع القطاعات الجماهيرية .

وحتى عام ١٩٧٠ كان الحزب الاشتراكي هو ثاني أحزاب النمسا من حيث عدد المقاعد في الجمعية الوطنية ثم أصبح الحزب الأول منذ انتخابات ١٩٧٠ وحتى الآن وحصل وحده على أغلبية مطلقة سواء في نسبة الأصوات أو في نسبة المقاعد في انتخابات ١٩٧١ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٩ ، وشارك في الحكم منذ الحرب وحتى الآن باستثناء الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٠ سواء بالتحالف مع حزب الشعب ١٩٤٥ - ١٩٦٦ (التحالف الكبير) أو بالتحالف مع حزب الحرية ١٩٨٣ - ١٩٨٦ (التحالف الصغير) وافترق بالحكم خلال الفترة (١٩٧١ - ١٩٨٣) - وقد تأثرت شعبية الحزب بعد نمو جماعات المحافظة على البيئة (الأخضر) والجماعات الخالية بحظر انتشار الأسلحة النووية .

٢ - حزب الشعب ÖVP :

تأسس أيضا في ابريل ١٩٤٥ كامتداد للنيلز الكاثوليكي المحافظ

الذي ظهر في نهاية القرن التاسع عشر لمقاومة الفكر الاشتراكي والنيارات الليبرالية - وفي العشرينات من هذا القرن أصبح اسمه « الحزب الاجتماعي المسيحي » وتحالف مع المجموعات الغاشية شبه العسكرية في الحرب الأهلية عام ١٩٣٤ لكن قياداته وجدت نفسها داخل معسكرات النازي في ألمانيا أثناء الحرب ! وهو ما أسهم في إعادة صياغة الحزب ايديولوجيا وسياسيا وتنظيميا - وقد أصبح حزب الشعب في ثوبه الجديد أكثر ارتباطا بالمبادئ الديمقراطية - وركز في دعايته في فترة ما بعد الحرب الثانية على الأوساط الريفية باعتبارها تشكل العمود الفقري للحفاظ على اخلاقيات المجتمع - وحاول مقاومة طغيان عملية التحديث التي يعتقد أنها يمكن أن تضعف من صلابة القيم الأساسية في مجتمع مسيحي - لكنه يعتبر في الوقت نفسه مركز جذب للفئات الرأسمالية والعمالية والفئات الاجتماعية الأخرى المتدينة والمحافضة - ويبدو من استطلاع حديث للرأي أن برنامج الحزب وسياساته لم يعد يختلف كثيرا عن برنامج الحزب الاشتراكي الا من حيث ارتباطه بالكنيسة الكاثوليكية ورفضه لباحة الاجهاض وما شابه ذلك من قضايا - وقد تولى حزب الشعب الحكم منفردا في الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٠ .

٣ - حزب الحرية FPÖ :

تأسس عام ١٩٥٥ ويعتبر امتدادا للتقاليد الليبرالية الوطنية المرتبطة بالقومية الألمانية Pan german nitionalism - ويرفع الحزب شعار النظام والقانون ولا يخفى مشاعره المعادية للعمال الأجانب وشيوع التقاليد السلافية في النمسا ، ويعتبر تغفلل هذه التقاليد في الحياة الثقافية والاجتماعية تهديدا للمصالح الألمانية ، أو الجرمانية ، ويبدو أن تقل هذا الحزب في الحياة السياسية النمساوية يتزايد - يدل على ذلك عدد المقاعد التي حصل عليها في الجمعية الوطنية خلال السنوات العشرين الماضية : ٦ (حتى عام ١٩٧٠) ، ١٠ (١٩٧١ ، ١٩٧٥) ، ١١ (١٩٧٩) ، ١٢ (١٩٨٣) - وكانت المفاجأة حصول هذا الحزب على ١٨ مقعد في

الانتخابات الأخيرة (١٩٨٦) . وشارك هذا الحزب في الحكم لأول مرة
بتحالفه مع الحزب الاشتراكي (التحالف الصغير ١٩٨٣ - ١٩٨٦) .

٤ - الأحزاب والقوى الصغيرة :

هناك عدد من الأحزاب والقوى الصغيرة بعضها قديم تضاءلت أهميته
كثيرا مثل الحزب الشيوعي الذي تأسس عام ١٩١٨ وفقد آخر مقاعد له في
الجمعية الوطنية (٣) عام ١٩٥٩ ، وبعضها جديد صاعد مثل « اتحاد الحضر
VGO » الذي تأسس عام ١٩٨٢ واستحوذ بسرعة على ثقة الناخب
النمساوي . ففي انتخابات ١٩٨٣ التي خاضها لأول مرة حصل على ١٩٪
من أصوات الناخبين رغم أنه لم يحصل على أية مقاعد ولكن كانت المفاجأة
الكبرى عام ١٩٨٦ حين حصل على ٢٣٤٠٠٠ صوت وفاز دفعة واحدة بثمانية
مقاعد وأصبح القوة الرابعة في النظام السياسي النمساوي .

جماعات المصالح :

تكمن أحد السمات الأساسية للنظام النمساوي في حقيقة أن جماعات
المصالح لا تشكل مجرد جماعات ضغط تمارس تأثيرها على النظام من خارج
قنواته السياسية وبطرق موازية أو تحتية ، ولكنها تشارك في عملية صنع
السياسة من خلال قنوات شرعية وإجرائية محددة . فمعظم أصحاب المهن
ينخرطون إجباريا في ثلاث غرف تعبر عن مصالحهم هي غرفة التجارة ، وغرفة
الزراعة وغرفة العمل ويقوم أعضاء هذه المهن بانتخاب مجالس تنفيذي لكل
غرفة مرة كل خمس سنوات . وبالإضافة إلى هذه الغرف الثلاث ذات
العضوية الإجبارية يوجد اتحاد نقابات العمال OGB والعضوية فيه
اختيارية . ومن ذلك نصل نسبة عضوية العمال فيه إلى ٧٥٪ من قوة
العمل ، ويعتبر أحد جماعات المصالح الأساسية ، وتشكل هذه الجماعات
الأربع قنوات ربط أساسية كمؤسسات وسيطة بين الحكومة والأحزاب من
ناحية المواطنين من ناحية أخرى . ويسيطر حزب الشعب في الواقع على
غرفتي التجارة والزراعة بينما يسيطر الحزب الاشتراكي على غرفة العمل

واتحاد نقابات العمال ، رغم عدم وجود صلات عضوية أو تنظيمية وثيقة بين
هذه الجماعات وبين الأحزاب .

وهناك لجنة متكافئة Parity Commission تضم ممثلين عن الحكومة
وممثلين عن هذه الجماعات الأربع يرأسها المستشار النمساوي (رئيس
الوزراء) وتجتمع مرة كل شهر وتناقش فيها مشروعات القوانين التي
تنوي الحكومة عرضها على الجمعية الوطنية وتمس مصالحها . كما تناقش
فيها كل القضايا ذات الصلة بسياسات العمالة والرفاهة الاجتماعية .
ويطلق على هذا النظام الذي يضمن تعاون ومشاركة جماعات المصالح بنظام
المشاركة الاجتماعية Social Partnereship وهو نظام أسهم في ازدهار
النمسا وتحقيق انسلام الاجتماعي فيها .

أهم المشكلات والتوقعات السياسية :

يتمتع النظام السياسي في النمسا بقدر كبير من الاستقرار . لكن
تنامي القوة السياسية لتجمع الحضر من ناحية وحزب الحرية الذي يغلب
عليه طابع التطرف الوطني من ناحية أخرى قد يغير من قواعد اللعبة
السياسية . وربما كان هذا هو السبب الذي أدى إلى عودة التحالف بين
الحزبين الكبيرين مرة أخرى بعد عام ١٩٨٦ وهو ما يعرف باسم « التحالف
الكبير الثاني » لكن استمرار هذا التحالف مرهون بقدرتهما على توسيع قاعدة
السياسات المشتركة بينهما .

أهم الارتباطات الدولية :

النمسا عضو بالأمم المتحدة منذ ١٤ مارس ١٩٥٥ وبكافة المنظمات
المتخصصة المرتبطة بها فيما عدا المنظمة البحرية الاستشارية IMCO
وتمارس في العلاقات الدولية ما يعرف بسياسة الحياد النشط . وشغل
رئيسها الحالي كورت فالدهايم منصب السكرتير العام للأمم المتحدة
« ١٩٧١ - ١٩٨١ » ، وعضو بالرابطة الأوروبية للتجارة الحرة منذ
١٩٥٩ .

المراجع

- 1 — Steiner, Kurt. Politics in Austria. Boston: Little Brown and Co. 1972.
- 2 — Delury, Georye E. (ed) World Encyclopedia of political systems and Parties Facts on File Publications, New york 2 nd ed. (1987) vol.1 pp. 45 — 68.

٨ - هولندية

لمحة عامة :

النظام السياسي الهولندي هو نظام ملكي دستوري - برلماني . ويرجع تاريخ الدستور الحالي الى عام ١٨١٤ . لكن تمتع الملك منذ ذلك التاريخ بسلطات تكاد تكون مطلقة . وبدأت الضغوط للتقييد من نطاق سلطاته بعد انفصال بلجيكا عام ١٨٣٠ ، فاعترف لأول مرة بمسئولية الوزارة عام ١٨٤٩ . ولكن بقي حق الانتخاب محصورا وضيقا جدا حتى عام ١٨٨٧ ثم اتسع نطاقه بالتدريج بعد ذلك . ومع ذلك لم يتطور النظام البرلماني الهولندي من خلال الثورات والاضطرابات العنيفة على الرغم من حدة الخلافات والانقسامات الدينية من ناحية وبين التيارات العلمانية والتيارات الدينية من ناحية أخرى . وحافظت عوامل عديدة على تماسك المجتمع الهولندي وعدم تفتته رغم حدة هذه الانقسامات . فلم تلتف القوى الدينية المنظمة سياسيا حول كنيسة واحدة واستقر بالتدريج نوع من التوازن بينها . وفي الوقت نفسه لم يتمكن أى حزب سياسي من الحصول على أغلبية مطلقة وهو ما حدى بالأحزاب الرئيسية الى البحث الدائم عن صيغة مقبولة للتعايش لأن التحالف أصبح ضرورة حتمية . ولذلك تعتبر قوة الدفع التصالحية أو التوفيقية إحدى السمات الرئيسية للحياة السياسية الهولندية .

العلاقة بين السلطات :

تقلصت سلطات التاج بالتدريج وأصبح الملك (أو الملكة) يملك ولا يحكم وتركزت السلطة التنفيذية في يد وزارة مسئولة أمام البرلمان . وكأي نظام برلماني يتعين قيام علاقة تعاون وثيقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية . فالوزارة لا تستطيع مباشرة مهامها الا في ظل تمتعها بثقة

البرلمان ويتعين عليها أن تستقيل إذا حُجبت عنها الثقة . لكن يتميز النظام الهولندي باتجاه واضح نحو الفصل بين السلطتين وبتوزيع كافة السلطة التنفيذية ويتعين على الوزراء التخل عن مقاعدهم البرلمانية . وحتى وقت قريب لم يكن من الضروري اختيار الوزراء من بين أعضاء البرلمان ثم فرضت مقتضيات التوازنات السياسية نفسها وأصبح من النادر تعيين غير أئواب المنتخبين أعضاء في الحكومة . أما السلطة القضائية فتباشر مهامها في استقلال تام عن السلطتين التشريعية والتنفيذية .

السلطة التنفيذية :

الملك (الملكة) هو رئيس الدولة ورمزها ويجسد وحدتها ولكنه لا يحكم مباشرة وإنما من خلال وزارة مسنولة أمام البرلمان بمجلسيه . وعقب كل انتخابات تشريعية تقوم الملكة بتكليف أحد السياسيين بمهمة البحث عن صيغة ائتلافية يمكن أن تحظى بثقة البرلمان ويسمى هذا الشخص مرشد *informatateur* . وهي مهمة ليست سهلة في ضوء علاقات القوى السياسية وخصوصا في السنوات الأخيرة . وعندما ينجح في مهمته تصدر الملكة قرارا بتشكيل الحكومة التي تم الاتفاق عليها .

السلطة التشريعية :

ويتقاسمها مجلسان : الأول يتكون من ٧٥ عضوا يختارون بطريق الانتخاب غير المباشر بواسطة برلمانات الأقاليم لأحد عشر حتى تنقسم إليها هولندا . أما الثاني ، وهو الأهم ، فيتكون من ١٥٠ نائبا ينتخبون بالاقتراع المباشر وبنظام التمثيل النسبي . ويطلق على هذا المجلس « مجلس عموم الدول *Staten . Generaal* » ، وتعتبر الوزارة والوزراء مسئولين أمام هذا المجلس دون المجلس الاقليمي .

ومن الناحية النظرية يمكن تصور حدوث نزاع بين المجالسين من شأنه تعطيل العملية التشريعية . لكن من الناحية العملية لا يوجد مثل هذا النزاع

عادة حيث تتطابق خريطة توزيع القوى الحزبية داخل المجالسين . ذلك أن برلمانات الأقاليم تختار ممثلها في المجلس الأول بنظام التمثيل النسبي . وجدير بالذكر أن الاجراءات الخاصة بتعديل الدستور تقضى بأن يتم حل المجلس الثاني بعد اقرار التعديل المقترح ثم اجراء انتخابات جديدة ولا يصبح التعديل نهائيا الا اذا وافقت عايمه اغلبيية الثلثين داخل كل من المجالسين .

النظام الانتخابي :

يعتبر نظام التمثيل النسبي كما هو مطبق في هولندا أكثر صور هذا النظام نقاء حيث تكاد تتطابق نسبة المقاعد التي يحصل عايمها الأحزاب مع نسبة الأصوات . ولا يوجد حد أدنى لتمثيل الأحزاب في البرلمان . وحيث أن عدد المقاعد هي ١٥٠ مقعدا فيكفى حصول أى حزب على ٠.٦٧٪ من الأصوات على المستوى القومي لكي يفوز بمقعد . وتجرى الانتخابات على أساس القوائم الحزبية فقط . لكن يمكن للناخب أن يعدل في ترتيب المرشحين على القوائم كما يحاو له كما يستطيع كل حزب أن يتقدم بأكثر من قائمة في الدائرة الواحدة .

السلطة القضائية :

تعتبر المحكمة العليا هي أعلى سلطة قضائية في البلاد . لكن سلطاتها محدودة فيما يتعلق بتفسير القانون وليس لها صلاحية تقرير مدى دستورية القوانين ، أى أن مهمتها تنحصر في التطبيق السليم للقانون . وقد جرى التقليد في النظام الهولندي على أن ترسل الحكومة بمشروعات القوانين التي تود عرضها على البرلمان الى مجلس الدولة أولا للتأكد من اتساق هذا المشروع مع النظام القانوني العام ومع الدستور .

النظام الحزبي :

لا توجد أى عقبات سياسية أو قانونية تحول دون تشكيل الأحزاب في النظام الهولندي . وتتعدد الأحزاب الى درجة مبالغ فيها أحيانا ووصل

عند الأحزاب التي خاضت الانتخابات التشريعية لعام ١٩٢٢ مثلا إلى ٤ و
حزبا ويحاول القانون الحد من ظاهرة انتشار الأحزاب الصغيرة من خلال
نظام التأمين المالي المرتفع نسبيا والذي يتعين على أى حزب دفعه قبل أن
يتقدم بقوائم مرشحيه . ولا يستطيع أى حزب استعادة هذا التأمين إلا إذا
حصل على ١٠٪ على الأقل من أصوات الدائرة .

ورغم كثرة الأحزاب في هولندا إلا أن خمسة أحزاب فقط هي التي
صاغت الحياة الحزبية والسياسية فيها وتحصل مجتمعة على أكثر من ٩٠٪
من أصوات الناخبين عادة . وفيما يلي نبذة مختصرة عن هذه الأحزاب .

١ - حزب النداء المسيحي الديمقراطي CDA :

وهو حزب تأسس عام ١٩٨٠ من اتحاد ثلاثة أحزاب دينية أحدها
كاثوليكي وهو حزب الشعب الكاثوليكي KVP ذو النكهة التقدمية
والآخران بروتستانت وهما : الحزب المعادي للثورة ARP اليميني وهو
أقدم الأحزاب الهولندية وكان قد نشأ عام ١٨٧٩ لمكافحة أفكار الثورة
الفرنسية ، والاتحاد المسيحي التاريخي الأكثر اعتدالا ، والذي كان قد
أسس عام ١٩٠٨ .

وكان حزب الشعب الكاثوليكي هو أقوى مكونات التحالف الثلاثي ،
بل وكان حتى السبعينات أكبر الأحزاب الهولندية جميعها من حيث عدد
لقاعد في البرلمان . وعندما لوحظ مع بداية السبعينات تدهور منتظم في
 شعبية الأحزاب الدينية وانصراف الناخبين عنها ، قررت ائتلاف عام
١٩٧٧ وخاضت الانتخابات التشريعية معا قبل أن تنصهر في حزب واحد
عام ١٩٨٠ . وقد استفادت الأحزاب الثلاثة من هذه الوحدة التي مكنتها من
الضوء ثم التقدم . وقد فاز حزب النداء المسيحي في انتخابات ١٩٨٦
بأكبر عدد من القاعد (٥٤ مقابل ٤٥ فقط في انتخابات ١٩٨٢) وهو
ما يمثل ٣٤٪ من الأصوات (مقابل ٢٩٪ عام ١٩٨٢) .

وبشكل عام يعتبر حزب النداء المسيحي حزبا وسطيا يحتوى على

جناحان أحدهما أكثر يسارية والآخر أكثر يمينية لكنه من حيث السياسات
الاقتصادية والاجتماعية والسياسات الخارجية أقرب إلى اليمين . ويتميز
عن الأحزاب الأخرى في تركيزه على أهمية تطبيق المبادئ المسيحية على الحياة
السياسية الهولندية . ويتمتع بالمرونة الكافية التي تمكنه من التحالف مع
اليسار العلماني أو اليمين العلماني على حد سواء .

٢ - حزب العمال PVDA :

وهو حزب تأسس رسميا عام ١٩٤٦ ولكنه يمتد بجذوره إلى عام
١٨٩٦ الذي شهد تأسيس حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الماركسي .
وأصبح بعد الحرب العالمية الثانية أكثر اعتدالا وانفتاحا على التيارات
المسيحية كما ضم إلى صفوفه مجموعات مختلفة من التي قاومت الاحتلال
الألماني . ورغم سياساته الشديدة الاعتدال والتي تشبه داخليا وخارجيا ،
سياسة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية حاليا في أوروبا فإنه يقع بالتأكيد
في ناحية اليسار على الخريطة الحزبية في هولندا .

ويعتبر حزب العمال هو ثاني أكبر الأحزاب حاليا (٢٣٪ من
الأصوات - ٥٢ مقعد) وله تأثيره الكبير داخل الأوساط العمالية وفي
الطبقات الدنيا والوسطى . وتقوم سياسته داخليا على أهمية تحقيق العدالة
الاجتماعية وخارجيا على دعم الوحدة الأوروبية ومعارضة نشر الصواريخ
الأمريكية في أوروبا والتعاطف مع العالم الثالث من منطلق انساني .

٣ - حزب الشعب من أجل الحرية والديمقراطية VVD :

وقد أسس عام ١٩٤٨ ولكنه يعبر عن التيار الليبرالي الذي يضرب
بجذوره عميقا في الحياة السياسية الهولندية وكان هو التيار السائد حتى
الحرب العالمية الأولى قبل إزالة كافة العقبات أمام الديمقراطية الكاملة وتبني
نظام التمثيل النسبي .

ويشكل هذا الحزب حاليا قوة انتخابية تصل إلى حوالي ١٨٪ (٢٧

مقعد في انتخابات ١٩٨٦) . ويقع ، على الخريطة الحزبية ، على يمين الحزب الديني حيث يشهد على ضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وترك الحرية كاملة للقطاع الخاص . ويؤيد بشدة كل من حلف الأطلنطي والجماعة الأوروبية .

١ - الديمقراطيون « ٦٦ » D 68 :

وهو حزب ليبرالي - راديكالي تأسس عام ١٩٦٦ ونجح الى حد كبير في البداية ولكنه تعثر خلال الثمانينات ثم عاد وحافظ على موقعه كحزب يحتل المرتبة الرابعة بعد الأحزاب الثلاثة الكبرى السابق الإشارة إليها . وقد حصل في انتخابات ١٩٨٦ على ١٦٪ (٩ مقاعد - مقابل ٦ عام ١٩٨٢) . ويعتبر هذا الحزب هو الحليف الطبيعي لحزب العمال على الرغم من أن موقفه من القضايا الاقتصادية أقرب الى الوسط الديني .

٥ - الأحزاب الصغيرة :

وهي كثيرة جدا وتضم جماعات مختلفة لاتجاهات تتراوح بين أقصى اليمين وأقصى اليسار وأكثرها انشقاقات من الأحزاب القائمة . وهي أحزاب ضعيفة لا يمثل أكبرها أكثر من ٢٪ من الأصوات وثلاث مقاعد على أحسن تقدير ومعظمها يقل عن ١٪ من الأصوات .

أهم المشكلات والتوقعات :

يرى بعض المراقبين أن النظام السياسي الهولندي يمر منذ السبعينات بمرحلة انتقالية تدريجية . فبعد أن كان النظام يقوم على أعمدة تعبر كل منها عن قوى اجتماعية - دينية وسياسية - واضحة ومحددة . نجده يتجه أكثر نحو نوع من الاستقطاب الاقتصادي - الاجتماعي ، وخصوصا بعد أن فقد العامل الديني بعده العقيد والطائفي تدريجيا . وأصبحت القوى الدينية أكثر تعبيرا عن مواقف سياسية من قضايا اقتصادية - اجتماعية منها عن مواقف وخلافات عقائدية - دينية . وتعتبر طريقة معالجة المشكلات الاقتصادية حاليا هي أهم محاور الخلافات بين كافة الأحزاب والقوى

السياسية بالإضافة طبعا الى قضايا البيئة وانتشار الأسلحة النووية في أوروبا وعلاقة هولندا بالناتو والجماعة الاقتصادية الأوروبية .

أهم الارتباطات الدولية :

هولندا عضو مؤسس بالأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة المرتبطة بها . كما انها عضو مؤسس أيضا بكل من : مجموعة البينوليكس (مع بلجيكا ولوكسمبورج) ، والمجلس الأوروبي ، والجماعة الاقتصادية الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو) .

المراجع

- 1 — Day, A and Degenhardt, H (eds) Political Parties of the World. Harlow, Essex : Longman, 1980.
- 2 — Lijphart, A. The Politics of Accommodation : Pluralism and Democracy in the Netherlands, Berkeley : University of California Press, 1975.
- 3 — Delury, G. World Encyclopedia of Political Systems and Parties, New York : Facts on File Publications, 2nd ed. 1988. PP. 776 - 783.

الفصل الرابع

دول الجماعة الأوروبية

حديثة العهد بالديمقراطية

- ١ - اسبانيا
- ٢ - ايرلندا
- ايرلندا الشمالية
- ٣ - البرتغال
- ٤ - اليونان

١ - أسبانيا

لمحة عامة :

النظام السياسي الأسباني هو نظام دستوري ملكي برلماني . لكن تقاليده الديمقراطية ما تزال حديثة العهد ، ولم تبدأ في التباور تدريجيا الا بعد رحيل الجنرال فرانكو الذي حكم أسبانيا حكما استبداديا مطلقا طوال الفترة من ١٩٣٩ - ١٩٧٥ .

ويعتبر الدستور الأسباني الصادر عام ١٩٧٨ من أكثر دساتير العالم تفصيلا (١٦٩ مادة) . وقد عكست صياغته مقتضيات التوازن بين قوى اليمين واليسار في ذلك الوقت وتحت عين الجيش الساهرة . ولذلك فقد احتوى على نصوص لا تخلو من تناقض ظاهر . ويرى بعض المحللين انها قد تكون موضوعا لحلافات حادة فيما بعد وخصوصا تلك التي تحدد علاقة النظام السياسي بالجيش أو بالكنيسة أو بالنظام الاقتصادي . وعلى سبيل المثال تنص المادة ٣٨ على احترام وضمان المبادرة الفردية في ظل اقتصاد السوق وفي الوقت نفسه تبيح المادة ١٢٨ للحكومة حق التدخل في النشاط الاقتصادي حين تدعو المصلحة العامة ذلك وللحيلولة دون قيام الاحتكارات . وتذهب المادة ١٣١ الى حد تخويل الحكومة صلاحية تخطيط النشاط الاقتصادي العام استجابة لاحتياجات الاجتماعية .

العلاقة بين السلطات :

وتقوم على التعاون والتداخل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فالحكومة تشكل من الحزب أو الأحزاب التي تتمتع بأغلبية داخل البرلمان ، وخاصة مجلس النواب وهي مسؤولة أمامه . ولا تستطيع الاستمرار في الحكم اذا حجب عنها البرلمان ثقته . ولكن يلاحظ أن الملك ، وهو لا يسأل أمام البرلمان ، ما يزال ، بسبب ظروف أسبانيا الخاصة ، يلعب دورا

والله اعلم بالصواب

في هذا الموضوع

في هذا الموضوع

في هذا الموضوع

في هذا الموضوع

في هذا الموضوع

في هذا الموضوع

في هذا الموضوع

سياسيا هاما ولو من وراء ستار . ولم تتحول بعد مسلطاته وصلاحياته التنفيذية والتشريعية التي يكفلها له الدستور الى مناصب شرفية كما هو الحال في النظم الملكية الديمقراطية العريقة والمستقرة . وتتمتع السلطة القضائية باستقلال كامل عن السلطتين التشريعية والتنفيذية .

السلطة التنفيذية :

الملك هو رئيس الدولة ورمز وحدتها واستمرارها وفقا لنص الدستور ويصدق على القوانين وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة . ويعين رئيس الوزراء بعد التشاور مع ممثلي الأحزاب لتكليف الشخص القادر على تشكيل حكومة تحظى بثقة مجلس النواب .

وتتركز السلطات الحقيقية في يد رئيس الوزراء الذي يختار وزراءه ومعاونيه . ومع ذلك لعب الملك الحلال خوان كارلوس دورا رئيسيا اصبه بدوره صمام الامان وتمكن من اجهاض عدد من المحاولات الانقلابية في السنوات الاولى التي اتبعت رحيل الجنرال فرانكو .

السلطة التشريعية :

ويشارها برلمان « كورتيس Cortes » يتكون من مجلسين : « مجلس النواب Congreso de Diputados » ويضم ٢٥٠ عضوا يمثلون اقاليم اسبانيا الخمسين وتتفاوت القاعد المخصصة لكل اقليم حسب عدد السكان . وجدير بالذكر ان لكل من سيته ومليلة (الواقعتان في الاراضي المغربية) مقعد واحد في هذا المجلس .

ويتنخب هؤلاء النواب بالاقتراع المباشر وفقا لنظام التمثيل النسبي ويتم الترشيح على قوائم حزبية . ويشترط حصول أي حزب على ٣٪ على الأقل من اصوات الاقليم لكي يصبح له ممثلين عن هذا الاقليم في البرلمان .

مجلس الشيوخ Senado . ويضم ٢٠٨ اعضاء ينتخبون بالاقتراع المباشر على اساس الدوائر الفردية (أي نظام التمثيل الشخصي) .

ويتمتع مجلس النواب بأهم السلطات التشريعية . ويملك « مجلس الشيوخ » حق الاعتراض على مشروعات القوانين التي يوافق عليها مجلس النواب . ويتعين على هذا الأخير في هذه الحالة إعادة مناقشتها فإذا وافق عليها مرة أخرى بالأغلبية أصبحت تشريعا واجبا . ولا يستطيع مجلس الشيوخ أن يؤخر النظر في القوانين المعروضة عليه لأكثر من شهرين . ويملك مجلس النواب وحده حق سحب الثقة عن الحكومة ولكن يتعين أن يتضمن الاقتراح بسحب الثقة تسمية مرشح جديد لرئاسة الوزراء .

ولتعديل الدستور يشترط توافر اقلية ٥/٣ في كل من المجلسين فإذا كان التعديل المقترح يمس الحريات المدنية والنظام الأساسي للدولة تصبح الأغلبية المطلوبة هي الثلثين .

السلطة القضائية :

المحكمة العليا هي أعلى هيئة قضائية في البلاد . وهناك محكمة دستورية تختص بالنظر في دستورية القوانين . وتتكون من ١٢ قاضيا تعين الحكومة منهم اثنين ومجلس القضاء الأعلى اثنين ومجلس النواب أربعة ومجلس الشيوخ أربعة . وهناك قضايا كثيرة معروضة أمام هذه المحكمة .

ويحظر النظام الأسباني تشكيل محاكم سياسية غير عادية . وتقتصر المحاكم العسكرية على القضايا الخاصة بالقوات المسلحة فيما عدا حالات الطوارئ .

النظام الحزبي وأهم القوى والتيارات السياسية :

تم حظر قيام أي أحزاب سياسية في عهد فرانكو فيما عدا الحزب الرسمي للنظام (الفلانج أو الكتائب) . وبعد موت فرانكو أباح مجلس النواب عام ١٩٧٦ تشكيل الأحزاب ولكن على أساس انتخابي صرف ، ولم ينشأ في هذه الفترة سوى حزب وسطي يميني هو الحزب الشعبي AP . ورفضت الأحزاب اليسارية أن تعلن عن نفسها في هذه الظروف . وعندما

رضخت الحكومة للضغط الشعبي وأباحته قيام الأحزاب وصدر قانون خاص بها عام ١٩٧٧ تم تسجيل أكثر من ٢٠٠ حزب لكن لم يحصل منها على مقاعد في الانتخابات البرلمانية التالية سوى ١٨ حزبا . ويدور عدد الأحزاب المثلة في البرلمان حاليا حول عشرة أحزاب وفيما يلي نبذة قصيرة عن أهمها :

١ - حزب العمال الاشتراكي الأسباني SPOE :

ظهر لأول مرة الى حيز الوجود عام ١٨٧٤ ، وازداد نفوذه سريريا . وشارك مع أحزاب اليسار الديمقراطية في الائتلاف الحاكم في فترة الجمهورية الثانية (١٩١٣ - ١٩٣٦) وأظهر مع باقي القوى الجمهورية مقاومة باسلة أثناء الحرب الأهلية (١٩٣٦ - ١٩٣٩) والتي انتهت بهزيمة الجمهوريين وقيام الديكتاتورية الفاشية بقيادة فرانكو . واستمرت تنظيمات الحزب وخلاياه تمارس نشاطا سريا في إسبانيا وفي المنفى لكن أصابها بالتدريج ضعف شديد . واعد الحزب تنظيم صفوفه بعد عودته للشرعية بفضل مساعدة الأحزاب الاشتراكية الأوروبية . ودخل انتخابات عام ١٩٧٧ وحصل على ما يقرب من ٣٠٪ من الأصوات (١١٨ مقعد) في مجلس النواب واستمر في الصعود بثبات الى أن حصل على ٤٩٪ وعلى أغلبية مطلقة من مقاعد المجلس عام ١٩٨٢ . ولكنه تراجع في انتخابات ١٩٨٦ (٤٤٪ من الأصوات - ١٨٤ مقعد) .

وقد تحول حزب العمال الاشتراكي الأسباني من حزب طبقي ماركسي الايديولوجية الى حزب وسطي اصلاحي يشبه أحزاب الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية . ويتبنى الحزب برنامجا اصلاحيا ، وخصوصا بعد ان أصبح زعيمه فيليب جونزاليس رئيسا للوزراء ، يهدف الى تحقيق مزيد من العدل الاجتماعي من خلال تعديل التشريعات الخاصة بالعمالة والتأمينات الاجتماعية والضرائب ويؤيد في الوقت نفسه مطالب « الأقاليم التاريخية » الخاصة بالحكم الذاتي ، لكنه يرفض منح اقليم الباسك ، المطالب بالاستقلال الكامل ، حق تقرير المصير . وتقوم سياسته الخارجية على دعم علاقات اسبانيا مع

كل من الجماعة الأوروبية ومنظمة حلف شمال الأطلسي التي التحقت به إسبانيا رسميا عام ١٩٨٢ .

٢ - حزب التحالف الشعبي AP :

أسس هذا الحزب بعد فترة قصيرة من وفاة فرانكو . واعتمد في البداية على المؤيدين لنظام فرانكو واعتبر نفسه الحارس الأمين على النظام القديم . ثم ضم الى صفوفه تدريجيا قوى يمينية محافظة أخرى . والصورة الغالبة عليه ، منذ المؤتمر العام للحزب عام ١٩٨٢ ، هي الصورة الليبرالية المحافظة . وفي هذا يشبه الى حد ما حزب المحافظين البريطاني وخصوصا بعد ان حاول أن يضع خطا فاصلا بينه وبين اليمين المتطرف بعد ان وافق على عدد من الإصلاحات السياسية ونفذ العنف .

حصل هذا الحزب في انتخابات ١٩٧٧ على ستة عشر مقعدا فقط في مجلس النواب . وقبل انتخابات ١٩٧٩ دخل في تحالف مع جماعات يمينية أخرى مشكلا حزب « التحالف الديمقراطي » لكنه لم يحصل الا على تسعة مقاعد . وجاءت الانطلاقة الكبرى عام ١٩٨٢ ، بعد أن تخلص من الجماعات المتطرفة ، حين حصل في الانتخابات على ٢٥٪ من اجمالي الأصوات (١٠٦ مقاعد) ليصبح أكبر أحزاب المعارضة غير الاشتراكية .

٣ - الأحزاب الأخرى :

وأهمها عدد من أحزاب الوسط وكان أبرز هذه الأحزاب اتحاد الوسط الديمقراطي CDS - وهو عبارة عن تحالف بين المجموعات الليبرالية والمسيحية والاشتراكية الديمقراطية . وقد حصل هذا الحزب في انتخابات ١٩٧٧ على ١٦٥ مقعد (٣٥٪ من الأصوات) وأصبح رئيسه أدولفو سواريز رئيسا للوزارة عام ١٩٧٧ تكن صورته التي غلب عليها طابع الاشتراكية الديمقراطية على الطريقة الأوروبية لم ترق لأوساط العمال التي ضغطت حتى استقال . ولم يتمكن خليفته من السيطرة على الصراعات والخلافات الايديولوجية بين المجموعات المكونة له . وحل نفسه عام ١٩٨٣ . وبعد

الحزب برز حزب الوسط الاشتراكي الديمقراطي الذي حصل في انتخابات ١٩٨٦ على ٢٩ من الأصوات (١٩ مقعدا) وحزب الإصلاح الديمقراطي وكلاهما يتنافسان على أصوات الوسط .

كما ان حزب اليساري قيسه ان كان أقوى احزاب المعارضة الحاكم قبل انتخاب فرانكو على السلطة ، ولم يتمكن في انتخابات ١٩٨١ من الحصول على أكثر من ٢١١ من الأصوات (٢٢ مقعد) ثم بدأ في الانهيار بعد ذلك - ولم يحصل في انتخابات ١٩٨٦ على أكثر من ٤٪ من الأصوات (٤ مقعد) .

وتجدر الإشارة الى وجود العديد من الأحزاب ، الاقلية ، ومن احزاب تحظى بشعبية متزايدة داخل الاقاليم المحلية بالحكم الذاتي ، في مقعد هذه الأحزاب حزب البلاد الوطني الذي تأسس عام ١٨٩٢ وسلم في ايرال خصومية اقليم البلاد والتصير عنها . ومن أهم مطالبه المحافظة على لغة شعب البلاد وعلى تقاليده الاجتماعية الخاصة . وحصل في انتخابات ١٩٨٤ المقعد على ٢٢ مقعدا في يولان الاقليم من بين مجموع المقاعد البالغ عددها خمسة وسبعين مقعدا .

أهم المشكلات السياسية وحلها المقترح :

يراجع النظام السياسي الأسباني عندما من المشكلات السياسية ربما كان أهمها على الإطلاق هو الجيش الأسباني وما يقيه من ظلال على المعادلة السياسية الأسبانية التي ما تزال مكونة من عدة ، وأعمال العنف التي تقوم بها المنظمات الاحتلالية وخصوصا في إقليم البلاد .

ويرى بعض المحللين ان الجيش الأسباني له طبيعة خاصة . فهو في شكله أقرب الى الطاقة الحرة لأن الضباط يتنوعون في معظمهم الى سلالات عسكرية صرفة (في اقليم توليدو الخدمة العسكرية أيا عن جد) ، وينحدرون من عائلات اقطاعية ورفيعة . وقد تولى الجيش على التقاليد الفاشية في عهد

فرانكو . صحيح أن بعض قطاعات الجيش موالية للملكية وبعضها الآخر لا يخفي نزعة الليبرالية . إلا أن هذه القطاعات تشكل اقلية . فالطابع المحافظ غالب على الجيش . ولم ينظر الجيش بارتياح مطلقا للتغيرات التي طرأت على النظام السياسي والاقتصادي - الاجتماعي لاسبانيا بعد فرانكو . وقد حاول الجيش القيام بأربع انقلابات خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٨٢ كان آخرها محاولة فبراير ١٩٨١ التي لعب الملك دورا أساسيا في إحباطها . ورغم هدوء الأوضاع الآن ، إلا أن حذارة التجربة الديمقراطية في اسبانيا تجعل من العسير التكهّن بمستقبل النظام الأسباني في ظل الملك ، والذي شكل صمام أمن للتحويلات الديمقراطية حتى الآن ، والجيش الذي حاول ضربها مرارا .

أما العنف السياسي فيشكل الوجه الآخر للتحديات التي يواجهها النظام السياسي الأسباني والذي تجسده أعمال العنف الخطيرة التي تقوم بها منظمة إيتا Euzkadi التي تهدف الى تحقيق الاستقلال الكامل لإقليم البلاد ، وهي عبارة عن جناح يساري منشق عن حزب البلاد الوطني .

وأخيرا ربما تجدر الإشارة في هذا السياق أيضا الى أن رجال الكنيسة ينتظرون بقلق الى التحويلات الجارية على المجتمع الأسباني حاليا واتجاهه التزايد نحو العلمانية والتحرر .

أهم الارتباطات الدولية :

قبلت اسبانيا عضوا بالأمم المتحدة وبكافة المنظمات المتخصصة المرتبطة بها عام ١٩٥٥ . وهي حاليا عضو بالمجلس الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . وانضمت الى منظمة حلف شمال الأطلسي عام ١٩٨٢ وإلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية في أول يناير ١٩٨٦ .

المراجع

- 1 — Bar, Antonio. The Emerging Spanish Party System : Is there a Model ? West European Politics, October 1984.
- 2 — Coverdale, John. The Political Transformation of Spain after Franco. New York : Praeger Publishers, 1979.
- 3 — Share, Donald. «Two Transitions : Democratization and the Evolution of the Spanish Socialist left» West European Politics, January 1985.

٢ - أيرلندة

لمحة عامة :

يحمل النظام السياسي الأيرلندي بعضاً من ملامح النظم السياسية في عدد من دول العالم الثالث ، وذلك بسبب تشابه الظروف السياسية والاجتماعية في كل منهما . فقد خضعت أيرلندة للسيطرة البريطانية لقرون عديدة ويكاد تاريخها يصبح تاريخ الثورات في مواجهة التاج البريطاني . ولذلك نجد أن أحزابها السياسية الحالية خرجت جميعها تقريباً من عباءة حركة التحرر التي قادت البلاد نحو الاستقلال في عام ١٩٢٢ . من ناحية أخرى فقد كانت أيرلندة وما تزال إلى حد ما واحدة من أفقر الدول الأوروبية ويفسر ذلك تشابه الكثير من مشكلات الاقتصادية والاجتماعية إلى حد كبير مع مشكلات العالم الثالث .

وقد تبلور النظام الحزبي في أيرلندة من خلال الانقسامات التي شهدتها حركة التحرر الوطني حول عدد من القضايا كان أولها الموقف من معاهدة ١٩٢١ التي منحت أيرلندة استقلالاً مقيداً داخل إطار مجموعة الكومنولث ، ثم حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة ما بعد الاستقلال . لكن إلى جانب المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وبرامج الأحزاب المختلفة لمعالجتها فإن أداء النظام السياسي برمته في أيرلندة مرهون بعدد من المشكلات الأخرى في مقدمتها كيفية معالجة مشكلة الشمال والعلاقة مع المملكة المتحدة وإلى حد ما مع السوق الأوروبية المشتركة .

ويعكس النظام السياسي في أيرلندة ملامح ثقافة سياسية محددة تستمد جذورها من المبادئ الكاثوليكية المحافظة وتعتبر في حد ذاتها عقبة تعترض سبيل التوصل إلى حلول لبعض المشكلات الجوهرية وفي مقدمتها مشكلة الشمال حيث الأغلبية بروتستانتية .

العلاقة بين السلطات :

النظام السياسي في أيرلندا هو نظام برلماني جمهوري ترجع فيه كافة السلطة التشريعية ، منته في مجلس العموم ، وتتحدد العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية من خلال مبدأ المسئولية الجماعية للوزارة أمام البرلمان وتتركز السلطة التنفيذية في يد زعيم الحزب صاحب الأغلبية البرلمانية ، ولذلك يتوقف درجة استقرار النظام على قدرة الأحزاب في أن يحصل أي منها منفردا على أغلبية برلمان أو على التحالف في حالة اضطرارها إلى تشكيل حكومة ائتلافية .

السلطة التنفيذية :

يتكون الفرع التنفيذي للسلطة من رئيس الدولة ومجلس الوزراء . ينتخب رئيس الدولة بالاقتراع المباشر لمدة ٧ سنوات ، ويمارس رئيس الدولة سلطات شكلية ويقوم بإسناد مهامها عليها الطابع الاحتفالي ، وفيما عدا حقه في رفض حل مجلس النواب إذا طأه رئيس وزراء فقد ثقة الأغلبية البرلمانية ، فإن جميع ما يمارسه من سلطات ينص عليها الدستور تتم وفقا لرغبة ومشية رئيس الوزراء . وهكذا يشبه دور رئيس الجمهورية في النظام الأيرلندي دور الملك (أو الملكة) في النظام البريطاني إلى حد كبير . ولا يجوز لرئيس الجمهورية إعادة ترشيح نفسه أكثر من دورتين رئاسيتين .

أما السلطة الفعلية فيأثرها رئيس الوزراء ، والذي هو في الوقت نفسه زعيم الأغلبية البرلمانية سواء كانت هذه الأغلبية لحزب واحد أو لائتلاف حزبي . ومن خلال سيطرة رئيس الوزراء على هذه الأغلبية يستطيع أن يمارس أهم الأدوار في النظام السياسي ليس فقط كرئيس للحكومة والجهاز التنفيذي وإنما أيضا كمحرك للألة التشريعية .

السلطة التشريعية :

يتكون البرلمان في جمهورية أيرلندا من مجلسين :

أولا : مجلس النواب **Dail Eireann** وعدد مقاعده ١٦٦ مقعدا يتم

شغلهم بالانتخاب المباشر وفقا لنظام التصويت الفردي القابل للتحويل **Single transferable Vote system** وهو نظام خاص للتصديق النسبي يتم بموجبه تسجيل المرشحين في كل دائرة من الدوائر الواحدة والأربعين على البطاقة الانتخابية حسب الترتيب الأبجدي للأسماء ويدون أمام كل مرشح التمام الحزبي . ويختار الناخب عددا من النواب يتراوح من ٣ - ٥ من كل دائرة حسب حجم الدائرة ، كفضيل أول ، وعدد مماثل كفضيل ثان . ويتعين حصول المرشح على عدد من الأصوات يساوي مجموع عدد الأصوات الصحيحة مقسوما على مثل الدائرة الانتخابية + ١ . وتحول الأصوات إلى من وقع عليهم اختيار الناخبين كفضيل ثان في حالة حصول مرشحوا الاختيار الأول على عدد من الأصوات أقل مما يجب كما تحول إليهم أيضا الأصوات الزائدة عن الأصوات المطلوبة . ولا يشترط أن يكون المرشح مقيما في دائرته الانتخابية . وقد سمح هذا النظام لمواطني أيرلندا الشمالية من الترشيح في الجنوب في حالات معينة . ومن الانتخاب ١٨ سنة . ولا يشترط أن يكون المرشح عضوا في حزب معين وإن كانت فرص الفوز لمرشحي الأحزاب أفضل .

ويختار المجلس رئيسه ورؤساء اللجان النوعية من بين نواب حزب الأغلبية أو أحزاب الائتلاف الحكومي فيما عدا لجنة الموازنة العامة التي يتعين أن يرأسها نائب من المعارضة . وتقترح الحكومة مشروعات القوانين ، ولكن يمكن للنواب في حالات معينة اقتراح مشروعات للقوانين بمبادرة فردية . ويعتبر التصويت على مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة تصويتا بالثقة في الوقت نفسه .

ثانيا : مجلس الشيوخ **Seanad**

وعدد مقاعده مستون مقعدا يتم شغلهم بثلاث طرق مختلفة : ٤٣ يتم اختيارهم من جانب المنظمات المهنية والاجتماعية المختلفة وفقا لنظام خاص ، ٦ يمثلون الجامعات الأيرلندية (٣ يمثلون الجامعة الأهلية ، ٣ يمثلون الجامعة الكاثوليكية) ، ١١ يعينهم رئيس الوزراء وكان المفروض أن يفصح المجل

بهذه الطريقة أمام الكفالات والقيادات الادارية المختلفة من غير المنخرطة في الأحزاب بالضرورة . لكن التجربة أثبتت أن غالبيتهم العظمى من ذوي الانتماءات الحزبية وعادة لا تختلف الخريطة الحزبية في مجلس الشيوخ عنها في مجلس النواب . ويتعين أن يتم تشكيل مجلس الشيوخ خلال ٩٠ يوما على الأكثر من تشكيل مجلس النواب الجديد .

وكقاعدة عامة يشترك المجلسين على قدم المساواة في السيادة التشريعية . ومع ذلك فإذا رفض مجلس الشيوخ مشروع قرار وأعيد إلى مجلس العموم ووافق عليه مجلس العموم خلال تسعين يوما من عرضه عليه مرة ثانية يصبح هذا التشريع قانونا حتى ولو رفضه مجلس الشيوخ للمرة الثانية .

السلطة القضائية :

المحكمة العليا هي أعلى سلطة قضائية في البلاد . وتتكون من خمسة قضاة ورئيس يعينهم رئيس الدولة بناء على اقتراح من رئيس الوزراء . ولا يجوز تنحية القضاة ، ولا أسباب تتعلق فقط بوضوح السلوك غير السوي أو العجز . وتقوم المحكمة العليا أحيانا بدور المحكمة الدستورية للنظر في مدى دستورية تشريعات معينة ، ليس من بينها التشريعات المالية أو بعض أنواع التشريعات الأخرى ، وتكون الاحالة اليها بقرار من رئيس الدولة .

النظام الحزبي :

التف الشعب الايرلندي حول حركة التحرر الايرلندية Sinn Fein والتي قادت الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطاني . لكن الحركة انقسمت حول الموقف من معاهدة ١٩٢١ التي منحت « دولة ايرلنده الحرة » وضاع الدومينيون داخل الكومنولث . فقد أيد تيار الأغلبية بزعامة W T Cosgrave المعاهدة وقنع بما تحقق وتحول إلى حزب اسمه الايرلندي Cumann na ngael أي « المجتمع الايرلندي » الذي غير اسمه فيما بعد إلى Fine Gael أي « القبيلة الايرلندية » وتولى الحكم حتى عام ١٩٣٢ ، وتيار الأقلية بزعامة

de Valera الذي رفض المعاهدة ولم يقبل بأقل من قيام جمهورية ايرلندية مستقلة وتحول إلى حزب أقلية اسمه الايرلندي Fianna Fail أي « المحاربون من أجل القدر » وبالتدريج التفت أغلبية الشعب الايرلندي حول هذا الحزب الذي قاد ايرلنده نحو الاستقلال الكامل وعلان الجمهورية والانفصال عن الكومنولث عام ١٩٤٩ وأصبح هو حزب الأغلبية الحاكم . وتحول النظام الحزبي في ايرلنده إلى نظام ثنائي يسيطر عليه حزبان كبيران مع وجود أحزاب أقلية يتوقف دورها في النظام السياسي على قدرة أي من الحزبين الكبارين على الحصول على أغلبية برلمانية تمكنه من الانفراد بالحكم .

وجدير بالذكر أن الدستور الايرلندي الصادر عام ١٩٣٧ لا ينص صراحة على تعدد الأحزاب وإن كانت هناك قوانين كثيرة تنظم العمل الحزبي وتحدد حقوق وواجبات الأحزاب ويتعين تسجيل الحزب لكي يحظى بالشرعية التي تمكنه من الحصول على كافة حقوقه ويتم التسجيل أمام أمين سر مجلس النواب . والحزب الوحيد الذي رفض تسجيله هو حزب Sinn Fein المؤقت والذي يعتقد أنه الجناح السياسي للجيش الايرلندي الجمهوري المؤقت الذي يعمل على تحرير شمال ايرلنده وضمها للجنوب بالقوة المسلحة .

أهم الأحزاب والنوى السياسية :

١ - Fianna Fail « المحاربون من أجل القدر » :

قاد هذا الحزب الذي أسسه دي فاليرا المعارضة ضد معاهدة ١٩٢١ واستفاد الحزب كثير من شخصية زعيمه الكاريزمي التي التفت الشعب حولها وتمكن من الحصول على أغلبية برلمانية لأول مرة عام ١٩٣٢ وأصبح منذ ذلك الحين وحتى الآن أكبر الأحزاب الايرلندية على الرغم من انه واجه صعوبات في فترات مختلفة لتشكيل الحكومة منفردا . لكن لم تقل نسبة ما حصل عليه من أصوات في أي انتخابات تشريعية حتى الآن عن ٤١٪ .

وقد تسببت الاضطرابات في شمال ايرلنده مع نهاية الستينات في أحداث خلافات حادة داخل صفوف الحزب بين الجناح المعتدل والجناح

المتشدد الذي يجس لمساعدة الثوار الكاثوليك . ولكن الاتجاه العام اسانس في الحزب هو التعاون مع بريطانيا لاجاد تسوية لازمة في الشمال بشرط الا تقفل هذه التسوية الباب امام امكانية اعادة التوحيد يوما بين اشمال والجنوب ولكن عن طريق الرضا والقبول وبالوسائل السلمية . وبالنسبة لقضايا السياسة الخارجية الاخرى يؤيد الحزب دعم مسيرة الوحدة الأوروبية وانتهاج سياسة محايدة في صراع الشرق والغرب والتعاون مع العالم الثالث .

وعلى صعيد السياسات الداخلية تتمحور سياساته الاقتصادية والاجتماعية حول محاولة التوفيق مع مصالح الفئات المختلفة التي يعبر عنها الحزب وهي اساسا مصالح الطبقة المتوسطة وفوق المتوسطة وخصوصا اعيان الريف ، واتباع سياسة برجماتية لمواجهة المشاكل الطارئة واللجوء الى التمويل بالعجز لمواجهة مشكلة البطالة المتفاقمة .

١ - Fine Gael (الغيل الايرلندية) :

التف حول هذا الحزب كل الفئات الراقية في الاستقرار وعودة النظام بعد توصل حركة التحرير الايرلندية الى معاهدة ١٩٢١ . وشكل هذا الحزب بزعامة كوسجراف الحكومات المتعاقبة خلال الفترة من ١٩٢٢ - ١٩٣٢ . لكنه تطور تطورا كبيرا بعد انتقاله الى صفوف المعارضة وابتداء من منتصف الستينات نجح الحزب في تغيير صورته المحافظة الى صورة اكثر تقدمية وبدأ تحت تأثير احد قياداته اللامعة وهو الاقتصادي جاريت فيتز جرالدي بلور برنامجا للاصلاح الاقتصادي . تحالف الحزب مع العديد من الأحزاب الصغيرة وخاصة حزب العمل ليشكل في فترات مختلفة حكومات ائتلافية بزعامته وكانت تلك هي وسيلة الوحيدة للوصول الى السلطة منذ فقدانها عام ١٩٣٢ . ويعتبر حزب العمل الايرلندي من أكثر الأحزاب تحالفا معه في السنوات الأخيرة .

وعلى صعيد السياسة الداخلية اشتهر الحزب بسياساته المتشددة في مكافحة الارهاب والتنظيمات السرية وخصوصا المسلحة . كما اشتهر

بسياساته الضريبية والنقدية في الاقتصاد ومحاولة الحفاظ على اصحاب الدخل الدنيا من خلال التوسع في الخدمات الاجتماعية ومنح التسهيلات والاعفاءات الضريبية .

اما على صعيد السياسة الخارجية فيحاول الحزب اقامة جسور متينة مع البروتستانت في شمال ايرلنده بما في ذلك اكثر الاطراف تشددا ومحاولة التقريب بينهم وبين الاقلية الكاثوليكية . ويقترح الحزب اجراء تعديلات دستورية لازالة بعض النصوص التي يمكن ان يرى فيها البروتستانت نوعا من التزمت الكاثوليكي ، مثل الحظر او التقييد الذي يفرضه الدستور في موضوع الطلاق مثلا ، كاحد الوسائل التي يمكن ان تسهم في تمهيد الطريق امام اعادة التوحيد .

٣ - حزب العمل الايرلندي :

هو اقدم الأحزاب الايرلندية اذ تأسس عام ١٩١٢ وارتبط في نشأته بظهور النقابات العمالية . ومنذ بداية الستينات حاول الحزب تغيير هيكله التنظيمي من حزب يعتمد اساسا على النقابات العمالية الى حزب اعرض واكثر جماهيرية واصبح اقرب الى الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية وجذب بذلك جانباً من فئات المثقفين . وقد تذبذبت قوة الحزب الانتخابية من فترة لآخرى لكن افضل نتيجة سجلها كانت أكثر قليلا من ١٠٪ من مجموع الأصوات .

وينتهج الحزب سياسة داخلية تشبه سياسة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا عموما . لكنه يعارض الآن انضمام ايرلنده للسوق الأوروبية المشتركة معارضة صريحة . وفيما يتعلق بموقفه من المشكلة الايرلندية يركز الحزب على عملية بناء الجسور مع البروتستانت في الشمال أكثر من التركيز على الالتزام الجامد بدولة ايرلندية موحدة .

أهم المشكلات السياسية :

بعد فترة نمو وازدهار كبيرين خلال الستينيات بدأت أيرلندا تواجه مشكلات اقتصادية كبيرة وخاصة مشكلات البطالة التي وصلت في عام ١٩٨٧ إلى حوالى ١٨٪ من إجمالي قوة العمل ، وتفاقم مشكلة الديون على نحو لم يسبق له مثيل . وقد واكب هذه الأزمة وربما ترقب عليها مزيد من عدم الاستقرار السياسى كانت أهم مظاهره عدم حصول أى من الحزبين الكبيرين على أغلبية تشرعية وحللت التحالفات بين ثانى أكبر الأحزاب والأحزاب الأخرى الصغيرة ثم مع المستقلين . ولذلك زاد التجزؤ فى حقبة الثمانينات وخصوصا خلال سنواتها الأولى إلى الانتخابات التشريعية بشكل متكرر وصل أحيانا إلى مرتين فى العام الواحد . ورغم تناقص حدة العنف فى الشمال ، إلا أنه ما يزال مستمرا إلى وامتدت حوادث الاختطاف والقتل إلى أيرلندا الجنوبية نفسها . وما تزال مشكلة الشمال من أهم المشكلات التى تستنفذ جهد وطاقة النظام السياسى فى جمهورية أيرلندا .

أهم الاتفاقيات الدولية :

جمهورية أيرلندا عضو بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة منذ عام ١٩٥٥ هى أيضا عضو بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمجلس الأوروبى وقبلت عضوا بالسوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٧٢ .

المراجع

- 1 — Callagher, Michael : Political Parties in the Republic of Ireland, Dublin : Gill and Macmillan, 1985.
- 2 — O'leary, Cornelius Irish Elections 1918 — 1977 : Parties Voters and proportional Representation, Dublin : Gill and Macmillan, 1979.

الموقع الخاص

ايرلندة الشمالية

مقدمة عامة :

لم تكن ايرلندة في يوم من الأيام جزءا من التوسيع الاجتماعي الحضاري
للمملكة المتحدة ، وظلت مجرد دولة اجنبية خاضعة لتسلط البريطانيين
تتروك عديمة - وقد زاد من حدة شعور الايرلنديين بالتمييز وعدم الرغبة في
الدمج ان اكثرهم يدينون بالكاثوليكية على عكس سكان بريطانيا الذين
يتنصرون الى مذاهب بروتستانتية - وبعد قيام ثورة ١٩١٩ نجح جنوب
ايرلندة في الاستقلال عام ١٩٢٢ بينما فضل الشمال الايرلندي التي تقطنه
اقلية بروتستانتية ان يبقى تابعا للمملكة - وحتى عام ١٩٧٢ تمنع شمال
ايرلندة بنوع من الحكم الذاتي وكان له جهاز تشريعي مكون من مجلسين
مجلس عموم مكون من ٥٢ مقعد يتم شفطهم عن طريق الاقتراع المباشر من
حزب نظام الفواتر الفردية ومجلس شيوخ مكون من ٢٦٠ مقعدا يختارهم
مجلس العموم وفقا لقاعدة التمثيل النسبي للمقاطعات الست التي يتكون
منها شمال ايرلندة - وبالإضافة الى البرلمان كان لشمال ايرلندة حكومته
الخاصة المكونة من رئيس وزراء وكان يستطيع التشريع في جميع المجالات
فيما عدا تلك المتعلقة بالامور السيادية كالدفاع والخارجية .

لكن التوتر بين الطائفتين البروتستانتية المسيطرة والكاثوليكية
المتبصرة ما لبث ان تصاعد ونمت حركة الحقوق المدنية الكاثوليكية ثم اشتمل
العتف بين الطائفتين وبعد ان وصل هذا العنف ذروته عام ١٩٧٢ قررت
الحكومة البريطانية وقف الحكم الذاتي في ايرلندة الشمالية وادارة الاقليم
ادارة مباشرة من لندن .

وبعد شكون ايرلندة الشمالية منذ مارس ١٩٧٢ مكتب برئاسة
مسكرير الدولة لشكون شمال ايرلندة ومعاون وزير دولة ومسكريرين
برلمانين . ويتولى مسكرير الدولة مباشرة كافة الشئون المتعلقة بالامن
والقضايا الدستورية ويشرف مباشرة على سير العمل في الادارات التي تتولى
شئون الخدمة المدنية وشئون المالية اما معاونو والمسكريرين من البرلمانين
فيشغلون الاشراف على المسائل المتعلقة بالزراعة والتعليم والتجارة والبيئة
والصحة والخدمات الاجتماعية والقوى العاملة .

وقد سبق ان ذكرنا ان لايرلندة الشمالية ١٢ مقعد في مجلس العموم
وكان القروض ان تشكل وفقا لقانون ايرلندة الشمالية الصادر عام ١٩٨٢
جمعية اقلية منتخبة تتكون من ٧٨ مقعدا لها وظائف رقابية واستشارية
وتتبع تجميعا سلطات تشريعية حقيقية وتأخذ قراراتها بأغلبية ٧٠٪ على
الاقل . وقد جرت الانتخابات بالفعل في نهاية ١٩٨٢ لتشكيل هذه الجمعية
لكن قيامها لم يؤد الى تخفيف حدة التوتر او حل مشكلة اداء النظام السياسي
في ايرلندة الشمالية .

اهم الأحزاب والقوى السياسية :

ولدت جميع الأحزاب والقوى السياسية في ايرلندة في اطار
وسبب الأزمة العرقية ولا تعكس الأحزاب وحدها خريطة القوى السياسية
لان هناك قوى محجوبة عن الشرعية ، كما لا تعبر الانتخابات بدقة عن حقيقة
موقف ومشاعر المواطنين لان هناك قوى لا تؤمن بالعمل السياسي وتفضل
استخدام العنف كوسيلة للتغيير .

وفي ايرلندة الشمالية عشرات من الأحزاب والقوى السياسية المؤثرة
يمكن تصنيفها كالتالي :

أولاً : الأحزاب والقوى الرافضة للوحدة مع بريطانيا :

وهي جميعها أحزاب وقوى بروتستانية وأهمها : الحزب الوندوي
لشمال ايرلندة UUP ويعرف عادة باسم الحزب الوندوي الرسمي OUP

وهو أكبر الأحزاب وأقدها جميعا ولعب أهم الأدوار وأخطرها في تحديد
مسير الاقليم وربطه ببريطانيا وفي الفترة من ١٩٢١ - ١٩٧٢ حصل على
أغلب مقاعد البرلمان وشكل الحكومة الاقليمية ومع تصاعد حدة المشكلة
الطائفية بدأت تظهر أحزاب وحدوية أخرى خرجت من تحت عباة أهمها
الحزب الوندوي الديمقراطي DUP وهو حزب شديد التطرف في موقفه
المعارض لأي نوع من الانقسام السلطة مع الكاثوليك والمؤيد للوحدة التامة مع
المملكة المتحدة وقد تنامت قوة هذا الحزب بسرعة وقلز نصيبه من مجموع
الاصوات في الانتخابات المحلية من ٢٥٪ عام ١٩٧٢ الى ٢٧٪ عام ١٩٨١ .
والبروتستانت ايضا تنظيماهم شبه العسكرية أهمها رابطة الدفاع عن
ايرلندة الشمالية UDA ويعتقد البعض انها واجهة لمنظمات بروتستانية
عسكرية غير شرعية مثل جماعة المحاربين من أجل الحرية واليد الحمراء وغيرها
وهي منظمات تستخدم العنف ضد الكاثوليك ومنظماهم العسكرية .

ثانياً : الأحزاب والقوى الرافضة في إعادة توحيد ايرلندة :

وهي جميعها أحزاب وقوى كاثوليكية ويلاحظ ان معظم هذه القوى
وخاصة عند بداية تشكيلها اتجهت الى العمل العسكري والعنف كوسيلة
لقضاء على الوجود البريطاني في ايرلندة الشمالية وكشرط ضروري لاعادة
توحيد ايرلندة وذلك بسبب وضع الكاثوليك الخاص كاقلية لن تتمكن من
خلال العمل السياسي وحده ان تحقق ما تصبو اليه من اهداف : وأهم هذه
القوى هو الجيش الجمهوري الايرلندي IRA ولعب دورا هاما في تنظيم
المعارضة ضد تقسيم ايرلندة وانقسم في عام ١٩٧٠ الى جناحين هما :

الجيش الايرلندي الجمهوري الرسمي OIRA والذي ركز على
السياسات الاصلاحية كوسيلة لتحقيق الوحدة مع نبذ العنف والجيش
الايرلندي الجمهوري المؤقت PIRA وهو الجناح الذي جذب معظم الاعضاء
وركز على استخدام العنف كوسيلة وحيدة . ولهذا الجناح تنظيم سياسي
يسمى « سن فين المؤقت Provisional Sinn Fein » وهي كلمة تعني فير

التي المحلية ، نحن نقسم ، . وقال ان لهذا التنظيم أفضل جهاز مناضل في بقايت كما ان شديدة الارتباط بحياة الكاثوليك اليومية . وهو ماركسي التوجه ولم يقرر خوض الانتخابات الا بعد نجاح مناضله المعتقل بوبي ساند في الفوز في الانتخابات التكميلية وهو مضرب عن الطعام في أحد سجون لندن وقبل ان يموت بعد ذلك بشهر واحد ورغم ان هذا التنظيم غير بعد عام ١٩٨١ من أسلوبه في العمل وغير موقفه الرافض لخوض الانتخابات الا ان ما زال على موقفه من مقاطعة كافة أجهزة الحكم بما فيها المجالس النيابية العامة . ولقد فتحى الناجحون من أعضائه في الانتخابات التي يخوضونها لا يشاركون في المجالس النيابية أو في الحكم .

ثالثا : الأحزاب والقوى الوسطية والإصلاحية :

وهي أحزاب أو قوى بعضها يروتستانتى وبعضها كاثوليكي وبعضها مختلط . من أهمها حزب التحالف alliance party وهو حزب غير عفاندى وغير طائفي يطالب بالاحتفاظ بروابط مع بريطانيا وفي الوقت نفسه إصلاح النظم السيلسي بما يسمح بمشاركة حقيقية للكاثوليك في السلطة . وقد وصل هذا الحزب الى نقطة الذروة عام ١٩٧٧ حين حصل على ١٤.٩٪ من مجرى الأصوات في الانتخابات المحلية لكنه عاد وهبط من جديد ولم يحصل في انتخابات ١٩٨٥ الا على ٧٪ وهناك حزب العمل الاشتراكي الديمقراطي SDLP وهو حزب يطالب بإعادة توحيد أيرلندا من خلال تحقيق الوفاق الوطنى بين الطائفتين ومن خلال برنامج طويل المدى للإصلاح السياسى والاجتماعى . ورغم انه يقوم على أمس غير طائفية الا انه في الواقع حزب كاثوليكي . وهناك أيضا حزب الاستقلال الأيرلندى الذى يطالب بانسحاب بريطانيا من أيرلندا الشمالية بالوسائل السلمية والتنسيق مع جمهورية أيرلندا حول مستقبل أيرلندا الشمالية مع الاحتفاظ بوضع خاص لأيرلندا الشمالية .

لكن مشكلة هذه الأحزاب الوسطية والإصلاحية إنها تسير جميعها على

حبل مشدود ولا تستطيع ان تلعب دورا رئيسيا على الساحة السياسية في ظل التوتر والاستقطاب الذى تحاول ان تتجاوزه .

ولهذا تبدو المشكلة الأيرلندية وكأنها مشكلة مستعصية ويبدو انها لن تحل الا من خلال اتفاق تفصيلى بين كل من المملكة المتحدة وجمهورية أيرلندا ترضاه كلا الطائفتين المتصارعتين وهو اتفاق لا بد وان يبدأ حتما بعملية اصلاح سياسى لبناء نظام تقبل الطائفة الكاثوليكية ان تشارك فيه .

المراجع

- 1 — Arther, Paul. Government and Politics of Northern Ireland. New York : Longman, 1980.
- 2 — Bell, J.B. The Secret Army : The IRA 1916-1979. Cambridge, Mass : MIT Press, 1979.
- 3 — Delury, G. World Encyclopedia of Political Systems & Parties. 2nd ed. Vol. 11, Facts on File, New York, 1988 PP. 1189-1205.

٣ - البرتغال

لمحة عامة :

لم تصبح البرتغال دولة ديمقراطية الا بعد رحيل ديكتاتورها العتيق سالازار والذي حكمها حكما فاشيا لفترة طويلة جدا (١٩٣٢ - ١٩٦٨) . وقد خلف سالازار في الحكم مارسيلو كاتيانو الذي يعد امتدادا لنظامه حتى قيام الثورة في ٢٥ ابريل ١٩٧٤ ، وقاد التغيير مجموعة من شباب الضباط تحولت حركتهم الانقلابية على الفور الى ثورة شعبية عارمة . وعاشت البرتغال عقب الثورة ، وعلى مدى عامين ، مرحلة من عدم الاستقرار لم تهدأ فيها الاضطرابات والمظاهرات يوما واحدا فضلا عن فشل محاولتين انقلابيتين احدهما يمينية والاخرى يسارية . وخلال هذه الفترة تم تامين معظم البنوك المحلية وأهم الصناعات الحيوية وأصبح القطاع العام الصناعي يمثل ٢٥٪ من حجم الناتج المحلي وما يقرب من ٥٠٪ من رأس المال الاجمالي الثابت . كما قام الفلاحون المعدمون بالاستيلاء على ما يقرب من ربع الارض الزراعية التي كانت تسيطر عليها فئة ضئيلة جدا من كبار الملاك . ثم بدأت الأمور تستقر تدريجيا . فصدر دستور جديد للبلاد عام ١٩٧٦ تم تعديله في عام ١٩٨٢ وتحولت البرتغال تحت اشراف مجلس قيادة اشورية من العسكريين الى جمهورية برلمانية ديمقراطية تقوم على تعدد الأحزاب . وأعيدت معظم الاراضي التي استولى عليها صغار الفلاحين الى اصحابها الأصليين كما تم التراجع عن جانب كبير من التأميمات . ولا يمثل القطاع العام حاليا أكثر من ١٥٪ من حجم الناتج القومي .

علاقة السلطات :

لم تستقر بعد بشكل نهائي الحدود الفاصلة للعلاقة بين السلطات وان كانت ملامح النظام قد بدأت تتحدد تدريجيا على أساس الجمع بين بعض خصائص كل من النظامين الرئاسي والبرلماني .

السلطة التشريعية :

وتتولاها هيئة واحدة تسمى الجمعية يتم انتخاب أعضاؤها عن طريق الاقتراع المباشر . وطبقا للدستور البرتغالي يتعين ألا تقل عدد المقاعد في الجمعية عن ٢٤٠ مقعدا ولا تزيد عن ٢٥٠ . ويمثل النائب في الجمعية الأمة بأسرها وليس دائرته الانتخابية فقط . ويتم الترشيح على القوائم التي تتقدم بها الأحزاب فرادى أو متألقة ، لكن لا يشترط في المرشح أن يكون عضوا في حزب . ومع ذلك يفقد النائب مقعده في الجمعية إذا انضم إلى غير الحزب الذي رشح على قائمته في الانتخابات . ومدة الجمعية أربع سنوات . ويحق لرئيس الدولة حلها في حالات معينة وعندئذ يتعين إجراء انتخابات جديدة خلال تسعين يوما من صدور قرار الحل . وتعتبر الوزارة مسؤولة مسئولية جماعية وفردية أمام الجمعية .

السلطة التنفيذية :

وهي موزعة بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة . ومن الجدير بالذكر أنه عقب نجاح الثورة تعين ، وفقا لاتفاق غير رسمي بين القوات المسلحة وزعماء الأحزاب السياسية ، أن يكون رئيس الجمهورية من العسكريين . وهكذا تم انتخاب الجنرال سانتوس رامالا اينز Eanes في يونيو ١٩٧٦ رئيسا للجمهورية بأغلبية ٦٢٪ ثم أعيد انتخابه في ديسمبر ١٩٨٠ بأغلبية ٥٦٪ . ولم تنتقل السلطة نهائيا إلى المدنيين إلا في انتخابات ١٩٨٦ التي فاز فيها ماريو سوارس زعيم الحزب الاشتراكي بأغلبية ٥١٪ بعد انتخابات أعادة .

وقبل تعديل الدستور عام ١٩٨٢ كان هناك مجلس ثورة من العسكريين يهيمن على مقاليد الحكم ، يرأسه رئيس الجمهورية ، وينفرد بوضع كل اللوائح والقوانين الخاصة بالقوات المسلحة وله أيضا إصدار قرارات بقوانين لها نفس قوة القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية . ولأن هذا المجلس كان يعتبر نفسه مسئولاً عن سلامة الثورة واستقرارها فقد كان له صلاحية النظر في مدى دستورية القوانين الصادرة عن الجمعية . وقد تم حل

المجلس عام ١٩٨٢ ووزعت اختصاصاته على ثلاث هيئات : لجنة دستورية مكونة من ثلاث عشر قاضيا ، مجلس أعلى للدفاع ، ومجلس دولة .

وينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع الحر المباشر لمدة خمس سنوات ولا يجوز له ترشيح نفسه لفترة رئاسية ثالثة . ويصدر رئيس الجمهورية القوانين والقرارات التنفيذية ، وله حق فرض حالة الطوارئ كلياً أو جزئياً ولا يحتاج إلى موافقة البرلمان إذا لم تتجاوز حالة الطوارئ ثلاثين يوماً .

أما رئيس الحكومة فيعيّنه رئيس الدولة بعد مشاورات مع الأحزاب الممثلة في البرلمان ، وهو الذي يقترح التشكيل الوزاري الذي يعرضه على رئيس الدولة لقراره .

ويعتبر رئيس الحكومة مسئولاً أمام كل من رئيس الجمهورية والجمعية (البرلمان) أما الوزراء فهم مسئولون أمام كل من رئيس الحكومة والجمعية . وتسقط الحكومة إذا لم تحظى بثقة الجمعية .

السلطة القضائية :

وتحظى باستقلال تام عن كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية . وأحكامها واجبة النفاذ من كافة هيئات الدولة . وتعتبر محكمة العدل العليا أعلى درجات محاكم الاستئناف وهي التي تختص أيضا بالرقابة على دستورية القوانين . لكن أحكامها في هذه الحالة قابلة للاستئناف أمام اللجنة الدستورية . وهي لجنة مكونة من قضاة تشترك في اختيارهم كل من الحكومة والجمعية والمحكمة العليا .

ويحدد الجهاز القضائي نظامه وهو سيد أحكامه ويتم تشكيل أعلى السلطات القضائية ، وهي مجلس القضاء الأعلى The Higher Council of the Bench ، بالانتخاب من جانب القضاة الممارسين . وهذا المجلس هو الذي يقوم بتعيين القضاة وتنحيته وترقيتهم .

الأحزاب والتيارات السياسية الفاعلة :

حرية تكوين الأحزاب والهيئات مكفولة في الدستور البرتغالي ولا توجد أية قيود على هذه الحرية فيما عدا حظر قيام أحزاب أو تنظيمات فاشية أو شبه عسكرية وأحزاب إقليمية الاسم أو البرامج . ويتعين أن تراعى للأحزاب عدم استخدام مسيحات ترمز إلى دين بعينه أو كنيسة بعينها . وتقدم الحكومة الدعم للأحزاب وفقا لأوزانها النسبية وما تحصل عليها من مقاعد في البرلمان .

ويتبين أن النظام الحزبي لم يستقر بعد بشكل حاسم في البرتغال بسبب حداثة التجربة الديمقراطية ولم يتبلور بعد بشكل نهائي ومستقر نسبيا فصيلات الناحين يدل على ذلك فترجع عدد المقاعد التي تقوز بها الأحزاب المختلفة ترجعا كبيرا من انتخابات إلى أخرى .

وتصل عدد الأحزاب الفاعلة في الجمعية البرتغالية حوالي عشرة أحزاب وهي موزعة عادة بين ثلاث تحالفات : التحالف الديمقراطي (يمين الوسط) والذي يقوده الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، الجبهة الجمهورية والاشتراكية (اليسار غير الشيوعي) الذي يقوده الحزب الاشتراكي البرتغالي ، والتحالف التسمي الواحد (اليسار الشيوعي) والذي يقوده الحزب الشيوعي البرتغالي .

وتنص على تيسر عن أهم الأحزاب :

١ - الحزب الاشتراكي PSP :

جنود التيار الاشتراكي في البرتغال قديمة وتعود إلى عام ١٨٧٥ . نما الحزب الاشتراكي البرتغالي المعاصر فقد تأسس عام ١٩٦٤ حين تمكن ما يقرب من مائة متاضل ، معظمهم في الشغل ، من تشكيل جبهة العمل الاشتراكي التي قبلت عضوا في الاشتراكية الدولية عام ١٩٧٢ وأصبحت تعرف منذ عام ١٩٧٣ بالحزب الاشتراكي البرتغالي .

ويعتبر الحزب الاشتراكي أقوى الأحزاب وأفضلها تنظيما في البرتغال . ويعتبر نفسه المنقذ الحقيقي عن الطبقة العاملة وعن كل المضطهدين بما في ذلك مراكز تجمع المهاجرين من المستعمرات في البرتغال . لكنه في الواقع

هو يمثل حزب الطبقة المتوسطة أساسا . ويحاول الحزب التوفيق بين اعتبارات العدل الاجتماعي واعتبارات الديمقراطية .

ويدافع عن الاقتصاد المختلط وتحسين نظم التأمين وخصوصا في ميدان الصحة العامة والعمل . ويتركز تأييد الحزب أساسا في المدن الكبرى والمتوسطة لكنه حظي بتأييد قوى في الريف بعد أن اتخذ موقفا أقرب إلى موقف المحافظين من قضية الأراضي الزراعية التي استول عليها صغار الملاكين عقب اندلاع الثورة .

وقد تراجعت قوة الحزب الانتخابية كثيرا . فقد حصل على ١١٦ مقعد في الجمعية التأسيسية التي تشكلت عام ١٩٧٥ (٢٨٪ من مجموع الأصوات) ، وحصل في الانتخابات التشريعية الأولى (١٩٧٦) على ١٠٧ مقعد . لكنه لم يحصل إلا على ٦٦ مقعد في انتخابات ١٩٨٠ ارتفعت إلى ١٠١ مقعد في انتخابات ١٩٨٣ ثم عاد وانتكس بشدة في انتخابات ١٩٨٥ التي لم يحصل فيها إلا على ٥٧ مقعد فقط . ومع ذلك فقد انتخب زعيمه ماريو سواريس رئيسا للجمهورية في عام ١٩٨٦ .

٢ - الحزب الاشتراكي الديمقراطي PSD :

تم انشاء هذا الحزب عقب قيام الثورة مباشرة وكان يعرف في الأصل بالحزب الديمقراطي الشعبي وحصل على أكبر نسبة من المقاعد في انتخابات الجمعية التأسيسية ثم جاء ترتيبه في أول انتخابات تشريعية بعد الحزب الاشتراكي مباشرة . لكنه تفوق على الحزب الاشتراكي نفسه في انتخابات ١٩٧٩ وأصبح زعيمه كارنيرو هو رئيس الوزراء ، والذي راح ضحية حادث طائرة في ٥ ديسمبر ١٩٨٠ . ورغم تذبذب عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب في الانتخابات المختلفة إلا أن هذا التذبذب بقي محدودا في نطاق معين ، ونصيبه يتراوح بين ٧٣ مقعد (١٩٧٦) و ٨٨ مقعد (١٩٨٥) .

ويركز الحزب الاشتراكي الديمقراطي على قضايا الديمقراطية أكثر من تركيزه على القضايا المتعلقة بالعدالة الاجتماعية ويستمد تأييده أساسا من

الطبقة المتوسطة الكاثوليكية والمحافظة ويعتبر من أكثر الأحزاب شعبية في اقليس أزور وماديرا اللذان يتمتعان بالحكم الذاتي .

٣ - حزب الوسط الاشتراكي الديمقراطي CDS :

وهو حزب تأسس عقب قيام الثورة أيضا من جانب عدد من الذين شغلوا مناصب رسمية في النظام القديم . ويعتمد على تأييد القطاع الخاص والشرعية العليا من الطبقة المتوسطة . وقد قفز عدد المقاعد التي حصل عليها من ١٦ مقعد في الجمعية التأسيسية الى ٤٢ في أول انتخابات تشريعية تجرى بعد اقرار الدستور (١٩٧٦) وفي انتخابات ١٩٨٠ حصل على أكبر عدد من المقاعد تمكن من الحصول عليه حتى الآن (٤٦ مقعدا) لكنه بدأ ينتكس منذ عام ١٩٨٣ التي حصل فيها على ثلاثين مقعدا واستمر في التراجع في انتخابات ١٩٨٥ (٢٢ مقعد فقط) ويشكل هذا الحزب مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي تحالفا يمثل يمين الوسط في البرتغال وهو التحالف الذي يسمى نفسه التحالف الديمقراطي .

٤ - الحزب الشيوعي البرتغالي PCP :

تأسس عام ١٩٢١ وبعد سقوط الجمهورية عام ١٩٢٦ بدأ يمارس نشاطه تحت الأرض ، وقاد المقاومة ضد حكم سالازار وكانت له علاقات قوية بحركة القوات المسلحة التي قادت الثورة وشارك في الحكومات البرتغالية المؤقتة التي شكلت خلال عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ . لكن تأثيره بدأ يضعف بعد استقرار نظام التعدد الحزبي . وقد تراوح عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب بين ٣٠ مقعد (١٩٧٥) و ٤٤ مقعد (١٩٨٠) . وحصل في انتخابات ١٩٨٥ على ٢٨ مقعد فقط .

وتكمن قوة الحزب الأساسية في سيطرته على معظم النقابات العمالية وله ثقل انتخابي في الأحياء الفقيرة في المدن الكبرى . وتغلب عليه النزعة المعادية الموالية للأطروحات السوفيتية .

٥ - حزب التجديد الديمقراطي PRD :

وهو حزب لم ينشأ الا مؤخرا جدا (٢٤ فبراير ١٩٨٥) وتشكل من انصار الرئيس البرتغالي Eanes الذي استمر في الرئاسة منذ يونيو ١٩٧٦ وحتى ١٩٨٦ وحظي بشعبية واحترام كبيرين واستطاع قيادة عملية التحول الديمقراطي بنجاح . وقد حصل هذا الحزب الذي يقوده أحد اصدقاء اينز المقربين في أول انتخابات يخوضها (١٩٨٥) على خمسة وأربعين مقعدا .

وال جانب هذه الأحزاب الخمس الرئيسية هناك عدد من الأحزاب نذكر منها من جبهة اليمين : الحزب الملكي الشعبي الذي حصل على ست مقاعد في الجمعية عام ١٩٨٠ ، ومن أحزاب اليسار غير الشيوعي : الحزب الاشتراكي الديمقراطي المستقل واتحاد اليسار الديمقراطي الاشتراكي والذي حصل كل منهما في نفس هذه الانتخابات على أربع مقاعد ومن أحزاب اليسار المتطرف : الحركة الديمقراطية البرتغالية (وهي على يسار الحزب الشيوعي) وحصلت على مقعدين في انتخابات ١٩٨٠ .

أهم المشكلات السياسية :

على الرغم من نجاح النظام الديمقراطي في البرتغال واستقراره خلال فترة قصيرة نسبيا بعد سنوات قهر وحكم شمولي طالت الى ما يقرب من نصف قرن ، الا أن الثورة البرتغالية تعد نموذجا للثورة غير الكاملة . فقد كان دور القوات المسلحة فيها أساسيا . ويعد تسييس القوات المسلحة أحد النتائج الرئيسية للثورة والتي فجرتها وحاولت كل من العناصر اليمينية والعناصر اليسارية فيها السيطرة عليها قبل أن يستتب الأمر للعناصر الوسطية والمعتدلة . وبعد عدة سنوات من المكاسب الحقيقية للطبقات الشعبية والمتوسطة بدأت هذه المكاسب في التآكل وسوف يتوقف استقرار النظام الديمقراطي على قدرة الحكومة على حل المشاكل الاقتصادية المتفجرة . لكن لا يستطيع أحد أن يتطوع على وجه اليقين ان الجيش قد خرج تماما من المعادلة السياسية في البرتغال .

المراجع

- 1 — Bruneau, Thomas. Politics and Nationhood : Post. Revolutionary Portugal. New York : Praeger, 1984.
- 2 — Maxwell, Kenneth : «The Emergence of Democracy in Spain and Portugal» Orbis. Spring 1983.
- 3 — Porch, Douglas. The Portuguese Armed Forces and the Revolution. Stanford. California. The Hoover Institution Press, 1977.

أهم الارتباطات الدولية :

قبلت البرتغال عام ١٩٥٥ عضوا بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة المرتبطة بها فيما عدا هيئة التنمية الدولية IDA والمنظمة الحكومية البحرية الاستشارية IMCO والبرتغال عضو أيضا بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة EFTA وقبلت في يناير ١٩٨٦ عضوا بالجماعة الاقتصادية الأوروبية . ومن المعروف كذلك أن البرتغال عضو بحلف شمال الأطلسي (الناتو) منذ تأسيسه عام ١٩٤٩ .

٤ - اليونان

لمحة عامة :

اتسمت الحياة السياسية بعدم الاستقرار لفترة تاريخية طويلة وممتدة .
فمنذ قيام الحكم الملكي عام ١٨٣٢ لم تهدأ الثورات في اليونان . ولم يخفف صدور دستور عام ١٨٤٤ ، الذي لم يطبق ، من حدة الاضطرابات التي اتاحت الفرصة لتدخل العديد من القوى الخارجية . وفي زحمة الأحداث والاضطرابات الثورية التي اندلعت في أعقاب الحرب العالمية الأولى وقع انقلاب عسكري مناهض للملكية ثم انقلاب آخر فاشل مؤيد لها وانتهى الأمر بازاحة النظام الملكي وعلان قيام الجمهورية عام ١٩٢٤ . لكن هذا النظام لم يصمد طويلا وعادت الملكية مرة أخرى عام ١٩٣٥ وفرضت سيطرتها هذه المرة من خلال حكم عسكري ديكتاتوري بقيادة الجنرال ميتاكساس اعتبارا من عام ١٩٣٦ وما لبثت أعاصير الحرب العالمية الثانية ان هبت على اليونان وانتهت بالاحتلال الألماني لها عام ١٩٤١ ولجوء الأسرة المالكة الى خارج البلاد . لكن ما كادت اليونان تتحرر من الاحتلال الألماني حتى اندلعت الحرب الأهلية بين القوات الشيوعية ، التي لعبت الدور الأساسي في مقاومة الاحتلال ، والقوات الحكومية مدعومة بالقوات البريطانية . واستمرت الحرب الأهلية ثلاث سنوات انتهت بانتصار القوات الحكومية عام ١٩٤٩ .

وبعد الحرب العالمية الثانية ساد نظام ملكي - دستوري لكنه لم يفلح في ارساء قواعد ثابتة وراسخة للديمقراطية . وفي منتصف الستينات ، وبعد أزمة وزارية ممتدة ، وقبل انتخابات ١٩٦٧ التي بدت فيها فرصة اليسار كبيرة ، وثب العسكريون الى السلطة ولجأت الأسرة المالكة مرة أخرى الى الخارج . واستمر الحكم العسكري حتى عام ١٩٧٤ وانتهى بفشل ذريع بعد احتلال تركيا لقبرص واضطر الى تسليم الحكم مرة أخرى الى المدنيين .

وبعد فترة قصيرة سادها الاضطراب ومحللات انقلابية جديدة . اسر الحكم الملكي وصار دستور عام ١٩٧٥ بعد استفتاء الشعب على إلغاء الشكبة . وأصبح النظام اليوتاني منذ ذلك الوقت نظاما جمهوريا برلمانيا .

العلاقة بين السلطات :

تقوم العلاقة بين السلطين التنفيذية والتشريعية على أساس من التداخل والتعاون بينهما مع رجحان كفة السلطة التشريعية . فالبرلمان هو الذي ينتخب رئيس الجمهورية . ورئيس الحكومة هو زعيم الأغلبية البرلمانية في الوقت نفسه . كما أن أعضاء الحكومة يختارون عادة من بين الحزب في البرلمان ولا تستطيع الحكومة الاستمرار في الحكم دون استمرار تنبها بثة البرلمان التي يستطيع سحب الثقة منها وإسقاطها في وقت وفي الوقت نفسه فعين يحصل حزب على أغلبية برلمانية مريحة تصبح السلطة التشريعية تحت سيطرة وتوجيه السلطة التنفيذية . وقد تضمن دستور ١٩٧٥ ترتيبات خاصة . بسبب طبيعة النظام السيلسي اليوتاني وتكرمه المضطرب . تمنح رئيس الجمهورية سلطات استثنائية في الظروف الاستثنائية تمكنه من إخلاء من سلطة البرلمان وسطة رئيس الوزراء لمواجهة الوقت لكن التعديلات الدستورية الصادرة عام ١٩٨٦ ألغت هذا الوضع الطرقي وأصبح منصب رئيس الجمهورية أقرب إلى أن يكون مصريا شرقيا وغريبا . لما السلطة القضائية فتأخرت مهامها بطريقة مستقة عن السلطين التشريعية والتنفيذية .

السلطة القضائية :

ويشترها شكلا رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وأعضاء الحكومة .

أولا : رئيس الجمهورية : هو رئيس الدولة ورمز وحدتها وسيادتها والقوة الأعلى لقوات السلطة ويختاره البرلمان بأغلبية الثلثين لمدة ٥ سنوات . وجن في البرلمان أن يفتد جلسة خاصة لهذا الغرض قبل

وبعد فترة الرئاسة بشهر على الأقل . فإذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلقة اجتمع مرة أخرى لنفس الغرض بعد خمسة أيام . وفي الجولة الثانية يمكن بأغلبية ٥/٣ . ويتمين حل البرلمان إذا لم يوفق في اختيار مرشح لحصص الرئيس بالأغلبية المطلوبة وتجرى انتخابات جديدة . هذا لم يوفق البرلمان في اختيار مرشح بأغلبية ٥/٣ في الجولة الأولى . انتهى بالأغلبية البسيطة بعد ذلك .

ومارس رئيس الجمهورية صلاحياته التقليدية كرئيس دولة من خلال رئيس الوزراء والوزراء المختصين . لكنه يملك حق الاعتراض على القوانين التي رأى أنها تتطوى على أهداف لجأى دستورية عامة . فإذا ما عاد ووافق البرلمان عليها بأغلبية بسيطة تعين عليه أن يصدرها على الفور . ورئيس أيضا حق وقف اجتماعات البرلمان لمدة شهر ولحقه واحدة خلال الدورة التشريعية . وله حق حل البرلمان بناء على اقتراح من الحكومة .

ثانيا : الحكومة : ويشكلها رئيس وزراء يعينه رئيس الدولة . ولا مجال للخيار أمام رئيس الدولة حيث يتعين عليه تكليف زعيم الحزب الحاصل على الأغلبية البرلمانية أو القادر على تشكيل حكومة تحظى بثة البرلمان . ويختار رئيس الوزراء أعضاء حكومته ويصدر قرار تكليفهم من رئيس الدولة . ولا يشترط أن يكون الوزراء من بين أعضاء البرلمان . ومسئولية حكومة أمام البرلمان جماعية وفردية .

السلطة التشريعية :

ويتولاهما مجلس نواب مكون من ثلاثمائة عضو . ينتخب ٢٨٨ منهم بالاقتراع المباشر ونظام التمثيل النسبي للقوائم الحزبية . وتعين الأحزاب ائمنة في البرلمان ١٢ نائبا يضمن عنهم نواب الدولة . وتوزع هذه المقعد على الأحزاب بما يتناسب مع عدد المقاعد التي فازوا بها من خلال الانتخاب . وتبلغ مدة المجلس أربع سنوات . ويقوم المجلس بالاقتراع بالنقطة على الحكومة خلال خمسة عشر يوما من تشكيلها ويستطيع المجلس سحب

الثقة من الحكومة ككل أو من أحد أعضائها وفقا لإجراءات معينة . ويتمتع
تقديم الاقتراح بحجب الثقة مكتوبا وموقعا عليه من ٦/١ أعضاء البرلمان
على الأقل موضحا فيه الأسباب . فلذا وافق عليه المجلس بالأغلبية تعين
على الحكومة ككل أو على الوزير المعنى تقديم استقالة فورية . فإذا رفض
الاقتراح لا يجوز التقدم بطلب آخر لحجب الثقة قبل مضي ستة أشهر إلا إذا
حضر هذا الطلب بأغلبية الأعضاء .

السلطة القضائية :

ويتولاهما جهاز قضائي يتقسم إلى ثلاث فروع رئيسية :

- **القضاء الجنائي :** وعلى رأسه المحكمة العليا وهي أعلى محكمة
استئناف .

- **المحلي :** وعلى رأسه مجلس المحامين الذي يتولى فحص حسابات
الحكومة وله سلطة قضائية في مجالات التهرب أو التحايل التي
تسبب الخسائر العامة .

- **الانكساري :** وعلى رأسه مجلس الدولة الذي يختص بالمشاورات الإدارية
وظلمات المواطنين من القرارات التي يشوبها عيب لائعي أو قانوني
أو دستوري . ويمارس مجلس الدولة في النظام اليوناني وظيفة
تلك تشبه وظيفة المحكمة الدستورية من حيث أن له صلاحية تقرير
مدى دستورية القوانين والقرارات المطبقة ويستطيع الحكم ببطالانها .

وجدير بالذكر أن النظام القضائي في اليونان يتضمن أيضا وجود
محكمة عليا خاصة تضم قضاة من الأتباع الثلاث وتختص بالنظر في تنازع
الاختصاص بين الحاكم أو الفصل في حالات التعارض بين أحكامها . كما
تختص أيضا بنظر الطعون في نتائج الانتخابات . وأحكامها نهائية وغير
قابلة للاستئناف .

ويمارس الجهاز القضائي وظيفته في استقلال كامل عن السلطين
الشرعية والتنفيذية ويكفل الدستور والقانون ضمانات هذا الاستقلال .

النظام الحزبي وأهم القوى والتيارات السياسية :

تتطوى الحياة السياسية بصفة عامة والنظام الحزبي في اليونان بصفة
خاصة على بعض السمات والملامح التي تميز دول العالم الثالث . فقد توافر
على عدم توافر الاستقرار السياسي غلب عنصر الاستمرارية وكثرة تغير
الولايات والانتماءات السياسية من مرحلة لأخرى . ويعتمد تشكيل القوى
والتيارات السياسية على الشخصيات العامة وأصحاب النفوذ والتأثير وما
يدور بينها من تحالفات وصفقات ونزاعات أكثر مما يعتمد على الولاء
الأيديولوجية أو برنامج سياسي . وباستثناء اليسار اليوناني الذي يحاول
إنشاء أحزاب جماهيرية حقيقية بالمعنى الحديث لا توجد في اليونان خريطة
حزبية واضحة المعالم . وفيما يلي نبذة مختصرة عن أهم الأحزاب والقوى
السياسية المؤثرة حاليا على الساحة في اليونان .

١ - حزب الديمقراطية الجديدة ND :

أسسه قسطنطين كرامانليس عام ١٩٧٤ وضم مجموعات مختلفة
ومتباعدة يمكن تصنيفها سياسيا على أنها تنتمي لليمين ويمين الوسط .
ويشكل العمود الفقري لهذه الجماعات المختلفة حزب الاتحاد الوطني
الراييكالي الذي كان كرامانليس نفسه قد أسسه عام ١٩٥٥ وألغى مع بقية
الأحزاب عام ١٩٦٧ بعد استيلاء العسكريين على الحكم .

وأهم ما يميز سياسات هذا الحزب هو منطقته البراجماتي . فقد غابت
أهم شخصياته القيادية مواقفها التقليدية من العداء السافر للشيوعية
والرفض الكامل لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلى مواقف أكثر اعتدالا
وبنتهج سياسات يغلب عليها الطابع التكنوقراطي . ويحاول الحزب حاليا
الموازنة بين اعتبارات الفعالية الاقتصادية ومقتضيات الحدود الدنيا للمعادلة
الاجتماعية . أما على الصعيد الخارجي فتقوم جوهر سياسته على تطوير
العلاقات الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية مع الولايات المتحدة والوصول
بها إلى أقصى مدى ممكن . وفي الوقت نفسه موازنة هذا التوجه بتأكيد
النزعة الأوروبية لليونان والتي نجح في ضمها إلى الجماعة الاقتصادية

الأوروبية وأصبحت عضوا كاملا فيها عام ١٩٥٥ - ولم يتردد الحزب وهو في السلطة من الانسحاب من ائتلاف اليسار لخلق ائتلاف على شكل ائتلاف في السنة تركيا عن عزاء جزيرة قبرص عام ١٩٧٤ .

وقد فاز الحزب بالأغلبية البرلمانية عام ١٩٧٤ ، ثم عام ١٩٧٧ وبعد أن خسرت الانتخابات عام ١٩٨١ حتى فترة طويلة في المعارضة ولكنه تمكن من العودة إلى السلطة في مايو ١٩٨٥ بدعم من حزب التجديد الديمقراطي وأصبح زعيمه ميتسوتاكيس رئيسا للوزراء - لها زعيمه القديم ومؤسس هذه الحزب رئيسا للجمهورية عام ١٩٨٥ وبعيد الانحياز مرة أخرى لليسار الحزب عام ١٩٩٠ .

٣ - الحركة الاشتراكية اليونانية (اليسارية) PASOK :

اسمها الرسمي يانكيس في سبتمبر عام ١٩٧٤ - وتضم هذه الحركة أيضا جماعات متعددة يسمى بعضها في حزب الاتحاد الوسط القوي كان والده جورج يانكيس قد أسس قبل حكم اليسار - ويسمى بعضه الآخر في حركة التحرير التي أسسها بنفسه لحكومة حكم اليسار ، بالإضافة إلى عناصر وتنشيطات عامة كثيرة تنتمي إلى يسار الوسط عموما .

ورفع الحزب شعارا يطلق بالاستقلال للوطن وبالسيادة للشعب والتحرير الاجتماعي وهو شعار يخص جوهر سياسات الداخلية والخارجية . وعندما تولى هذا الحزب السلطة عام ١٩٨١ ركز على معالجة قضية الشغل البطيء وأصدر العديد من التشريعات الاجتماعية لكن الأكل الضخمة لهذه السياسات ، وما أتت إليه من بطالة وعجز في الميزنة ، دفعت إلى انتعاش سياسة تقليدية في فترة حكمه التالية وتراجع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي - لما على صعيد السياسة الخارجية فقد اختلقت شعارات الحزب قبل توليه السلطة عن سياسة الصلابة بضمها - وكانت تتردد صيحات تطالب بالانسحاب كلية من حلف الأطلسي وإزالة القوات العسكرية الأمريكية ، لكنه أقيم مع الولايات المتحدة اتفاقا بعد فترة السماح للوجود

المسكوي الأمريكي حتى عام ١٩٨٨ بعد بعدها ، وبالانسحاب من الجماعة الأوروبية الأوروبية وهو ما لم يتم - وحيد بالذكر أن السياسات الخارجية لهذا الحزب تميزت عن كافة القوى السياسية الأخرى في تأييده القسوي قضية التحرير الفلسطينية ودعم العلاقة مع الدول العربية .

وقد فاز الحزب بالأغلبية في انتخابات ١٩٨١ ثم في انتخابات ١٩٨٥ وبعده عجز عن الحصول على الأغلبية في انتخابات ١٩٨٩ ونسبت أمته في إسقاط السلطة بعد أن نجح حزب الديمقراطية الجديدة في تشكيل الحكومة أخيرا في مايو ١٩٩٠ . وقد تأثرت شعبية الحزب بعد تكشف فضائح الفساد والبنوك التي تورط فيها عدد من الوزراء وبسبب حياة باباندريو الشخصية المضطربة . وكان الحزب يستمد شعبيته إلى حد كبير من سمعة ومكانة زعيمه المحلية والدولية .

٤ - الحزب الشيوعي اليوناني :

تأسس عام ١٩١٨ ولم يكن له تأثير يذكر في فترة ما بين الحربين ولكن نشاطه الكبير في تنظيم المقاومة ضد الحكم النازي منحه شعبية كبيرة في نهاية الحرب ثم انهار بعد أن خسرت تنظيماته المسلحة الحرب الأهلية . ورفض عليه الحظر مرتين الأولى عام ١٩٣٦ والثانية عام ١٩٤٧ ، وأعاد تأسيس نفسه عام ١٩٧٤ . ويصير حاليا ثالث أكبر الأحزاب اليونانية لكن وافته الانتحاري لا يتجاوز ١٠٪ (١٢ مقعد) . ويطالب الحزب بتأميم قطاع البترول والرقابة على نشاط الشركات الاحتكارية الكبرى . كما يطالب بالانسحاب من الناتو ومن الجماعة الأوروبية .

٥ - الأحزاب الصغيرة :

وأهمها حزب التجديد الديمقراطي الذي تأسس عام ١٩٨٥ بعد انشقاق عدد من نواب حزب الديمقراطية الجديدة لأسباب تبدو شخصية أكثر منها أيديولوجية أو سياسية - وحزب اليونان الشيوعي (حزب الداخل) وهو من أحزاب « الشيوعية الأوروبية » وينحصر نفوذه داخل التجمعات الصناعية الكبرى وخاصة في أثينا .

قوى السياسة الخارجية وحركات المصالح :

بالإضافة إلى حركات المصالح المتغيرة والتي تكون من التغيرات
العالمية والمنظمات الدولية المختلفة توجد قوى ذات شكل مائل أو غير
مائل في السياسة الدولية في البروتوكولات والمساكنات السياسية
والاقتصادية المتغيرة - والتي يورثها طرق من الانقلابات العسكرية
والسياسات المتغيرة في شؤون الأمم - وسوف تكون نتيجة جميع هذه
السياسات في عصر المصالح في التناقل وحاولت السلطة بين الأمم ووزارة
مصر وملكها السياسية خيرة - لها السيادة في دورها مختلف تماما ولكن
بوتو - دورها الهام في العالم في الفصل بين الدين والسياسة - وهو ما حاولت
حكومة مصر - لا في ذلك السيادة على هذا الفصل بين الدين
الشكل بين الرعايا المصريين وبين الحكومة وخصوصا فيما يتعلق بقضايا
الملك والزوج والاموال وغيرها - ومن القواعد ان السيادة تخص
الطرف في حالة التمسك والتمسك -

حكم الشكك السياسية :

على الرغم من ان ما يشترك في الوجود العسكري الأمريكي في اليونان
وجود عدة اليونان يحلف تحت العلم الأمريكي - الا ان وضع اليونان حكم في
الواقع من عدة طرفة كقوة عربية اوروبية مرتبطة استراتيجيا واقتصاديا
بالحكم الغربي - وقد كانت هذه الحقيقة واقعية فصبحت فوق الصراعات
العربية ولم تعد قوة للتصديع مع تحول السلطة بين حرب الديمقراطية الجديدة
والحرية الاشتراكية -

ان شبكة اليمين التي توجها اليونان تتحكم في الاملاك الموروثة
التي للنظام المالي والتي تتبع الطرق العام وتربط العسكريين
السلطة بغير العاطفة في النظام والاستقرار - وقد دخل النظام بالمر
في أزمة من هذا النوع منذ الثمانينات بوقت ١٩٨٥ - فلهذا فليس في
الفرق الكبير في الحصول على اقلية برلمانية او في تشكيل حكومة
الائتلافية بالتعاون مع الاطراف المتغيرة - ولكنها سوف تقضي القضاء

بالمعنى الذي نورد في هذا التقرير دراسة من وزارة ومجلس رؤساء الأحزاب
بالمصالح الحكومية الكبرى - وحيث ان جميع هذه القوى برلمانية على مدى عام
من ان يمكن حرب الديمقراطية الجديدة من تشكيل الحكومة بدعم من
الحزب الديمقراطي - ويدين على هذه الحكومة في نوابه مشاكي المتغيرة
في السياسة من قبل في تاريخها الحديث وهي مضمنا عمرا مليا يصل الى
نهاية من مبادئ المصالح القومي -

في العلاقات السياسية :

اليونان عضو مؤسس للأمم المتحدة وهو كذلك الدولة المستقلة
التي لها بيا - وكانت اليونان عضوا مؤسسا بجمعية الدول (١٩٤٥)
بمقرات منه بعد سيطرة الجيش على السلطة ثم اتبعت بعده عودة الحياة
الديمقراطية - والتحق اليونان بعضوية حلف الناتو (١٩٥١) -
وبسبب من جملته العسكري عام ١٩٧٤ احتلوا على موقف الحزب من
دور انه انضامه (تركيا) قبرص ولكنها عادت اليه عام ١٩٨٠ - وهي
ايضا عضو مؤسس بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (١٩٦١) -
وبسبب عضوا كاملا بالجامعة الأوروبية اعتبارا من عام ١٩٨١ بعد مرحلة
عريضة من التعاون بينهما بدأت عام ١٩٦٧ -

المراجع

- 1 — Legg, Keith. *Politics in Modern Greece*. Stanford : S U P, 1969.
- 2 — Pennington, Howard (ed). *Greece at the Polls : the National Elections of 1974 and 1977*. Washington, D.C. American Enterprise Institute, 1981.
- 3 — Delany, George (ed.) *World Encyclopedia of Political Systems and Parties*, Vol. I New York Oxford : Facts on File, 1988 Pp. 413 - 427.

الفصل الخامس

الدويلات الأوروبية

والغاتيكان

- ١ - اندورا
- ٢ - سان مارينو
- ٣ - لسمبورج
- ٤ - ليشتنشتاين
- ٥ - مالطة
- ٦ - موناكو
- ٧ - الغاتيكان

١ - أندورا

لمحة عامة :

أندورا منطقة مراعى تبلغ مساحتها ٤٦٢ كم^٢ تقع على الحدود الفرنسية الإسبانية عند جبال البيرينيه . وتستمد شهرتها الحالية من كونها إحدى الجنت الضريبية ومزارا لهواة الترحلق على الجليد .

ولأندورا وضع خاص . فهي امارة يتقاسم السيادة عليها كل من رئيس الدولة الفرنسى وأسقف ارجيل Seu d'urgell الأسباني والذان يمارسان سلطاتهما التشريعية والتنفيذية والقضائية من خلال مندوب دائم هو بمثابة قاض/حاكم Vigüier . وتعتبر الشئون الخارجية والدفاع والقضاء من قبيل المسائل السيادية . أما ما عدا ذلك فتختص بها الأجهزة المحلية المعنية .

وليس لأندورا دستور مكتوب رغم أن لها نظام ادارى مكتوب أدخلت عليه تعديلات فى فترات متلاحقة كان آخرها قانون الاصلاح السياسى الصادر فى عام ١٩٨١ . ولا يسمح بقيام الأحزاب فى أندورا . أما الجمعيات والهيئات فمصرح بها . والواقع أن « رابطة أندورا الديمقراطية » تمارس نشاطا سياسيا يجعل منها شبه حزب .

السلطة التشريعية :

وتمارس السلطة التشريعية فى أندورا من خلال مجلس عام يتكون من ثمانية وعشرين عضوا يتم انتخابهم بالاقتراع المباشر . ويتعين تصديق كل من رئيس الجمهورية الفرنسى وأسقف ارجيل على القوانين التى يقرها هذا المجلس قبل أن تصبح سارية المفعول .

السلطة التنفيذية :

ويسوجب قانون الإصلاح السياسي السابق الإشارة إليه أصبح لاندورا مجلس وزراء . ويقوم المجلس العام (البرلمان) باختيار رئيس الوزراء الذي يختار أعضاء وزارته .

السلطة القضائية :

لما ان نظام القضاء فيه طبيعة خاصة . فالحاكم المعنية الابتدائية تشكل من قاضين يقوم التدوين الدائم (الفرنسي والأسباني) بتعيينهما . واحكام هذه المحاكم قابلة للاستئناف امام محكمة برناسة قاضي يتم تعيينه بالتناوب لمدة خمس سنوات . وهناك محكمة استئناف عليا خاصة بشنون اندورا محالها مدينة برينيون الفرنسية ومحكمة استئنافية ارجيل في مدينة دارجيل الأسبانية ويمكن لمواطن اندورا التقاضي امام أي منهما . أما المحاكم الجنائية فهي تشكل من التدوين الدائم Vigier / Vigier وقاضي الاستئناف بالإضافة الى قاضيين آخرين يختارهما المجلس العام . ويتم تعيين المدعي العام بالتناوب من جانب السلطات الفرنسية والأسبانية المختصة .

أهم المشكلات :

وتواجه اندورا بعض المشاكل الناجمة عن الهجرة المتزايدة وخصوصا من جانب الأسبان الناطقين باللغة الكتالونية (اللغة السائدة في اندورا) وعن الآثار المترتبة على انضمام اسبانيا الى السوق الأوروبية المشتركة وتزايد المطالب الخاصة بتوسيع وتعميق نطاق المشاركة السياسية .

المراجع

- 1 — Delury, George : World Encyclopedia of Political Systems & Parties New York. Facts on File. 2nd ed. Vol. II P. 1329

٢ - سان مارينو

لمحة عامة :

هي إحدى الجمهوريات الإيطالية القديمة والتي فضلت الاحتفاظ باستقلالها ولم تسير حركة الوحدة الإيطالية التي أدت إلى انشاء الدولة الإيطالية المعاصرة في عام ١٨٦١ . وقد احترمت إيطاليا الموحدة رغبتها في الاستقلال في معاهدة الصداقة التي أبرمت بينهما عام ١٨٦٢ . وقد ظهرت هذه الجمهورية إلى حيز الوجود عام ٣٠١ قبل الميلاد ولذلك تعتبر أقدم جمهورية معاصرة في العالم . ويرجع دستورها الحالي إلى عام ١٦٠٠ ولذلك يعتبر امتدادا معاصرا للدساتير الرومانية القديمة .

علاقة السلطات :

يقوم النظام السياسي في سان مارينو على أساس الفصل بين السلطات . ولكن صغر مساحة هذه الدولة ، والتي لا تتجاوز ٢٣٦ ميل مربع ، وقلة عدد سكانها (حوالى ٢٢٠٠٠ نسمة) ، وتشابه الحياة السياسية والاجتماعية فضلا عن وقوع أراضيها بالكامل داخل الدولة الإيطالية ، كلها عوامل أدت إلى بعض التداخل بين المؤسسات السياسية في كلتا الدولتين .

السلطة التشريعية :

ويتولاها « المجلس العام الكبير » Consiglio Grande e Generale الذي يتكون من ستين عضوا يتم انتخابهم بالاقتراع المباشر لمدة ٥ سنوات من خلال نظام انتخابي يقوم على أساس التمثيل النسبي للأحزاب . ومن الجدير بالذكر أن المرأة في سان مارينو لم تحصل على حق الانتخاب إلا في عام ١٩٦٠ ولم تتمكن من الترشيح والمنافسة الفعلية على مقاعد المجلس إلا منذ عام ١٩٧٤ ، وإذا تزوجت من أجنبي فإنها تفقد على الفور كافة حقوق

لوحدة بها في ذلك من الانتخاب بالطبع ، ولم يتغير هذا الوضع الا عام ١٩٨٢ .

السلطة التنفيذية :

وتتألف هيئة تسمى « كونغرس الدولة » *Convegno di Stato* وتتكون من أحد عشر عضواً ينتخبون بواسطة المجلس العام (الهيئة التشريعية) ، ويتولى رئاسة هذه الهيئة شخصان ، أي أن قيادة الدولة تامة وليست فردية . ويرجع هذا النظام في الأصل الى أن أحد الرئيسين كان يمثل مدينة سان مارينو والآخر يمثل بقية « القليم » الدولة . لكن مستمر العمل بهذا النظام رغم اختفاء الطابع الاقليمي للتمثيل الوطني حيث يتناسب هذا النظام مع الخريطة الحالية لقوى السياسة في سان مارينو والتي لم تحصل فيها أي من الأحزاب السياسية منفردا على الأغلبية البرلمانية منذ الحرب العالمية الثانية . ولذلك يشغل رئيس حزب الأغلبية في الائتلاف الحاكم أحد مقاعد الرئاسة والمقدم الآخر يشغله رئيس الحزب الآخر أو بالتساوي مع رؤساء الأحزاب الأخرى المشاركة في الائتلاف .

السلطة القضائية :

ويتولى « مجلس الشيوخ الثلاثي » *Consiglio dei Tre* ، السلطة القضائية . وتقوم الهيئة التشريعية (المجلس العام الكبير) أيضا باختيار أعضائه . ويعتبر هذا المجلس هو أعلى هيئة قضائية وأعلى درجة من درجات الاستئناف . وفي الواقع فإن العملية العظمى من القضايا المدنية والجنائية تقرر أمام المحاكم الإيطالية .

الأحزاب السياسية :

يقوم النظام السياسي على تعدد الأحزاب ومبدأ تداول السلطة . وتعتبر الأحزاب السياسية في سان مارينو ، إلى حد كبير ، امتدادا للأحزاب الإيطالية السائدة وإن كانت تسع عادة بالاستقلال في التنظيم والادارة . ويعتبر الحزب الديمقراطي المسيحي ، وهو حزب محافظ ، أقوى الأحزاب السياسية

في سان مارينو من الناحية الانتخابية . وقد حصل في انتخابات ١٩٨٢ على ست وعشرين مقعدا ولكنه لم يستطع أن يحصل وحده على الأغلبية المطلقة . ولبية في الترتيب الحزب الشيوعي والذي ما يزال يتمتع برصيد كبير بسبب الدور الكبير الذي لعبه في مقاومة الاحتلال الألماني وبسبب عدالته وتأيمد الأوساط المعالية له . وله خمسة عشر مقعدا . وهناك أربعة أحزاب اشتراكية أقدمها وأكبرها تنبلا في البرلمان الحزب الاشتراكي ، له ثمان مقاعد والحزب الاشتراكي الديمقراطي ، وهو الجناح اليساري والحزب الاشتراكي اليميني وهو الجناح اليساري اللذان طهرا الى حيز الوجود عام ١٩٧٥ بعد استقلالهما عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي السابق .

وتشكلت الحكومة في سان مارينو من تحالف يساري بين الشيوعيين والاشتراكيين في الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٥٧ وتحالف بين الوسط بين الديمقراطيين المسيحيين والاشتراكيين الديمقراطيين في الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٧٣ ، وتحالف يسار الوسط بين الديمقراطيين المسيحيين والاشتراكيين في الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٧٧ . ومنذ ١٩٧٨ ما زال التحالف الثلاثي اليساري والذي يقوده الحزب الشيوعي ويشترك فيه الحزب الاشتراكي والحزب الاشتراكي اليميني صامدا حتى الآن وإن كان ذلك بأغلبية ضئيلة جدا .

أهم الارتباطات الدولية :

سان مارينو ليست عضوا في الأمم المتحدة . وهي عضو فقط في واحدة من المنظمات المتخصصة المرتبطة بها وهي اتحاد البريد العالمي .

المراجع

Delury, George (ed.) World Encyclopedia of Political Systems and Parties. Facts on File Publications, New York, 2nd ed. vol. II, 1988 pp. 1351 - 1353.

٣ - لكسمبورج

لمحة عامة :

النظام السياسي في لوكسمبورج هو نظام ملكي دستوري برلماني . ومنذ ظهور دوقية لوكسمبورج على الخريطة السياسية الأوروبية بعد معاهدة فيينا ١٨١٥ تداولتها العروش الأوروبية المجاورة الى أن حصلت على استقلالها عام ١٨٦٧ . وصدر دستورها الحالي عام ١٨٦٨ بعد أن أدخلت عليه عدة تعديلات كان آخرها عام ١٩٧٢ . ويتوارث آل ناسو House of Nassau عرش الدوقية منذ ١٨٩٠ .

وقد أدى التجانس الديني الكبير في لوكسمبورج (٩٧٪ كاثوليك) الى تمكين الحزب المسيحي هناك من أن يلعب دورا سياسيا هاما وأن يصبح هو الحزب المؤهل طبيعيا للحكم خصوصا بعد انفتاحه الاجتماعي وارتباطه بالتقابات العمالية . وتولى زعيمه رئاسة الوزارة لفترة تزيد على عشرين عاما وهي ظاهرة لافتة للنظر بالنسبة للنظم الأوروبية . كذلك يتسم النظام السياسي في لوكسمبورج بمظاهر أخرى للاستقرار من أهمها عدم اللجوء الى انتخابات مبكرة واستكمال مجلس النواب دائما لمدته الدستورية وهي خمس سنوات .

العلاقة بين السلطات :

هي نفس العلاقة النمطية القائمة بين السلطين التنفيذية والتشريعية في أي نظام برلماني تقليدي مع فارق بسيط وهو وجود دور متميز لأحد الأجهزة القضائية وهو مجلس الدولة في بعض مراحل العمالية التشريعية ودون أن يؤثر هذا الدور بأي صورة على استقلال السلطة القضائية .

السلطة التنفيذية :

تؤول رئاسة الدولة للدوق بالوراثة وسلطاته شكلية . أما السلطة الفعلية فتتولاها حكومة مسنولة أمام البرلمان .

السلطة التشريعية :

ويتولاها برلمان مكون من مجلس واحد وهو مجلس النواب عدد أعضائه ٦٤ عضوا يختارون بالاقتراع المباشر وبالتنثيل النسبي للقوائم الحزبية لمدة خمس سنوات . ومن الجدير بالذكر أن دستور لوكسمبورج ، منعا للتسرع والعجلة أو تحكم ظروف معينة في إصدار التشريعات ، قضى بضرورة أن يناقش مجلس النواب مشروعات القوانين على مرحلتين تفصل بينهما مهلة زمنية مقدارها ثلاثة شهور . وإذا لم تستوف التشريعات هذه النواحي الإجرائية يمكن لمجلس الدولة أن يستخدم حق الفيتو لوقف صدور هذه التشريعات . كذلك يتعين عرض مشروعات القوانين وأي تعديلات جديدة عليها على مجلس الدولة قبل مناقشتها داخل مجلس النواب .

السلطة القضائية :

تعتبر محكمة القضاء العالي أعلى هيئة قضائية في البلاد . وتشكل من ستة عشر قاضيا يعينهم الدوق مدى الحياة بناء على رأي المحكمة ذاتها . ومن الجدير بالذكر أن قضاء هذه المحكمة هم السلطة العليا التي لها صلاحية تعيين وتنحية قضاة المحاكم في المستويات الأدنى . ويسس للمحكمة صلاحية عامة للنظر في مدى دستورية القوانين ولكنها حين تجتمع على هيئة محكمة تقض يمكن أن يكون لها صلاحية للنظر في القانون موضع النزاع .

النظام الحزبي وأهم القوى السياسية :

كان حزب العمال الاشتراكي هو أول حزب منظم ظهر في البلاد عام ١٩٠٢ وأدى ظهوره على شكل حزب حديث إلى تنظيم الجماعات الأخرى المناهضة في صورة أحزاب حديثة فقام حزب اليمين عام ١٩١٤ ثم توالى قيام الأحزاب الجديدة أو المنشقة عن الأحزاب القائمة . وتشكل الخريطة

الحزبية الحالية في لوكسمبورج من ثلاث أحزاب رئيسية بالإضافة إلى عدد من الأحزاب الصغيرة وغير المؤثرة .

١ - حزب الشعب الاجتماعي المسيحي CSV :

وهو حزب يحمل هذا الاسم منذ عام ١٩٤٤ لكنه تأسس قبل ذلك بتدبير حين تورت الجماعات اليمينية والحفاظة في عام ١٩١٤ تشكيل حزب على السس حديثة وله هيكل تنظيمي واحد وهو حزب اليمين كرد فعل على قيام حزب العمال الاشتراكي . وقد أصبح هذا الحزب في فترة ما بين الحربين أحد أنظمة الائتلافات الحكومية ولكنه بعد الحرب العالمية الثانية وبعد أن أصبحت له نكهة دينية وأيضاً اجتماعية واضحة أصبح هو دعامة الحكم الأساسية . وقد أصبح زعيمه ويرنر Werner رئيساً للوزراء في الفترة من ١٩٥٩ - ١٩٧٤ بشكل متصل ثم من ١٩٧٩ - ١٩٨٤ . وشارك في الحكم دون انقطاع منذ ١٩١٩ حتى الآن باستثناء الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٧٩ . ويحظى الحزب بشكل عام بتأييد الكنيسة وله علاقات وطيدة بالنقابات العمالية في الوقت نفسه . وحصل في انتخابات ١٩٨٤ على ٣٥٪ من الأصوات (٢٥ مقعداً) .

٢ - حزب العمال الاشتراكي LSAP :

وتأسس عام ١٩٠٢ كحزب مرتبط ارتباطاً عضوياً بالحركة النقابية العمالية وخصوصاً جناحها اليساري ولعب دوراً أساسياً في تطويرها . لكن هذا الحزب لم يتسم بأي جمود عقائدي ولذلك لم يتمتع بوجهه الاشتراكي الواضح من الدخول في ائتلافات حكومية في فترات مختلفة مع حزب الشعب الاجتماعي المسيحي . لكن مشكلة الحزب الأساسية تعثرت في الزعامة فلم يكن الحزب قادراً على افراز زعامة تاريخية شعبية لها نفس ثقل وشعبية الزعامات التي أفرزها حزب الشعب أو الحزب الديمقراطي . مع ذلك فإن قوته الانتخابية حالياً تعادل تقريباً قوة حزب الشعب الاجتماعي المسيحي تماماً .

٣ - الحزب الديمقراطي : ١٩٤٧ :

تأسس عام ١٩٤٧ واعتمد عند نشأته على بعض أجنحة المقاومة ضد الحكم النازي وبعض الجماعات الليبرالية القديمة . وقد تطور الحزب في ديموقراطية ورواجه حتى أصبحت صودته هي مسودة الحزب الليبرالي تتكلم كما تكلمها الأحزاب المائتة في أوروبا . وبعده الحزب على أصوات الطبقة الوسطى وخصوصاً تلك التي - لسبب أو لآخر - ترفض التصويت لصالح الحزب المسيحي أو الحزب الاشتراكي . ولذلك فإن قوته الانتخابية تكبر بشكل محسوس من انتخابات لأخرى . وقد تراجعت خلال ربع القرن الماضي بين ١٢ - ٢٠٪ من مجموع أصوات الناخبين .

وقد حظى الحزب بزعامة شعبية تسلمت في جاستون ثورن Thoren التي ترأس الوزارة في حكومة ائتلافية مع الحزب الاشتراكي في الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٧٩ قبل أن يصبح مقوداً عاماً للجماعات الأوروبية (رئيس اللجنة الأوروبية) عام ١٩٨١ .

ويضع ما سبق أن الأحزاب الثلاثة الرئيسية في لوكسمبورج هي جميعها أحزاب مرشحة لتحالف الحكومي وهو ما أفضى على النظام السياسي مزيداً من الاستقرار .

٤ - الأحزاب الصغيرة :

وهي عديدة لكن تقلها البرلماني محمود ومتغير . من أهم هذه الأحزاب الحزب الشيوعي الموالي لموسكو والذي تأسس عام ١٩٢١ وكان يحظى في منتصف الستينات بنسبة حوالي ١٠٪ من الناخبين . لكن وزنه الانتخابي كمعزٍ ينحصر بعد ذلك (٥٪ من الأصوات مقعدين في انتخابات ١٩٨٤) والحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي انشق عن حزب العمال الاشتراكي عام ١٩٧١ وحصل في انتخابات ١٩٧٤ على ٨.٧٪ من الأصوات لكن شعبيته انهارت بعد ذلك (حصل على ٢.٢٪ من الأصوات عام ١٩٨٤ ولم يتمكن من الفوز بمقعد في البرلمان) .

أهم الارتباطات الدولية :

لوكسمبورج هي إحدى الدول المؤسسة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية المنظمة المرتبطة بها . وكانت في قلب معظم إن لم يكن جميع التنظيمات الأوروبية والغربية منذ البداية . فهي عضو في مجموعة البيونولكس والجماعات الأوروبية الثلاث ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والمجلس الأوروبي واتحاد أوروبا الغربية .

المراجع

- 1 - Weil, G.L. The Benelux Nations: The Politics of Small Country Democracies. New York: Holt, 1970.
- 2 - Hirsch, M. Luxembourg in Henig, S. (ed), Political Parties in the European Community: George Allen and Unwin, London, 1979

٤ - ليشتنشتاين

لمحة عامة :

نظامها السياسى ملكى دستورى . وهو نظام يعكس طبيعة الدولة وناريخها . فهي دولة صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها ٢٨٠.٠٠٠ نسمة ومساحتها ٦٢ ميل مربع محصورة بين سويسرا والنمسا . وقد ظهرت الى الوجود لأول مرة عام ١٧١٩ كاحدى امارات الامبراطورية المقدسة . واصبحت جزءا من اتحاد الراين الكونفدرالى (١٨٠٨ - ١٨١٥) ثم من الاتحاد الجرمانى (١٨١٥ - ١٨٦٦) وحصلت على استقلالها عام ١٨٦٦ . وهي فى حقيقة الامر لا تملك مقومات الاستقلال الكامل اذ تربطها بسويسرا منذ عام ١٩٢٣ وحدة جمركية . والفرنك السويسرى هو العملة المستخدمة فيها . كما ان سويسرا هى التى تتولى التمثيل الدبلوماسى وشئون الدفاع نيابة عن الامارة . وقد احوالها النظم الضريبية والبنكية الحرة المطبقة فيها الى جنة للاستثمار الاجنبى الى حد ان عدد الشركات المسجلة فيها والتى تتخذ منها مقرا لها يزيد عن عدد السكان (٣٠٠.٠٠٠ شركة) .

العلاقة بين السلطات :

يعتبر الامير هو المفتاح الحقيقى للنظام السياسى ويمارس مهامه كرئيس للدولة ، وهو الذى يقر القوانين وله حق حل البرلمان فى اى وقت . وتمارس الحكومة التى يختارها البرلمان مهمة تيسير شئون الدولة كما تحظى السلطة القضائية باستقلال كامل عن السلطين التشريعية والتنفيذية .

السلطة التنفيذية :

وتتولاها حكومة مشكالة من خمسة اعضاء ترشحها السلطة التشريعية (الدايت) ويصدر بتكليفها مرسوم من الامير . ويرأس الحكومة زعيم حزب

الأغلبية وأصبح تقليدا ، منذ عام ١٩٨٠ ، أن يتولى زعيم حزب الأقلية
البرلمانية منصب نائب رئيس الوزراء .

السلطة التشريعية :

ويباشرها برلمان من مجلس واحد يسمى الدايت Diet ويتكون من
خمس عشر عضوا ينتخبون بالاقتراع المباشر لمدة أربع سنوات وفقا لنظام
التمثيل النسبي . ومن الجدير بالذكر أن المرأة لم تحصل على حق الانتخاب
الا في عام ١٩٨٤ .

السلطة القضائية :

وتحظى باستقلال كامل عن السلطتين التشريعية والتنفيذية . ويتكون
النظام القضائي من ثلاث مستويات من المحاكم في المسائل المدنية والجنائية .
كما توجد محكمة إدارية ومجلس دولة للنظر في القضايا الإدارية
والدستورية .

النظام الحزبي :

حرية تشكيل الأحزاب مكفولة في ليشتنشتاين ولكن حزبان فقط
هما اللذان يشكلان محور الحياة السياسية في الإمارة ويتبادلان السلطة
الآن وهما حزب المواطنين التقدمي FBP وهو ، رغم اسمه ، حزب يميني
محافظ في الواقع ، وحزب الوطن الاتحادي VU وهو حزب
له نكهة تقدمية وعمالية . وقد احتكر الحزبان المحافظ الحياة السياسية في
الفترة من ١٩٢٨ - ١٩٧٠ حصل خلالها على الأغلبية البرلمانية وشكل
الحكومة منفردا ، لكن منذ ١٩٧٠ تمكن حزب الوطن من تبادل السلطة معه
بشكل متكرر بل وأصبحت كفته أكثر رجحانا في السنوات الأخيرة . وهذا
التبادل المتكرر للسلطة هو الذي أدى الى الاتفاق على أن يصبح زعيم حزب
الأقلية البرلمانية نائبا لرئيس الحكومة .

أهم الارتباطات الدولية :

ليشتنشتاين ليست عضوا بالأمم المتحدة ولكنها عضو ببعض الوكالات
المنخصصة التابعة لها مثل اتحاد الاتصالات الدولية واتحاد البريد العالمي .
كما أنها عضو بالنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية . وهي على الصعيد
الأوروبي ، عضو بالمجلس الأوروبي والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة .

٥ - مالطة

نحة عامة :

النظام السياسي في مالطة هو نظام جمهوري برلماني ثنائي الحزبين ولكنه واجه مشاكل عديدة نتيجة حدة الاستقطاب فيه بين معسكرين أحدهما تقدمي اشتراكي علماني والآخر رأسمالي محافظ ومرتبطة بالكنيسة الكاثوليكية الرومانية . وقد زاد موقع مالطة وتاريخها من حدة هذا الاستقطاب .

ومن المعروف أن مالطة جزيرة صغيرة يقل تعداد سكانها عن ٣٥٠.٠٠٠ نسمة ولا تتجاوز مساحتها ٣١٦ كم^٢ وتقع في قلب البحر المتوسط جنوب إيطاليا بالقرب من السواحل العربية وخاصة السواحل التونسية والليبية .

وقد حصلت مالطة على استقلالها من بريطانيا عام ١٩٦٤ وأصبحت عضوا بالكومنولث لكنها ظلت مرتبطة بالتاج البريطاني حتى عام ١٩٧٤ وهو العام الذي أعلن فيه قيام الجمهورية .

علاقة السلطات :

يقوم النظام السياسي في جمهورية مالطة ، من حيث المبدأ ، على الفصل بين السلطات .

السلطة التشريعية :

ويتولاها مجلس نواب House of Representatives مكون من خمس وستين نائبا يتم انتخابهم بالاقتراع المباشر كل خمس سنوات وبنظام التمثيل النسبي .

المراجع

Delury, George (ed) . World Encyclopedia of Political Systems and Parties Facts on File Publications, New york, 1988. 2 nd ed. Vol. II PP. 1342-1343.

وقد أثار تطبيق نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي ، على الطريقة المالطية مشكلات حادة بعد أن أدت انتخابات ١٩٨١ التشريعية الى مفارقة غربية فقد حصل حزب العمل الحاكم على ٤٩.١٪ فقط من مجموع أصوات الناخبين بينما حصل الحزب الوطني المعارض على ٥٠.٩٪ ومع ذلك حصل حزب العمل على أغلبية المقاعد (٣٤ مقعدا) في مقابل ٣١ مقعدا للحزب الوطني وهما نفس عدد المقاعد التي حصل عليها الحزبان في انتخابات ١٩٧٦ التي كان حزب العمل قد حصل فيها على ٥١.٢٪ من مجموع الأصوات والحزب الوطني على ٤٨.٨٪ !

وترتب على هذا الوضع أزمة سياسية بسبب مقاطعة الحزب الوطني للبرلمان ومطالبته باصلاح النظام الانتخابي وهو ما تم قبيل الانتخابات التالية .

السلطة التنفيذية :

ويتولاها كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة . وتبدو السمة البرلمانية للنظام من حقيقة أن رئيس الجمهورية لا ينتخب بالاقتراع المباشر وإنما يختاره مجلس النواب لمدة ٥ سنوات أيضا . أما رئيس الحكومة فهو رئيس حزب الأغلبية البرلمانية ويصدر بتعيينه قرارا من رئيس الجمهورية . ويتولى اختيار الوزراء بنفسه بالتشاور مع قيادات حزبه . وتعتبر الوزارة مسئولة مسئولية جماعية أمام البرلمان .

السلطة القضائية :

الأصل أن النظام القضائي مستقل عن السلطة التنفيذية . ولكنه تعرض لازمة حادة عام ٨٠ على اثر قيام بعض الأفراد بمقاضاة الحكومة بسبب قيامها باغلاق أحد المستشفيات الخاصة . فقد أوقفت الحكومة قضاة المحاكم العليا وأجبرت رئيسهم على الاستقالة . وصدر قانون جديد عام ١٩٨١ رفضته نقابة المحامين والحزب الوطني المعارض وجسدت هذه الأزمة التوجهات الديكتاتورية لحزب العمل في ذلك الوقت .

النظام الحزبي :

هو نظام ثنائي الحزبين . وتعود هذه الثنائية في الأصل الى انقسام النخبة المالطية حول قضية اصلاح التعليم الى فريقين : أحدهما يوافق على المقترحات البريطانية باحلال اللغة الانجليزية محل اللغة الإيطالية في المدارس الابتدائية ، ويبدو أن هذا الفريق هو الذي شكل فيما بعد نواة حزب العمل ، وفريق آخر يرفض هذا الاتجاه وشكل على ما يبدو فيما بعد نواة للحزب الوطني المحافظ .

١ - حزب العمل :

أسسه الدكتور بول بونا Paul Boffa عام ١٩٢١ . وهو حزب محكم التنظيم وتكاد لا تخلو قرية في مالطة من لجنة لحزب العمل فيها . وتشكل تنظيماته بالانتخاب الديمقراطي الحر من القاعدة الى القمة . وهو حزب اشتراكي يهدف الى اقامة دولة اشتراكية في مالطة وتذويب الفوارق بين الطبقات . ويعتمد على تأييد الطبقة العاملة وكذلك الطبقة المتوسطة من غير المهن الحرة . وهو حزب علماني خاض معارك عديدة ضد النفوذ الكبير للكنيسة الكاثوليكية الرومانية . أما سياسته الخارجية فتقوم على عدم الانحياز ومحاولة الحصول على اعتراف من كافة القوى المتنافسة بحياد مالطة .

وقد تزعم دومينيك مينتوف الحزب منذ أواخر الأربعينيات وحتى بداية الثمانينات . وحصل حزب العمل على الأغلبية التشريعية لأول مرة عام ١٩٥٥ وتمكن من الاحتفاظ بالسلطة حتى عام ١٩٦٢ ثم عاد اليها عام ١٩٧١ وبقي في الحكم دون انقطاع حتى منتصف الثمانينات . وخلال هذه الفترة تمكن من تعديل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لمالطة لتحقيق التحول نحو الاشتراكية . وفي انتخابات ١٩٨٧ حصل على حوالى ٤٩٪ من الأصوات .

٢ - الحزب الوطني الديمقراطي المسيحي :

وقد أسسه الدكتور ميزى F. Mizzi في بداية العشرينات أيضا .

وتنظيمه ليس على نفس درجة الاحكام التي تميز حزب العمل . ولكنه يعتمد في الانتخابات على نفوذ الأعيان في الريف وأصحاب المهن الحرة والراسمالية في المدن . وينتهج سياسات تقف على طرفي نقيض من سياسات حزب العمل فهو حزب يطالب بتحديث الاقتصاد على أساس المنافسة الحرة وآليات السوق ، وهو حزب وثيق الصلة بالكنيسة ولا يمانع بل يدعم من دورها ونفوذها وخصوصا في مجالات التعليم والصحة . أما بالنسبة للسياسة الخارجية فلم يكن الحزب يخفي رغبته في الارتباط بحلف الأطلسي استراتيجيا وبالجماعة الأوروبية اقتصاديا وسياسيا .

أهم الارتباطات الخارجية :

عضو بالكومنولث ومجلس أوروبا بالإضافة الى عضويتها للأمم المتحدة ومعظم المنظمات الدولية المتخصصة . وقد أبرمت في عام ١٩٨١ اتفاقيات حياد مع العديد من الدول وبالذات مع فرنسا وإيطاليا والاتحاد السوفيتي والجزائر .

المراجع

- 1 — Boissevain, Jermy. Saints and Firewprks. Religion and Politics in Rural Malta. London University of London, 1965.
- 2 — Delury, George (ed). World Encyclopedia of Political Systeme & Parties, 2 nd ed. Vol 11. Facts on File, New York 1988. PP. 723 - 726.

٦ - موناكو

لمحة عامة :

موناكو مدينة - دولة تقع على الساحل الفرنسى للبحر المتوسط .
ونظامها السياسى ملكى دستورى يرأسه أمير يختار وفقا لنظام وراثى يؤول
فيه العرش الى أكبر الأبناء الشرعيين . وينظم دستور الامارة ، المعدل عام
١٩٦٢ ، العلاقة بين السلطات . وللأمير وفقا لهذا الدستور صلاحيات
تشريعية وتنفيذية وقضائية يمارسها بنفسه أو بالمشاركة أو التفويض من
خلال هيئات مختصة .

السلطة التشريعية :

ويتولى السلطة التشريعية مجلس منتخب بالاقتراع المباشر لمدة ٥
سنوات يسمى (المجلس الوطنى ، ويتكون من ثمانية عشر عضوا . وسن
الانتخاب فى الامارة خمس وعشرون عاما . ويجتمع المجلس الوطنى فى
العادة مرتين فى العام ويختص بمناقشة وإقرار الميزانية التى تعرضها عليه
الحكومة ومناقشة مشروعات القوانين التى يقترحها الأمير . ولا تصبح القوانين
التى يقرها سارية المفعول الا بعد التصديق عليها من جانب الأمير . ووفقا
للدستور يتعين عرض القوانين التى يقرها المجلس خلال ثمانين يوما بعد
موافقة الحكومة عليها ، فاذا لم يعترض عليها الأمير خلال عشرة أيام أصبحت
نافذة .

السلطة التنفيذية :

أما السلطة التنفيذية فيتولاها مجلس حكومى مكون من ثلاثة أعضاء ،
يرأسه وزير دولة . ويختص وزير الدولة أساسا بالشئون الخارجية للامارة
بالإضافة الى رئاسته للحكومة والإشراف على سير أعمالها . ويمارس سلطاته
تحت إشراف الأمير . أما الأعضاء الثلاثة فى الحكومة فيتولى أحدهم الشئون

المالية والاقتصادية والثاني الأشغال العامة والشنون الاجتماعية والثالث الشنون الداخلية . ووفقا لاتفاقيات مبرمة بين الحكومة الفرنسية وامارة موناكو يتعين ان يكون كلا من وزير الدولة (رئيس الحكومة) ووزير الداخلية مواطنين فرنسيين . ويختار الأمير وزير دولته من بين قائمة من كبار الموظفين ترشحهم الحكومة الفرنسية ويصدر قرارا بتعيينه .

السلطة القضائية :

ووفقا للدستور يفوض الأمير سلطانه القضائية الى جهاز قضائي يضم محاكم مختصة ومحكمة عليا . ويقوم الأمير بتعيين قضاة المحكمة العليا بناء على ترشيح المجلس الوطني .

الأحزاب السياسية :

ويعد حزب اتحاد الوطني والديمقراطي هو الحزب الحقيقي الوحيد والمنظم في الامارة . وقد حصل هذا الحزب على جميع مقاعد المجلس الوطني في انتخابات عام ١٩٨٣ . وفي امارة لا يتجاوز عدد الناخبين فيها ثلاثة آلاف ناخب يصبح الولاء الشخصي ، وليس الصراع الايديولوجي هو المحور الرئيسي للعملية السياسية .

اهم الارتباطات الدولية :

موناكو ليست عضوا بالامم المتحدة ولكنها عضو بعدد من المنظمات الدولية المتخصصة المرتبطة بها من أهمها اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية . ووفقا لاتفاقية مبرمة بينها وبين فرنسا في ١٧ يوليو ١٩١٨ يحق لفرنسا ان تحتفظ بقواتها العسكرية على أرض موناكو كما يحق لها ان تقبل او تعترض على أي اتفاقات دولية تبرمها مع الخارج .

المراجع

Delury , George (ed) . World Encyclopedia of political Systems & Parties. Facts on File Publications, New York. 2 nd ed. Vol. II. 1988 PP. 1347-1348.

٧ - الفاتيكان

لمحة عامة :

يعتبر الفاتيكان اصغر دول العالم مساحة وسكانا . فمساحتها تقل عن نصف كيلو متر مربع وسكانها اقل من ثمانمائة شخص . ومع ذلك فلها اهمية كبيرة وهي دولة ذات طابع خاص انها دولة - مقر للكرسي البابوي . اعلى سلطة دينية مسيحية في العالم .

وقد مرت العلاقة بين الدولة (السلطة الزمنية) والكنيسة (السلطة الروحية) بمراحل وأطوار متعددة سادتها عوامل الصراع والاضطراب . واتخذ هذا الصراع شكلا أكثر تحديدا في ايطاليا بالذات . فحتى القرن التاسع عشر كانت الكنيسة الكاثوليكية تسيطر وتمتلك وتتمتع بسلطات سيادية لا على روما فقط وانما على اقاليم واسعة في وسط ايطاليا . وبعد سقوط روما وانتصار حركة الوحدة الايطالية كان من الطبيعي ان تحاول الدولة الوليدة فرض سيادتها على كل اراضيها وعلى كافة رعاياها ولذلك اصدرت في عام ١٨٧١ قانون الضمانات الذي يحدد العلاقة بينها وبين الكنيسة . لكن البابا بيوس العاشر رفض هذا القانون لأنه لم يعترف للكنيسة بأى حقوق سيادية . وفي عام ١٩٢٩ تمكن البابا بيوس الحادي عشر من ابرام اتفاقية لاتران مع حكومة موسوليني الفاشية واللذان تضمنتا ليس فقط اعتراف الحكومة الايطالية باستقلال وسيادة الفاتيكان وانما أيضا بأن الكاثوليكية الرومانية هي الدين الرسمي لايطاليا . وبعد سقوط الفاشية وانتصار الاتجاهات العلمانية والديمقراطية في ايطاليا بعد الحرب اكتفى دستور ١٩٤٨ بالنص على ضمان وسيادة واستقلال الفاتيكان ولكن استمرت الكثير من القضايا الخلافية بين الدولة والكنيسة وخصوصا فيما يتعلق بالتعليم والزواج وخلافه . وأخيرا حسمت هذه القضايا وتم تقنين العلاقة

من القوة الإيطالية وحرية الفاتيكان في اتفاقية يوفيه حرمين *Conventio*
(توقيع عام ١٩٨٤) -

وهكذا فإن الفاتيكان من دولة - كيسة - دولة كاتوليكية فريسا في
العصر القرون لقيام الدولة من أرض (القيم) ونسب (سكان مدينة
الفاتيكان) وسعة (حكومة) تعرض قوانينها وأحكامها على هذا الأمر
المتحد خاصة وسكانا - وفي هذا الإطار تشكل الفاتيكان في زمر
سكان الدولة : تية خالص - وعلم - وجيش - وحيث (الفرس
البريست) وسعة لكافة والتفويض - ومطار - الخ - لكن من
الدولة قامت أصلا تعرض متحد هو خمسة الكيسة وتكوينها من تيرة
سكانها العالية بحرية واستقلال - وتلك قد نظم الفاتيكان هو علم له
تية حصة في وظيفته تتلخص بالتشاور الفعية لاسا - وعرضه لاسا هو
أهم على الدولة والكيسة ما يسمح بسكان تربية وسليمة
وخطية غير مضمونة - لكنه في الواقع لا يشق منه كثيرا بقدرة
الدولة - ويغرض سلطته في هذا الشأن إلى جهة بالوية خاصة مكونة من
جميع من القوائم يعين البابا لمدة ٨ سنوات وتستطيع هذه اللجنة في
تسليم بين تسعة من الفتيق واللاترين - لها جهة البابا الأسس فيسبون
إلى الدولة الكيسة وفيما إلى أهم مؤسسات الكرسي البابوي -

البابا :

هو - بالإضافة إلى صفته كرئيس الدولة الفاتيكان - أعلى سلطة دينية
في الكيسة الكاثوليكية - ويختار جميع الكرادلة بالانتخاب وبطاسم
لا تتراوح السن بينية الستين - ويخضع منصبه من الحياة - ولا يخضع
الكرسي البابوي إلا بصفة شخص البابا أو إذا تنحى هو طوعية إلى سبب
من الأسس - ولا يمكن خلع إلا في حالة واحدة فقط عند نبوت البروفة
ويتم ذلك بقرار من الجمع العلم للكيسة - وقد اختير البابا الحالي - يوحنا
بولس الثاني - وهو بولندي - عام ١٩٧٨ وهو أول بابا غربي يطلق منه
عام ١٩٧٧ -

مجمع الكرادلة *College of Cardinals* :

هيئة تضم كل من حصلوا على مرتبة الكاردينال - وقد بقى مسند
مجموعة محدودة لفترة طويلة لعرض منصب القرون الحال لم يتجاوز هذا
عدد ٦٠ كاردينالا ثم زاد بعد ذلك زيادة مضطربة مع فترات سريعة في
الزيادة : ١٩٥٨ (٥٦) ، ١٩٦٣ (٨٦) ، ١٩٧٣ (١١٤) ، ووصل
هذا العدد عام ١٩٨٧ إلى ١١٢ - وهم يسبون إلى ٥٧ جسيبة منهم لقرية
في أوروبا (والمئات من إيطاليا) - ورعين الكاردينال بقرار من البابا -

وتعاون هذه الهيئة البابا - وكانت عملية الانتخاب تستغرق وقتا
طويلا جدا وصل إلى عشرين أحيانا - كما كانت هذه العملية تتعرض لفضول
وسلوكات لانهائية - ولذلك استقر الأمر منذ فترة على جمع هذه الهيئة
على تالية عشر يوما من خلو منصب البابا وعزلها عن العالم الخارجي
لما تدخلت فصل ستين في الفاتيكان *Chapel Sixty* إلى أن يتم
الانتخاب بابا جديد - ومن الجدير بالذكر أن حق انتخاب البابا فاعر فصل
الكرامة الذين لم يتجاوزوا سن الثمانين -

وتتولى معظم الكرادلة مهام رعية في جميع أنحاء العالم ، وبعضهم
يشغل وظائف رسمية في الفاتيكان ويعيرون في روما ولكنهم جميعا مواعيل
في دولة الفاتيكان -

حكومة الفاتيكان أو الجهاز الإداري للكرسي البابوي *The Curia* :

ويضم هذا الجهاز مجموعة معقدة من الهيئات تتوزع مسياتها :
سكرتاريات ، مجالس - لجان - الخ - ويصل في هذا الجهاز ما يزيد على
ثلاثة آلاف موظف من رجال الدين ومن غير رجال الدين - ويعاون هذا
الجهاز البابا في الاضطلاع بوظائفه التشريعية والتنفيذية والقضائية -
وفيما إلى أهم الوحدات التي يتكون منها هذا الجهاز مقسمة وقتا لطيفة
الوظيفة التي تقوم بها -

٧٥ - الوظيفة التشريعية :

وتضطلع بها عشر جمعيات *Congregations* تختص كل منها بشأن من الشؤون التي تهم الكنيسة : الشؤون المتعلقة بالمقيدة ، الشؤون المتعلقة بالأساقفة ، شؤون الكنائس الشرقية ، شؤون الأسرار (القرايين) ، شؤون الأقباط ، الشؤون العلمانية ، شؤون الدعوة ، شؤون القديسين ، شؤون التعليم ، التعاليم الإلهية .

والعضوية في هذه الجمعيات قاصرة على الكرادلة أو الأساقفة القسيسين في الفاتيكان ويصدر بتشكيلها قرار من البابا ومدة العضوية فيها خمس سنوات . ويرأس كل منها موجه (أو محافظ) *Prefect* .

٧٦ - الوظيفة التنفيذية :

وتضطلع بها مجموعة من الهيئات المختلفة والمتنوعة يمكن إجمال أهمها على الوجه التالي :

١ - سكرتارية الدولة أو البابا :

وهي أعلى هيئة تنفيذية . وتشبه مجلس الوزراء ويديرها سكرتير البابا أو سكرتير الدولة وهو متصرف يعادل منصب رئيس الوزراء ومهمته التنسيق بين كافة هيئات وإدارات الفاتيكان وينظم اجتماعات دورية لمحافظي أو موجهي الجمعيات .

٢ - مجلس الشؤون العامة :

وهو مسئول عن السياسة الخارجية للفاتيكان ويرأسه سكرتير بعدد بمنايا وزير شؤون خارجية الفاتيكان .

٣ - عدد من الإدارات والأجهزة المختلفة التي تتولى الأعمال الإدارية والمالية وتنظم الاجتماعات والدورات والحلقات الدراسية في كافة ميادين النشاطات التي يضطلع بها الفاتيكان .

٧٧ - الوظيفة القضائية :

وتضطلع بها ثلاث جهات :

١ - مجمع التوبة الرسولي *Apostolic Penitentiary*

ويختص بقضايا الضمير والنذور وما شابه ذلك .

٢ - محكمة الروما *The sacred Roman Rota*

وتختص بالنظر في القضايا المتعلقة ببطاق الزواج .

٣ - المحكمة العليا

The Supreme Tribunal of Apostolic Signature

وهي بمثابة محكمة استئناف وتقتض وتختص بحسم النزاعات الإدارية التي قد تنشأ بين الأجهزة الكنسية المختلفة .

وتقع هذه الأجهزة أو المؤسسات جميعا تحت سلطة ومهيمنة البابا ومن ثم فإن التقسيم الوظيفي بينها لا يستند إلى نفس الأسس والمنطقات النفسية لفكرة الفصل بين السلطات ورغم أن هذه المؤسسات لا يمكن أن تشكل تحديا حقيقيا لسلطة البابا إلا أن البابا مهما بلغت سلطته أو قوة شخصيته لا يمكن أن يتجاهل أدوارها أو آراءها .

ومن الجدير بالذكر أن التنظيم الهرمي للكنيسة الكاثوليكية الرومانية تحت مظلة الكرسي البابوي لا يعنى تطابق أو وحدة المواقف من القضايا الدينية أو الدنيوية بين السلطات الدينية المسئولة داخل الكنيسة العالية . فهناك اتجاهات ومواقف أكثر تحفظا من اتجاهات ومواقف الفاتيكان وهناك اتجاهات ومواقف أكثر تحررا بل وهناك مواقف ثورية في تحررها وانطلاقها . وربما يكون من المفيد أن نذكر في هذا السياق بموقف العديد من رجال الدين الكاثوليك في أمريكا اللاتينية والتي يعبر عنه التيار الثوري والتحرري السائد هناك ويطلق عليهم *Liberation theologists*

المراجع

1. CARDINAL IGINO, The Holy See and The International Order, New York, 1976.
2. MAYER, F. The Vatican, Portrait of a State and a Community, Dublin, 1980.

أهم الارتباطات الدولية :

يتمتع الفاتيكان بوضع المراقب وله بعثة دائمة لدى كل من : الأمم المتحدة (في نيويورك وجنيف) ، واليونسكو (باريس) ، ومنظمة الأغذية والزراعة (روما) . ولكنه عضو كامل العضوية في كل من : اتحاد البريد العالمي ، اتحاد الاتصالات الدولي ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

خاتمة

لا شك أن لدراسة النظم السياسية الغربية في حد ذاتها فائدة محققة على الصعيد الأكاديمي . لكن العام لا يصبح نافعا للمواطنين ، قراء عاديين كانوا أم باحثين متخصصين ، إلا إذا تحول الى أداة لتطوير واقعهم والارتقاء بنظمتهم الاجتماعية انطلاقا من افهم الصحيح والمتعمق لتجارب الآخرين .

وقد أدى تعثر النظم السياسية والاجتماعية في عالمنا العربي والإسلامي وعجزها عن تحقيق الأهداف المشروعة والنبيلة لأمتنا العربية والإسلامية الى إثارة جدل واسع منذ سنوات ، وما زال محتدما حتى الآن ، حول قضيتي الأصالة والمعاصرة وعلاقة الدين بالسياسة . اذ يطرح دعاة الأصولية الإسلامية ضرورة العودة الى التراث لكي نستلهم منه وحده نظمنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية حفاظا على هويتنا الثقافية وخصوصيتنا الحضارية . ورفض النماذج الجاهزة وخصوصا تلك المستوردة من الغرب لأنها يمكن أن تؤدي الى فقدان هويتنا وخصوصيتنا أو تشويهها على الأقل . من ناحية أخرى يدعى « التيار العلماني » ، كرد فعل فيما يبدو على تيار الأصولية الإسلامية ، أن السبب الجوهرى فى تطور المجتمعات الغربية وتقدمها يعود أساسا الى تمكنها من الفصل بين الدين والسياسة فصلا تاما .

وتثير مثل هذه الأطروحات العامة ، ونحن بصدد استعراض ما يمكن أن توحى به الدراسة المقارنة والمتعمقة للنظم السياسية الليبرالية فى الغرب من دروس ، قضية ما اذا كان الفكر الليبرالى ، الذى تستلهم جميع هذه النظم أصوله ومبادئه العامة ، يفضى الى نموذج سياسى واجتماعى نمطى يصادر بالضرورة ومقدما على خصوصية المجتمعات التى تسترشد به ويتبنى على هويتها . كما تثير فى الوقت نفسه قضية ما اذا كان هناك فصلا قاطعا بين الدين والسياسة فى المجتمعات الغربية .

الواقع إنما في تلكا طبيعة المجتمعات التي تشكلها دول أوروبا الغربية
وأفريكا الشمالية فسوف نجد أنها تختلف اختلافا شديدا من حيث الموقع
الجغرافي والمناخ والموارد الطبيعية الثمينة والخصائص الديمغرافية ودرجة
التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الخ . ولكل منها تجربت
التاريخية الخاصة التي ألزمت لها قريها ومميزا من الثقافة السياسية
وما يرتبط بها من قيم وأفكار ودعوى وصالح تحسنت خطوط وتضاريس
خريطة الشؤون والصراع بين تلك المجتمعات المختلفة وطرق ووسائل
معالجة .

ويشعر التطور التاريخي لهذه النظم ابتداءا منها تباين تباينا شديدا من
حيث مدى الاستقرار ودرجة استقرارها . فقد تطورت بعضها بشكل
عزيمى وارتقائى وأصبحت مؤسساتها يقف على كبر من الاستقرار
والاستقرار النسبي دون التعرض لتجزت و تورث عنيفة ومتكررة . وصدق
هذا يفرجات مغلوبة على النظم السياسية فى المملكة المتحدة والمانمار
والولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى . بينما نجد أن النظم القائمة فى
الصين منها على نطاق تاريخ شديد الاضطراب . ولم تخط بعضا بالاستقرار
الكامل . بما فى ذلك بعض الدول التي توصف عادة بأنها ذات تاريخ
ديمقراطى عريق . إلا أنه فترة قصيرة نسبيا . فالنظم السيلسي الفرنسي
مثلا لم يمتد بغير كبر من الاستقرار والاستقرار نتيجة للتورث
السياسية والاجتماعية المتكررة والتحديات الخارجية التي واجهته . بل إن
ديجول وصل إلى السلطة فى فرنسا عام ١٩٥٨ من خلال حركة أنبه
بالإعقاب العسكري . وتم تعديل دستور جديد على مقاس شخصية ديغول
الكاريزمية وتحول الشكل الرئيس للنظام من نظام برلماني خالص إلى نظام
مختلط يجمع بين ملامح النظام الرئاسي والبرلماني . وتمكنت نظم قانية
وديمقراطية من السيطرة على مقاليد الحكم فى كل من إيطاليا وألمانيا فى
مرحلة ما بين الحربين . واستمرت سيطرة نظم مماثلة على مقاليد الحكم فى
ألمانيا والبرتغال حتى منتصف الستينات من هذا القرن . كما لعب
الجيش دورا بارزا فى الحياة السياسية لعديد من الدول الأوروبية . ولكن

سكنت طبيعة هذا الدور من مرحلة لأخرى ومن بقاء آخر . فلكه من الجيش
دور بارز عاتقا تمام التطور الديمقراطي فى اليونان واسبانيا . أما فى
البرتغال فلكه من الجيش دورا طليعا فى قيادة الثورة التي أسقطت حكم
السلالة الديكتاتورية ثم قام بتأمين مرحلة التحول نحو الديمقراطية التي لم
يصل إلى الاستقرار إلا فى الستينات . بل إن الدول فى عود المؤسسة
الديمقراطية فى هذه النظم وبالمكان يبدأ بمعنى يحثق الواسعة فسوف
يتكشف مثلا أن المرأة لم تحصل على حقوق الانتخاب كامة فى العدد من
هذه الدول إلا منذ فترة وجيزة نسبيا وإن حركة الحقوق المدنية والسياسية
لم يأت ثمارها فى بلد مثل الولايات المتحدة إلا منذ فترة وجيزة أيضا .

معنى ذلك أن النظم السياسية فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية
كانت وما تزال فى حالة تحول وتطور مستمرين بحثا عن صيغ وأنساق
مؤسسية لوقى وضمانات إجرائية وتنظيمية توفر من أجل تحقيق مزيد من
مشاركة السياسية والعمل الاجتماعي لكافة المواطنين . ويتم هذا التحول
والتطور وفقا لمعطيات الواقع المحل فى تعامله مع البيئة المحيطة إقليميا
وإقليميا . ويأخذ شكلا عتيفا أو توربا أو فجائيا أحيانا وسلبيا أو املاحيا
و تدريجيا أحيانا أخرى . وحركة هذه النظم فى تطورهما لا تتم بدافع البحث
عن نظم أو نموذج نظري متصور وإنما تفرص اتجاهاتها مشكلات الواقع
ومحاولة البحث عن حلول لها . وهى مشكلات تختلف اختلافا جوهريا من
مجتمع إلى آخر .

ويبدو أننا نتوقف أكثر مما ينبغي عند التصنيفات المختلفة لنظم
السياسية حيث تفرق . من حيث أشكالها الدستورية والمؤسسية بين النظم
الرئاسية والنظم البرلمانية والنظم المختلطة . أو بين النظم الجمهورية والنظم
الملكية . ومن حيث درجة مركزية أو لامركزية السلطة بين النظم الفيدرالية
أو الكونفدرالية وبين النظم المركزية . فهذه التصنيفات هى فى الواقع
تصنيفات شكلية وتفيد فى الأغراض الأكاديمية ولا تعنى أبدا أن النظم التي
تدرج فى كل منها تشابه أو تتماثل بالضرورة من حيث طريقة الأداء أو

الغداة في حل قضايا مجتمعاتها الداخلية والخارجية . وعلى سبيل المثال لا يوجد أى تشابه حقيقى بين النظم السياسية فى كل من فرنسا وفنلندة والبرتغال رغم أنها تنتمى جميعا الى فصيلة النظم المختلطة التى تجمع بين ملامح النظم الرئاسية والنظم البرلمانية . والنظام البرلمانى فى سويسرا يختلف تماما عن النظم البرلمانية فى كل من بريطانيا أو النرويج أو الدانمارك . والصيغة الفيدرالية ، سواء من حيث المبررات أو طرق الاداء تختلف فى الولايات المتحدة عنها فى النمسا أو فى ألمانيا مثلا . وطريقة اقتراب النظم السياسية فى سويسرا أو بلجيكا أو هولندة لحل مشكلاتها اللغوية أو الاثنية أو الدينية تختلف تماما من نظام الى آخر . ولهذا يخيّل الى أن كل نظام من النظم السياسية فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية يشكل نموذجا قائما بذاته يعكس خصوصية المجتمع الذى يعبر عنه حتى وإن تشابهت هذه النظم فى أشكالها المؤسسية أو درجة تقدمها الاقتصادى والاجتماعى .

ولكى تتضح لنا هذه الصورة بشكل أفضل فلنحاول أن نتأمل معا كيف تمثلت هذه النظم القيم والمبادئ الليبرالية العامة واستوعبها كل منها بطريقته الخاصة . فالتعددية مثلا ، كقيمة أو كمبدأ عام ، تشكل عصب النظم الليبرالية . وهى مطبقة بشكل مطلق وبدون أى تحفظات تقريبا فى جميع النظم السياسية لأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية . وهى تعنى حرية تشكيل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والروابط المهنية وكافة أشكال التجمعات الانسانية التى تفرضها دوافع فكرية أو مصلحة . ومع ذلك فقد تشربت كل منها بطريقتها الخاصة وأفرزت آثارا ورتبت نتائج سياسية واجتماعية واقتصادية وفكرية مغايرة فى كل حالة .

فقد أفرزت التعددية السياسية مثلا نظاما حزبيا ثنائيا فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وثلاثيا فى بلجيكا وسويسرا ومتعدد الأقطاب الى درجة التفتت فى إيطاليا وفرنسا وفنلندة وغيرها . واختلفت خريطة القوى والتيارات الاجتماعية والفكرية اختلافا كبيرا من دولة الى أخرى . وفى

الولايات المتحدة لا وجود لليسار تقريبا على هذه الخريطة ، بينما يعد الحزب الشيوعى مثلا واحد من أهم الأحزاب السياسية فى إيطاليا ، ويمارس الحزب الاشتراكى السلطة فى فرنسا منذ عام ١٩٨١ ، وتسيطر أحزاب الاشتراكية الديمقراطية على دفة الحكم فى العديد من الدول الاسكندنافية منذ الحرب العالمية الثانية تقريبا . بل إن وظيفة الأحزاب السياسية نفسها وثقلها داخل النظام السياسى وتأثيرها على عملية صنع القرار تختلف وتباين من حالة الى أخرى . فالأحزاب السياسية فى الولايات المتحدة تبدو وكأنها مجرد قنوات للترشيح وخوض الانتخابات أكثر منها مراكز لصياغة وبلورة السياسات والسياسات البديلة ، بينما تشكل فى بريطانيا جوهر الحياة السياسية وتمارس وظائفها الرئيسية كمعامل لتفريع وتدريب القيادات السياسية على فن الحكم . وهى فى أيسلندة تشكل مركز الثقل الأساسى فى النظام السياسى حيث تحدد الصفقات الحزبية المتكررة مصير السلطتين التنفيذية والتشريعية معا . وفى الوقت الذى تنشأ وتتكاثر وتختفى الأحزاب السياسية فى سهولة ويسر فى بعض الدول نجدها فى بعضها الآخر تتسم بكثير من عناصر الثبات والاستقرار والاستمرارية . وفى النرويج مثلا استقرت الخريطة الحزبية والسياسية منذ فترة طويلة نسبيا الى درجة أن نسبة التغير فى عدد الأصوات التى تحصل عليها الأحزاب الرئيسية من انتخابات الى أخرى لا تتجاوز ٣٪ .

ومن اللافت للنظر فى هذا السياق نفسه أن الظاهرة السياسية الواحدة ترتب آثارا سياسية واجتماعية مختلفة من نظام الى آخر وفقا لاختلاف الثقافة السياسية السائدة وتقاليد المجتمع المدنى . فظاهرة تفتت أصوات الناخبين وعجز أى من الأحزاب السياسية الكبيرة عن الحصول على أغلبية برلمانية تمكنه من تشكيل الحكومة منفردا هى ، على سبيل المثال ، ظاهرة عامة تقريبا وتميز العديد من النظم السياسية فى أوروبا . لكنها ترتب آثارا ونتائج مغايرة فى كل حالة . فهى فى إيطاليا تشكل ، بسبب حدة الاستقطاب السياسى والاجتماعى ، مظهرا من مظاهر عدم الاستقرار

الوزارى وتؤدي الى اللجوء المتكرر للانتخابات التشريعية المبكرة . اما في سويسرا فقد أدت اظاهرة نفسها ، بسبب الطبيعة الكونفدرالية للنظم ومقتضيات التوازن القوى والائتى والدينى ، الى صيغة وفاق وطنى مستقر ومشاركة جميع الأحزاب الكبرى فى السلطة التنفيذية ايا كانت نتائج الانتخابات ، بحيث أصبحت قضية طرح الثقة فى البرلمان غير ذى موضوع اصلا . وتمكنت التقاليد المدنية للمجتمع الدانماركى من التعامل والتكيف الإيجابى مع وضع يتميز بوجود أكثر من عشرة أحزاب ممثلة فى البرلمان لا يستطيع اكبرها أن يحصل على أكثر من ٣٠٪ من اجمالى المقاعد . وفى النرويج تجرى الانتخابات التشريعية فى موعدها تماما وينسدر اللجوء الى انتخابات مبكرة على الرغم من أن السلطة التنفيذية تمارس من خلال حكومة ائتلافية دائما .

فاذا نحينا مبدأ التعددية جانبا وتأملنا القيم أو المبادئ العامة الأخرى التى تشكل ركائز الفكر الليبرالى مثل المشاركة السياسية وحقوق الانسان والمواطن وغيرها فنستوف نتوصل الى نفس النتيجة وهى أن كل مجتمع يمثلها بطريقته الخاصة ويفرز اشكالا وصيغا مؤسسية وأوضاعا اجرائية وتنظيمية تختلف من نظام الى آخر . فمثلا تكفل جميع النظم الليبرالية نزاهة الانتخابات ولا تقدم على أى اجراء لتزييف ارادة الناخبين . لكن اشكال المجالس النيابية وتنظيم العمل بها ومراحل واجراءات العملية التشريعية ذاتها ، ونظم الانتخاب وجداول وقواعد قيد المواطنين وتحديد الدوائر الانتخابية ونسب المشاركة فى الانتخابات . الخ تختلف اختلافا واضحا من نظام الى آخر . وهناك نظم تحاول أن تقترب من فكرة الديمقراطية المباشرة كما هو الحال فى النظام السويسرى أو تلجأ بشكل متكرر الى الشعب لاستفتاءه مباشرة حول كثير من الأمور الهامة كما يحدث فى سويسرا وفى الدانمارك ، بينما لا تلجأ نظم أخرى كثيرة الى أسلوب الاستفتاء الا نادرا . من ناحية أخرى نجد أن استقلال السلطة القضائية يمثل أيضا ركيزة من ركائز الليبرالية وتكفله كافة النظم السياسية فى

أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية . لكن تنظيم هذه السلطة وحجم ونوعية الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية المكفولة للمواطنين ووسائل ضمانها تختلف من نظام الى آخر .

وأخيرا فأننا اذا القينا نظرة فاحصة على هذه النظم من منظور جماعات المصالح وجماعات الضغط واساليب عملها ، والراى العام والعوامل المؤثرة على تشكيله ، وأدوات الاتصال الرئىة والمسموعة والمقروءة وكيفية تنظيمها وعلاقتها بالسلطات العامة أو المؤسسات الوطنية المختلفة أو بجماعات المصالح والضغط . الخ ، فسوف نجد أنها تختلف اختلافا واضحا من نظام الى آخر . وفى هذا السياق فأننا اذا تأملنا ، على سبيل المثال ، المغزى العميق للملابسات فضيحة ووترجيت ، والتى ثارت بعد اكتشاف تورط الرئيس الأمريكى نيكسون وإدارته فى عمالة تصنت على مقر اجتماعات الحزب الديمقراطى المنافس ، وما أدت اليه من تنحية واحد من أقوى الرؤساء فى التاريخ الأمريكى ، فأننا نستطيع أن نستشف منها بعضا من سمات وخصوصية المجتمع الأمريكى وما تتمتع به وسائل الاعلام المختلفة من ثقل وتأثير على النظام السياسى والراى العام فيه . ويبدو لى بديهيا أن اكتشاف فضيحة مماثلة فى أى نظام سياسى غربى آخر على نفس درجة التقدم الاقتصادى والاجتماعى للولايات المتحدة ، ما كان يؤدي بالضرورة الى نفس النتائج أو يعالج بنفس الطريقة أو يفجر مثل هذه الضجة كما حدث فى الولايات المتحدة .

أخلص مما تقدم الى أن الدراسة المتعمقة للنظم السياسية فى دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية تشير الى وجود قدر هائل من التنوع والثراء فى أسلوب كل منها فى حل مشكلاته السياسية والاجتماعية على المستويين المؤسس والاجرائى وهو أسلوب يعكس خصوصية كل منها على كاهة الأصعدة والمستويات . بعبارة أخرى فان وحدة المنطلقات الفلسفية ، ممثلة فى المبادئ العامة للفكر السياسى الليبرالى لم تصدر على خصوصية

وهوية كل منها ، بل على العكس تماما ، وفرت المناخ الأمثل لإبراز هذه الخصوصية وتلك الهوية .

أما بالنسبة لقضية علاقة الدين بالسياسة في الغرب المسيحي فأننى أعتقد أن الصورة البانورامية التى يرسمها هذا الكتاب للنظم السياسية فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية يمكن أن تساعدنا على وضعها فى إطارها الصحيح . ويتعين عند رصد طبيعة هذه العلاقة وتحليلها أن نميز بين أمرين :

الأول : يتعلق بوضع الفاتيكان ودوره فى العالم المسيحي وخاصة الغربى . فالفاتيكان دولة - كنيسة أو كنيسة لها وضع الدولة ويرأسها البابا الذى يمثل أعلى سلطة دينية وروحية فى العالم المسيحي . وقد تحدد الوضع الحالى للفاتيكان بعد صراع طويل ومرير بين السلطة الزمنية ممثلة فى الموك والأمراء الاقطاعيين فى أوروبا والسلطة الروحية ممثلة فى الكنيسة . ولقرون طويلة استمدت السلطة السياسية فى أوروبا شرعيتها من فكرة الحق الالهى ثم حسم الصراع فى النهاية لصالح السلطة الزمنية واستقرت العلاقة تدريجيا بين الحكام والمحكومين استنادا الى فكرة أن الامة هى مصدر السلطات ، وبذلك حلت « الشرعية الديمقراطية » محل « شرعية الحق الالهى » . وفى هذا السياق أصبحت وظيفة الفاتيكان الأساسية هى رعاية شئون الدين وترك شئون الدنيا للمواطنين ينظمونها بالطريقة التى يترضونها .

لكن تخلى رجال الدين المسيحي عن ممارسة سلطة الحكم المباشر للشعوب المسيحية لا يعنى أبد أن هناك انفصال كامل وقطعية بين الدين والسياسة فى الغرب . فالفاتيكان ، حتى يحكم وظيفته ومسئوليائه الدينية ، يعتبر نفسه مسئولاً عن المحافظة على القيم المسيحية . وهناك قضايا جنائية كثيرة يستحيل الفصل فيها ، حتى بمفهوم الدين المسيحي . بين ما هو دنيوى وما هو دينى مثل أمور الزواج والطلاق والتعليم ناهيك

طبعاً عن شئون العقيدة نفسها وهذه أمور تهتم بها الكنيسة بشكل مباشر وتعتبرها من صميم مسئولياتها وهو وضع يرتب نتائج سياسية بالضرورة .

والواقع أن الدور السياسى للفاتيكان بشكل خاص وللكنائس عموماً ليس محصوراً فى هذه الزاوية الضيقة . فالفاتيكان رؤيته السياسية الخاصة ومواقفه المحددة من أهم القضايا الدولية . ولا شك أن هذه الرؤية وتلك المواقف تسهم فى صياغة وتوجيه رأى العام المسيحي حولها . وكثيراً ما يلعب الفاتيكان دوراً سياسياً مباشراً فى بعض الأزمات الدولية وخصوصاً تلك الأزمات التى تتشابه فيها الأبعاد الطائفية والدينية مع الأبعاد السياسية والقومية مثل الأزمة اللبنانية مثلاً . وكان الدور السياسى للفاتيكان بشكل عام وللكنيسة البولندية بشكل خاص ، شديد الوضوح فى أحداث بولندا التى شكلت الارهاصات الأولى لعملية التغير الشامل . والتى اجتاحت دول أوروبا الشرقية بعد ذلك وكان لها تأثيرها على مسار النظام العالمى ككل .

الثانى : يتعلق بوضع الأحزاب السياسية المسيحية فى النظم السياسية الغربية . وفى العديد من الدول الغربية ، وخاصة الأوروبية ، توجد أحزاب سياسية قوية ما تزال تحرص على أن تسمى نفسها بالمسيحية وتتضمن مبادئها المعلنة وبرامجها أهدافاً ومشروعات تتعلق بالمحافظة على القيم المسيحية وتنظيم المجتمع المدنى وفقاً لها . ومعظم هذه الأحزاب ليست مجرد أحزاب هامشية أو ثانوية ولكن الكثير منها يحكم منفرداً أو يشارك فى حكومة ائتلافية . فالحزب المسيحي الديمقراطى فى إيطاليا هو أكبر وأهم الأحزاب السياسية فيها ويشكل الحكم منفرداً أحياناً أو يقود التحالف الحاكم أحياناً أخرى . وفى هولندا لعبت الصراعات الدينية دوراً هاماً فى صياغة نظامها السياسى والاجتماعى . ويعتبر حزب النداء المسيحي ، وهو تجمع يضم ثلاث أحزاب دينية سابقة كاثوليكية وبروتستانتية ، هو أكبر وأهم الأحزاب الهولندية ، ويشارك باستمرار فى الائتلاف الحاكم . وفى سويسرا أيضاً يعتبر الحزب المسيحي الديمقراطى أكبر الأحزاب وركيزة الائتلاف الحاكم . كذلك الحال فى ألمانيا حيث سيطر الحزب المسيحي الديمقراطى

والحزب المسيحي الاجتماعي على الحكم منفردا لفترة طويلة ، ويقود الائتلاف الحاكم حاليا . وفي الترويج يعتبر حزب الشعب المسيحي هو ثالث اكبر الاحزاب السياسية هناك ، كما يعد الحزب الاجتماعي المسيحي واحدا من اكبر الاحزاب السياسية في بلجيكا .

ويتضح من هذه الصورة ان الدين لم ينفصل ابدا عن السياسة في الغرب ، وان تأثيره على الحياة السياسية شديد الوضوح سواء من خلال مواقف الكنائس المختلفة من القضايا السياسية والاجتماعية على الصعيدين المحلي والعالمي ، او من خلال الاحزاب السياسية المسيحية التي تسعى بحكم وظيفتها وسبب وجودها ذاته ، الى الوصول الى السلطة وادارة المجتمع وفقا لرؤيتها ومعتقداتها . ولا تثير صفة « المسيحية » في أسماء هذه الاحزاب نفس الحساسية التي تثيرها صفة « الاسلامية » في أسماء الاحزاب او التيارات الفكرية عندنا . لكن الخطاب السياسي للاحزاب المسيحية في الغرب الليبرالي ينطلق بداية من التسليم بوجود « الآخر » وبحقه في اقتناع ما يراه من معتقدات . ولا تسعى هذه الاحزاب الى السلطة لاقامة مجتمع « ديني » او تطبيق « شريعة السماء » ، وعندما تحكم قانها لا تدعى بأنها تحكم باسم « الحق الالهي » . لكنها تقوم بترجمة عقيدتها او رؤيتها الدينية الى برامج محددة في مجالات التعليم والصحة والاقتصاد والاسكان والسياسة الخارجية ... الخ ، وتقبل بحكم الناخبين عليها ، دون أي ادعاء لاحتكار الحقيقة ، وتداول السلطة نزولا على رغبة الأغلبية .

أود ان اصل في هذه الحاتمة الى نتيجة محددة وهي ان الفكر الليبرالي الذي تركز عليه النظم السياسية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، والتي عرض هذا الكتاب للامحيا الأساسية ، تتيج ، في تصوري ، أفضل تعبير مؤسس عن حركة حقوق الانسان بمضامينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وهي حركة شاركت جميع الشعوب والحضارات الانسانية في بلورة مضامينها المختلفة . فقد ناضلت البشرية قاطبة من أجل هذه الحقوق ، وسوف يكون من الظلم للحضارات الأخرى ان تنسب الفضل فيها للحضارة الغربية وحدها ، بل ومن الخطر ان يصبح الغرب

وحده هو الذي يجسدها ويدافع عنها . في هذا السياق يعتبر الفكر السياسي الليبرالي في صورته المعاصرة فكرا انسانيا عالميا وليس فكرا غربيا خالصا . وتتيح النظم السياسية التي تستلهمه أطرا مؤسسية مرنة قادرة على التعبير عن هوية وخصوصية المجتمعات التي تتبناها في أفضل وأصدق صورة ممكنة . ويتعين علينا في هذا السياق ألا نكتفى بالتشدد بأن الاسلام كان هو المدافع الأول عن حقوق الانسان في وقت كان الغرب فيه يشن تحت وطأة الاستبداد والطغيان والاضطهاد . فهذه المقولة صحيحة تماما . لكن التحدي الذي يواجهه العالم الاسلامي يتمثل اليوم اساسا في كيفية ترجمة المبادئ الاسلامية العامة الى مؤسسات حديثة واجراءات قانونية محددة تكفل من الناحية العملية حقوق كافة المواطنين في الرأي والعقيدة وحرمة الجسد والمسكن ... الخ وتتيح له مشاركة فعالية في صنع القرار السياسي . وفي هذا السياق يمكن ان يتحول الفهم العميق لتجارب الآخرين ودراسة احوالهم ونظمهم الى علم نافع وهو ما يحاول ان يسهم فيه هذا الكتاب .

والله اعلم

هذا الكتاب :

يهدف هذا الكتاب الى تزويد القارئ العادي والباحث المتخصص على السواء بقدر معقول من المعلومات الأساسية والمعرفة المنظمة لفهم النظم السياسية الليبرالية في العالم المعاصر .

ويتسم هذا الكتاب بسمتين أساسيتين تميزانه عن غيره من الكتب التي تتناول دراسة وتحليل النظم السياسية :

الأولى : أنه يغطي جميع النظم السياسية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية على سبيل الحصر ، ولا يكتفى بانتقاء نماذج معبرة عنها كما جرت العادة ، وتشكل هذه النظم الأغلبية الساحقة للنظم الديمقراطية المعاصرة في العالم أجمع .

الثانية : أن الكتاب ، على خلاف المؤلفات التقليدية ، ينأى بنفسه عن التأصيل والتنظير مكتفيا بفرز وتجميع وتصنيف وعرض وتحليل المعلومات بطريقة تسمح ليس فقط بالتعرف على سمات وملامح كل نظام وإنما أيضا بإجراء المقارنة بينها في سهولة ويسر .

ويتضمن هذا الكتاب مقدمة يوضح فيها المؤلف طبيعة المعلومات التي تشكل مادته العلمية والمعايير التي اعتمدها في تصنيف النظم المختلفة وتوزيعها على فصول الكتاب الخمسة . كما يتضمن أيضا خاتمة مطولة وهامة يناقش فيها المؤلف طبيعة الدروس التي يمكن أن توحى بها الدراسة العلمية المقارنة للنظم السياسية الليبرالية في الديمقراطيات الغربية لالقاء الضوء على بعض جوانب الجدل المحتدم على الساحة العربية حول قضايا الدين والسياسة والأصالة والمعاصرة وغيرها من القضايا الحيوية .